

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان

دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ

- عبد الحميد بوشرمة

من إعداد الطالبتين:

- زينب عريس

- نجاة بوالجاج

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: خير الدين بوالزرب
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ عبد الحميد بوشرمة
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: محمد مرابط

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان

دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ

- عبد الحميد بوشرمة

من إعداد الطالبتين:

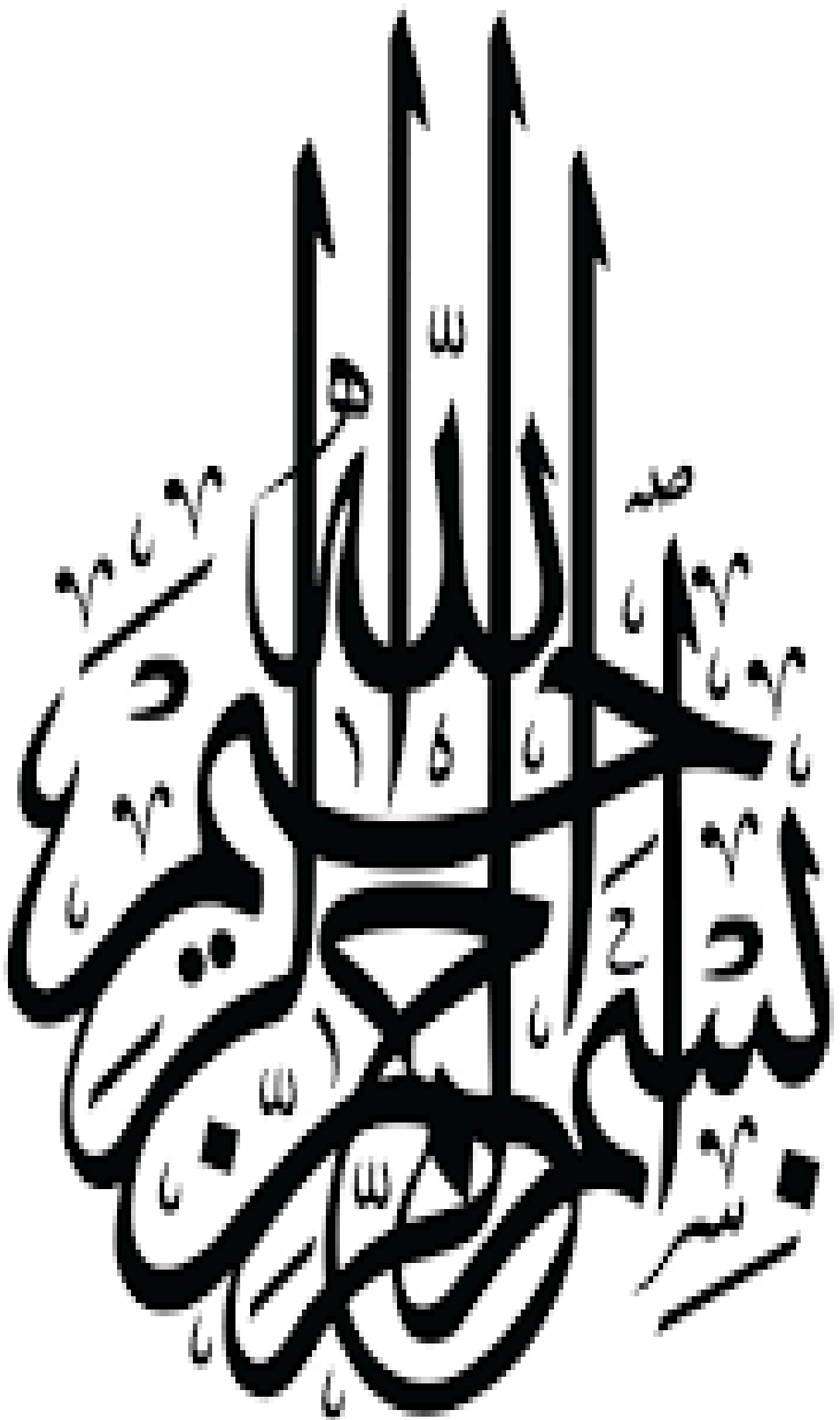
- زينب عريس

- نجاة بوالجاج

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: خير الدين بوالزرب
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ عبد الحميد بوشرمة
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: محمد مرابط

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر
قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات
سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف
إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا
فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة
ونخص بجزيل الشكر والعرفان الأستاذ "عبد الحميد بوشرمة" الذي
بذل مجهودا في توجيهنا وإرشادنا في سبيل إنجاح هذا العمل المتواضع
راجين من الله عز وجل أن يوفقه في حياته الشخصية والمهنية
إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا
وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا
إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة جيجل
وإلى من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

زينب و نجاة



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك

إلى نبينا محمد عليه الصلاة وأزكي السلام

إلى من رضي الله في رضاها إلى من رفعتني بدعائها وأنارت دري بصلواتها

إلى معنى الحب والحنان إلى رمز التضحية والعطاء "أمي جنتي"

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء دون إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار

إلى من كان سندا لي طول الحياة "أبي الحبيب"

إلى النجوم التي عشت بينها إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد إلى من بوجودهم أكتسب

الحبة والقوة إلى "إخوتي وأخواتي الأحبة" خاصة أخي "عمار" على مجهوداته القيمة

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء أصدقائي وصديقاتي

زينة



إهداء

إلى من حملوني إلى هذه الدنيا رسالة ووضعتني أمانة

إلى من لم يينخل علينا بالعطاء ولم يدخر ليكلنا ويرعانا أي عناء

إلى أبي الغالي عبد المجيد

إلى من سكنت أحشاءها لشهور ووضعتني وهنا على وهن

إلى حبيبتي ونور عيني "منزلة منوبة" أهدي خالص شكري وتقديري

إلى من كبرنا سويًا تقاسمنا الحياة بجلوها ومرها إلى أصدق وأخلص الناس وأقربهم

إلى قلبي

أخي فاتح وأختاي سمية وابتسام وزوجها هشام وابنتيهما تسنيم ودارين

إلى كل من تربطني بهم صلة الدم عائلتي بوالجاح ومنزلة

إلى كل من لقنني من العلم حرفًا

إلى كل صديقاتي وزميلاتي وكل من مر بحياتي ولو بكلمة سلام

إلى زميلتي في العمل زينب

نجاته

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر وتقدير
	إهداء
X - IX	فهرس المحتويات
XIII - XII	فهرس الجدول
XV	فهرس الأشكال
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
7	تمهيد
17 - 8	المبحث الأول: مدخل للشمول المالي
11 - 8	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي
13 - 12	المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي وأهدافه
17 - 14	المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه
26 - 18	المبحث الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته
22 - 18	المطلب الأول: إستراتيجية الشمول المالي
24 - 22	المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي
26 - 24	المطلب الثالث: سياسات توسيع الشمول المالي
37 - 27	المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر
31 - 27	المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر
34 - 31	المطلب الثاني: معوقات تعزيز الشمول المالي في الجزائر
37 - 34	المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر
38	خلاصة
الفصل الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها	
40	تمهيد
53 - 41	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية
43 - 41	المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية
49 - 44	المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

53 - 49	المطلب الثالث: تطور الصيرفة الإسلامية
64 - 53	المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر
57 - 53	المطلب الأول: الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر
64 - 57	المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
73 - 64	المبحث الثالث: معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
67 - 64	المطلب الأول: المعوقات القانونية
70 - 67	المطلب الثاني: المعوقات التنظيمية
72 - 70	المطلب الثالث: معوقات البنية التحتية الداعمة
73	خلاصة
الفصل الثالث: تطوير الصيرفة الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	
75	تمهيد
85 - 76	المبحث الأول: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر
79 - 76	المطلب الأول: المتطلبات القانونية
83 - 79	المطلب الثاني: المتطلبات التنظيمية
85 - 83	المطلب الثالث: متطلبات البنية التحتية الداعمة
97 - 86	المبحث الثاني: علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي في الجزائر
88 - 86	المطلب الأول: رفع معدل الادخار والاستثمار
94 - 88	المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة
97 - 94	المطلب الثالث: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص
104 - 98	المبحث الثالث: علاقة تعزيز الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الاقتصاد الكلي
101 - 98	المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة
104 - 101	المطلب الثاني: تحقيق الاستقرار الاقتصادي
105	خلاصة
108 - 107	الخاتمة
119 - 110	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01/01)	مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية.	15
(01/02)	مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية.	16
(01/03)	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017.	30
(01/04)	نسبة التثقيف المالي في بعض الدول العربية.	33
(01/05)	تطور نسبة عدم امتلاك الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية بسبب العقيدة الدينية في الجزائر خلال 2011، 2017.	34
(01/06)	تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2012-2018.	34
(02/01)	حجم إصدارات الصكوك الإسلامية من قبل البنوك الإسلامية سنة 2019.	53
(02/02)	خدمات بنك البركة الجزائري.	57
(02/03)	تطور صيغ التمويل المعمول بها في بنك البركة خلال الفترة 2013-2016.	58
(02/04)	خدمات بنك السلام الجزائري.	59
(02/05)	تطور حجم صيغ التمويل المعمول بها في بنك السلام خلال الفترة 2013-2017.	60
(02/06)	إسهامات بنكي البركة والسلام في تمويل الاقتصاد خلال الفترة 2013-2017.	60
(02/07)	الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الخليج.	62
(02/08)	تطور حجم التمويل من بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.	62
(02/09)	بعض النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.	63
(02/10)	الفرق في قيمة الضريبة على أرباح الشركات بين بنك تقليدي وبنك إسلامي.	66
(02/11)	الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبية الإسلامية.	71
(03/01)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.	86
(03/02)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	89
(03/03)	مدى تلاءم الصيغ الإسلامية مع مختلف الأنشطة الاقتصادية.	93
(03/04)	أدوات البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي لذوي الدخل المنخفض.	94
(03/05)	تطور مكونات إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 2012-2017.	98
(03/06)	يوضح تطور مكونات إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 2012-2017.	99
(03/07)	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.	99
(03/08)	تطور أساليب تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2012-2016.	100

102	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.	(03/09)
103	تطور حجم التمويل الأصغر المنفذ من طرف بنك الادخار والتنمية الاجتماعي السوداني وعدد الأسر المستفيدة منه خلال الفترة 2014-2017.	(03/10)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
10	الفرق بين الوصول واستخدام الخدمات المالية.	(01/01)
13	مبادئ الشمول المالي.	(01/02)
17	أبعاد الشمول المالي.	(01/03)
26	سياسات توسيع الشمول المالي.	(01/04)
27	الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.	(01/05)
28	تطور نسبة قدرة الوصول للخدمات المالية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال الفترة 2011، 2014، 2017.	(01/06)
28	تطور نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال السنوات 2011، 2014، 2017.	(01/07)
29	تطور نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017.	(01/08)
29	تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017.	(01/09)
49	صيع التمويل الإسلامي.	(02/01)
49	تطور حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2019.	(02/02)
50	التوزيع والجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2019.	(02/03)
50	التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2019.	(02/04)
51	تطور حجم أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2014-2019.	(02/05)
52	تطور القيمة الإجمالية لللكوك خلال الفترة 2013 - 2019.	(02/06)
58	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة خلال الفترة 2014 - 2018.	(02/07)
59	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام خلال الفترة 2014-2018.	(02/08)
62	مساهمات المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر سنة 2017.	(02/09)
90	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر سنة 2017.	(03/01)
104	أهمية تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	(03/02)

مقدمة

1- توطئة:

لقد زاد الاهتمام بموضوع الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث أصبح هناك التزام وإدراك واسع لدى المؤسسات الدولية كما الجهات الرسمية (الحكومية) بأهمية تعزيز وتحقيق الشمول المالي من خلال وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بغية زيادة وتسهيل فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية من طرف كافة شرائح المجتمع.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسيها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فان مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية التابع لصندوق النقد العربي يعمل باستمرار على إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول للخدمات المالية أولوية وأهمية كبيرة ضمن برامجه، حيث وفي إطار هذه الجهود قام بإصدار العديد من الوثائق والإرشادات الداعمة، لاسيما ورقة عمل حول متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية سنة 2015.

إن الجزائر وكغيرها من الدول العربية مطالبة اليوم بالعمل على وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، على أن يكون توفير متطلبات تطوير ودمج الصيرفة الإسلامية في الجزائر جزء هام من هذه الإستراتيجية.

2- التساؤل الرئيسي:

من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم عملية تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

3- التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- كيف يمكن لتطوير الصيرفة الإسلامية أن يساهم في تعزيز الشمول المالي؟

4- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات الفرعية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل من المستويات العالمية؛
- الفرضية الثانية: رغم صدور بعض الجوانب التشريعية المتعلقة بدمج الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أنها غير كافية ولا ترتقي إلى المتطلبات الحقيقية لتطوير هذه الصناعة؛
- الفرضية الثالثة: تساهم عملية تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والنمو الاقتصادي المستدام.

5- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولت أهمية الصيرفة الإسلامية في دعم الشمول المالي على مستوى الجزائر؛

- الرغبة الشخصية في فهم العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والشمول المالي؛

- ارتباط الموضوع بتخصصنا الاقتصاد النقدي والبنكي.

6- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال التعرض للشمول المالي الذي أصبح من قضايا العصر، لما له من دور في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، من خلال دمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم ماليا، مع تبيان الدور الكبير للصيرفة الإسلامية في تعزيزه من خلال معالجة مشكلة الاستبعاد المالي للفئات التي أقصت نفسها بسبب العامل الديني.

7- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز وتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لاسيما المشاكل التي تعيق تطورها؛
- إبراز متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- معرفة وتحليل علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي.

8- مناهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على ما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم الاعتماد على هذا المنهج بنوعيه:
- الاستنباطي: من خلال تحليل مؤشرات قياس الشمول المالي بصفة عامة ومحاولة معرفة وتحليل واقع الشمول المالي بالجزائر بصفة خاصة؛
- الاستقرائي: من خلال تحليل واقع الصيرفة الإسلامية والوقوف على المشاكل التي تعيق تطورها ومن ثم اقتراح المتطلبات الواجب توفيرها والكفيلة بتطوير هذه الصناعة في الجزائر، فضلا عن تحليل علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية.

9- صعوبات الدراسة:

- إن أي دراسة لا تخلو من صعوبات وعراقيل، وفي دراستنا هذه واجهتنا مشاكل تتمثل في:
 - تقارير بنك الجزائر لا تتضمن معلومات عن حجم أصول وخصوم الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
 - الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية المتواجدة على شبكة الأنترنت؛
 - عدم إفصاح البنوك عن حجم أصول وخصوم النوافذ الإسلامية التابعة لها في تقاريرها المالية؛
- ## 10- الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية والشمول المالي، ومن بين هذه الدراسات نجد:

أ- الدراسات باللغة العربية: تتمثل أهمها فيما يلي:

- رفيقة بن عيشوية، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة الدول العربية-، نشرت هذه الدراسة كمقال في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 2، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018. هدفت هذه الدراسة للبحث في واقع الشمول المالي وكذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي على المستوى الوطن العربي، مع تبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي في دمج الشرائح المهمشة ماليًا في الدول العربية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- أن مستويات الشمول المالي متفاوتة بدرجة كبيرة بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبيًا على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز في تحسين وصول الخدمات لدى جميع الدول العربية دون استثناء؛
- إن قطاع التمويل الإسلامي لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأنه من المرجح أن يكون للتمويل الإسلامي دور كبير في هذا النطاق خاصة في ظل وجود فئة تقصي نفسها بسبب العامل الديني.
- منيرة بباس، نبيلة فالي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة -دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني-، وقد كانت ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي بعنوان "التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية"، 17-18 ديسمبر 2019، جامعة الشلف، الجزائر، تهدف هذه الورقة إلى تبيان مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال مختلف صيغتها التمويلية، مع دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني. وقد توصلت الباحثتان إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من فجوة التمويل التقليدي بسبب ارتفاع مخاطرها، وتعتبر المصارف الإسلامية صيغة مؤسسية ملائمة لتمويل هذا النوع من المشروعات بسبب تعدد أنواع التمويل المعتمدة من طرفها؛
- بالرغم من تعدد صيغ التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إلا أنها تواجه العديد من التحديات أهمها الاعتماد على المرابحة بشكل مكثف على حساب باقي الصيغ.

ب- الدراسات بالغة الأجنبية: تتمثل أهمها فيما يلي:

-Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu, The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries.

عرضت كمدخل في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل في قطر، 19-21 ديسمبر 2011، تهدف هذه الورقة لتحديد الثغرات الموجودة على مستوى التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم التوصل لنتائج من بينها:

- إن أدوات إعادة التوزيع مثل القرض الحسن، الصدقات، والوقف والزكاة تقدم نهجا شاملا للقضاء على الفقر وبناء اقتصاد حيوي؛

- إن تعزيز الشمول المالي يتطلب استغلال كافة الأدوات الإسلامية، مع العمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتوفير مختلف البنى التحتية لأجل تعزيز فرص وصول كافة الأفراد للخدمات المالية خاصة الفقراء.

11- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: بعنوان "الإطار النظري للشمول المالي"، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان "مدخل للشمول المالي"، أما المبحث الثاني فعالج "آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته"، أما المبحث الثالث فقد تم إدراجه تحت عنوان "الشمول المالي في الجزائر".

الفصل الثاني: جاء بعنوان "الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها"، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان "مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية"، أما المبحث الثاني فقد تم إدراجه تحت عنوان "الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول "معيقات الصيرفة الإسلامية بالجزائر".

الفصل الثالث: عالج هذا الفصل "تطوير الصيرفة الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، حيث تم تناول المبحث الأول "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، أما المبحث الثاني فقد عالج "علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، أما المبحث الأخير فقد خصص لدراسة "علاقة تعزيز الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الاقتصاد الكلي".

المفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر

خلاصة

تمهيد

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالشمول المالي، إذ أصبح هدفا رئيسيا تسعى كل الدول لتحقيقه، وذلك نظرا لآثاره الإيجابية على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ما جعلها تسعى لبناء استراتيجيات تمكنها من تعزيزه وتقادي عراقيله.

والجزائر من بين هذه الدول التي بدلت الكثير من المجهودات لأجل تحقيق ذلك، من خلال إصدار مجموعة من التنظيمات واتخاذ العديد من الإجراءات، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات حالت دون تخفيض مستوى الإقصاء المالي.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مدخل للشمول المالي؛
- المبحث الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته؛
- المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، التي تواجه مختلف المجتمعات خاصة الطبقات ذوي الدخل المحدود. الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومه والإحاطة بأهدافه وأهميته ومبادئه، وكذلك التعرف على أبعاده ومؤشرات قياسه. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي "Financial Inclusion" (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة "LICHON WTREFT" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض الفئات في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من أقصوا بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد الطرق الكفيلة للتغلب على أسباب الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا الإقصاء بأنفسهم سواء لأسباب ثقافية أو عقائدية عن استخدام المنتجات والخدمات المالية¹.

ولقد زاد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال تنفيذ السياسات الهادفة إلى تسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بتكاليف منخفضة، إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)* عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، والذي يعمل على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيقه وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال².

كما تبنت مجموعة الـ 20 (G20) وهي المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، تضم قادة من جميع القارات لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول كافة الأفراد إليها ركيزة أساسية في محاربة الفقر، وفي 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح

¹ سيد أحمد مجاهد وآخرون، *الشمول المالي - الأسس النظرية والمفاهيم*، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 134.

* ALLIANCE For Financial Inclusion

² مفتاح غزال، مراد بركات، *الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، أبريل 2020، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 47.

الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" إضافة إلى برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية كالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية¹.

ثانياً: تعريف الشمول المالي

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية والمتخصصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد. فقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)* على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، الخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"².

كما عرفه البنك الدولي بأنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة بأسعار ميسورة تلبى احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات والتأمين) ويتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"³. ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء"⁴.

وتعرفه مجموعة العشرين (G20) على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة الحال، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"⁵. وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: "عملية تمكين الأفراد والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل

¹ سمير عبد الله، *الشمول المالي في فلسطين*، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس ورام الله، 2016، ص 15.

* Organisation for Economic Co-operation and Development

² مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، *متطلبات تبنى إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي*، صندوق النقد العربي، 2015، ص 2.

³ معهد الدراسات المصرفية، *الشمول المالي*، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة 8، العدد 7، 2016، الكويت، ص 2.

⁴ آسيا سعدان، نصيرة محاببية، *واقع الشمول المالي في المغرب العربي*، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2018، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 748.

⁵ أحمد بن موسى، *أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال 2017*، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 8، العدد 15، ديسمبر 2018، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 42.

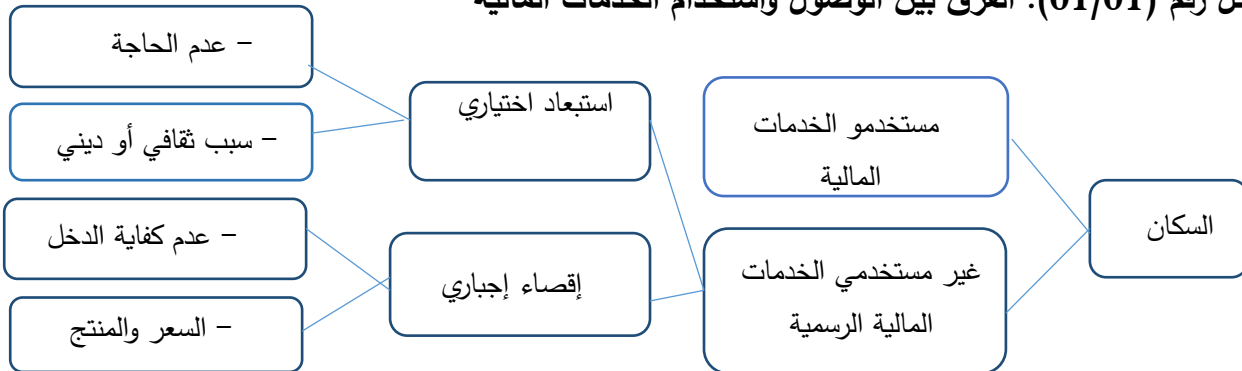
فعال، بتكلفة معقولة، في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب. وذلك من خلال القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز عليها الشمول المالي وهي:¹

- 1- الحصول على الخدمات والمنتجات المالية: من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- 2- القدرة المالية: من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- 3- استخدام المنتجات والخدمات المالية: من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- 4- جودة الخدمات والمنتجات المالية: حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئتها من أجل توصيلها لجميع فئات المجتمع؛
- 5- التنظيم والرقابة الفعالين: وذلك بغرض تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

ولقد أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2008 التمييز بين "إمكانية الوصول" و"استخدام" الخدمات المالية، لأن لذلك مضامين خاصة بسياسة اتخاذ القرار، حيث يشير "الوصول" إلى عرض الخدمات، بينما يتحدد الاستخدام حسب العرض والطلب معا، ومن بين غير المستخدمين للخدمات المالية الرسمية، هناك حاجة للتمييز الواضح بين الاستبعاد الطوعي voluntary وغير الطوعي involuntary، والشمول المالي يعالج قضية "الاستبعاد الغير طوعي"، لأن هؤلاء هم الذين رغم حاجتهم للخدمات المالية لا تتوافر لديهم إمكانية الوصول إليها.²

الشكل رقم (01/01): الفرق بين الوصول واستخدام الخدمات المالية



Source : world Bank, *Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access*, Washington DC, 2008, p 29.

¹ صورية شني، السعيد بن لخضر، *أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية*، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 107.

² عبد الحليم عمار، *نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي*، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، جامعة سطيف، الجزائر، ص 12.

ثالثاً: أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي في العناصر التالية:¹

- 1- **تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي لحصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من أفراد المجتمع والمؤسسات المالية مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوفر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للأزمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومنه فالشمول المالي يدعم الاستقرار المالي؛
- 2- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** إن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تمويل المشروعات الصغيرة، الحد من الفقر، توفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي، وذلك عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- 3- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في بناء مجتمعهم:** فقد أظهرت الدراسات أن قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على إدارة أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛
- 4- **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** وذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها وتقنين بعض القنوات الغير الرسمية لجذب أكبر عدد من العملاء؛
- 5- **أتممة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتممة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين، ومع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم، فزيادة الخدمات الإلكترونية خاصة المتعلقة بالمدفوعات سيفيد المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبأقل تكلفة؛
- 6- **تحسين الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين:** حيث يؤدي اتساع قاعدة عملاء البنك إلى زيادة درجة التفاوض في مؤشرات ميزانية البنك فيما يتعلق بالتوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة.²

¹ مفتاح غزال، مراد بركات، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² رمضان عارف، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، جانفي 2020، جامعة جنوب الوادي، مصر، ص 280.

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي وأهدافه

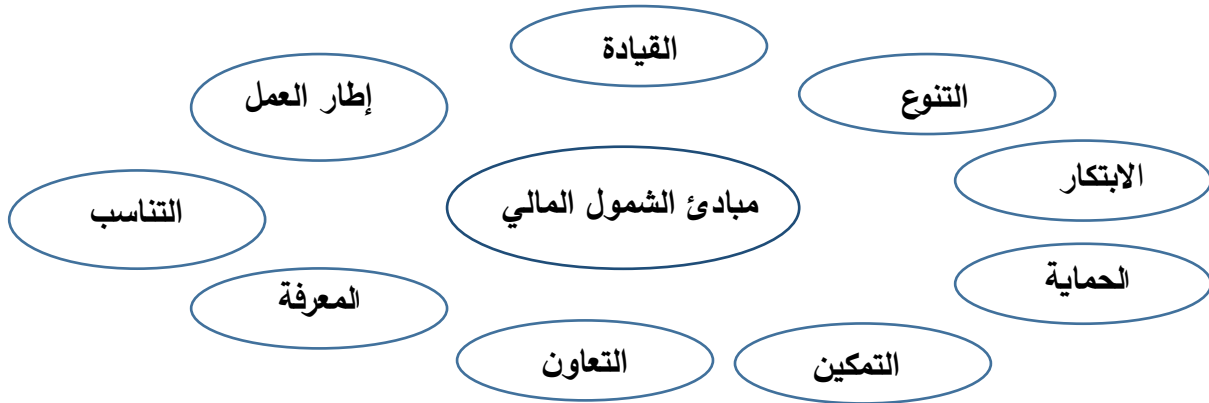
يقوم الشمول المالي على مجموعة من المبادئ، ويسعى لتحقيق العديد من الأهداف، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولاً: مبادئ الشمول المالي

- لقد اعتمدت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار وتتمثل في:¹
- 1- القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر؛
 - 2- التنوع: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح حوافز مستتدة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع، الائتمان، الدفع، التحويلات والتأمين، واستخدام نطاق واسع من الخدمات؛
 - 3- التطوير: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية؛
 - 4- الحماية: تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة للعملاء؛
 - 5- التمكين من أسباب القوة: تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية؛
 - 6- التعاون: تهيئة البيئة المؤسسية حتى تتضح فيها خطوط المساءلة والمحاسبة الحكومية، وكذا تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين؛
 - 7- المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على الأدلة والشواهد، وقياس التقدم المحرز ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛
 - 8- التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية، بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المبتكرة، ويستند لفهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم؛
 - 9- إطار العمل: الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، شروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، لوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحوافز مستتدة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمتربط على نطاق واسع.

¹ نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2019، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص 164، 165.

الشكل رقم (01/02): مبادئ الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

ثانياً: أهداف الشمول المالي

هناك العديد من الأهداف للشمول المالي تتمثل في:¹

- 1- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية: عن طريق تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول إليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.²
- 2- زيادة نسبة القدرات المالية لدى شرائح المجتمع المستهدفة: من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي؛
- 3- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية: عن طريق زيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم؛
- 4- حصول الطبقة الأضعف في المجتمع على بعض المال: وذلك في شكل قروض يمكنهم من البدء في أعمالهم الخاصة أو يمكنهم من دعم تعليمهم الذي يمكنهم من المحافظة على معيشتهم وبالتالي يتحول الشمول المالي لازدهار للأسر التي تعاني من الدخل المنخفض؛
- 5- تزويد الفئات الفقيرة بالخدمات المصرفية: ما يمكنهم من تعبئة مدخراتهم التي عادة ما تكون مجمعة في منازلهم لتكوين رأس المال ونمو الاقتصاد؛
- 6- تعزيز مشاريع العمل الحر: من خلال تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع، ما يساهم في خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

¹ رواء نافذ علوية، أثر تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية -دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة الفلسطينية خلال الفترة 2014-2018، مذكر ماجستير غير منشورة ماجستير في العلوم الحاسوبية، جامعة غزة، فلسطين، 2018-2019، ص 16.

² سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، واقع الشمول المالي في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2019-2020، ص 14.

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

في مؤتمر كابوس عام 2012، اتفق قادة مجموعة الـ 20 (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPII)* لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي على ثلاثة أبعاد للشمول المالي تتمثل في: الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية، وهناك مجموعة من المؤشرات لقياسها أهمها المؤشر العالمي Global Findex.

1- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد نقاط الوصول إلى الخدمات، الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة، ومدى القرب من نقاط الخدمات المصرفية وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المصرفية أدت لاتساع كبير في الوصول للخدمات المالية وبالتالي أدمجت الهواتف المحمولة والأنترنت وهو ما يسمى بالرقمنة¹.

ومن مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية ما يلي:²

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على مستوى الوطن مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛
- حسابات النقود الإلكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2- استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى الانتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة³. والجدول التالي يوضح مؤشرات قياس هذا البعد.

* Global Partnership for Financial Inclusion

¹ صليحة فلاق، سامية شارف، *بور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، جوان 2019، جامعة باتنة، الجزائر، ص 307.

² العباس بهناس وآخرون، *أسس ومتطلبات إستراتيجية وطنية للشمول المالي مع الإشارة للتجربة الأردنية*، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، جامعة البويرة، الجزائر، ص 2016.

³ حدة بوتينة، *أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية -عينة من البنوك الجزائرية-*، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان "التنمية والإبداع المحاسبي دعامة أساسية للتنمية المستدامة"، 5-6 ديسمبر 2018، جامعة بغداد، العراق، ص 10.

الجدول رقم (01/01): مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

المؤشرات	البعد
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد. - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية). - عدد المعاملات (الإيداع والسحب). - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنك. 	استخدام الحسابات المصرفية
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية. - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. - النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (مثلا في المنزل) خلال 12 شهر الماضية. 	الادخار
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية. - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية. 	الاقتراض
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضية. - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي وإرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية. - النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو تلقي الأموال خلال 12 شهر الماضية. 	المدفوعات
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية للبالغين الذين يؤمنون أنفسهم. - النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد السمك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية. 	التأمين

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: جلال الدين بن رجب، *احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية*، صندوق النقد العربي، 2020، ص 4.

3- جودة الخدمات المالية: إن عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة هو في حد ذاته تحدي، فقد انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول للخدمات المالية، وهو بعد غير واضح إذ يوجد العديد من العوامل المؤثرة على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: التكلفة، ووعي المستهلك، شفافية المنافسة... إضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك¹. والجدول التالي يوضح مؤشرات قياس هذا البعد.

¹ حسيني جازية، *تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جوان 2020، جامعة الشلف، الجزائر، ص 12.

الجدول رقم (01/02): مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية

المؤشرات	البعد
- نسبة العملاء الذين يتلقون معلومات واضحة حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي. - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.	الشفافية
- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في فروع المؤسسات المالية. - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.	الراحة والسهولة
- تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض. - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري. - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.	القدرة على تحمل التكاليف
- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. - مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 2 إلى 3 أشهر الأخيرة والتي حلت في غضون شهرين على الأقل. - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.	حماية المستهلك
- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل التضخم والمخاطرة. - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.	التثقيف المالي
- نسبة الوحدة الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات. - نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات ومدى وجود عوائق أو نقص المعلومات حول أسواق الائتمان.	العوائق الائتمانية
- نسبة المقترضين المتأخرين عن السداد لأكثر من شهر. - كيفية حل الأزمات المالية من قبل العملاء إما بالاقتراض من العائلة أو الحصول على قرض بنكي ...	المديونية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- ياسر جامع، *إصلاح سياسات الإدماج في الخدمات المالية الشاملة*، برنامج الأمم المتحدة، السودان، 2010، ص 11.
- ماجد محمود أبو دية، *يور الاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني*، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم المحاسبية، جامعة غزة، فلسطين، 2017-2018، ص 33.

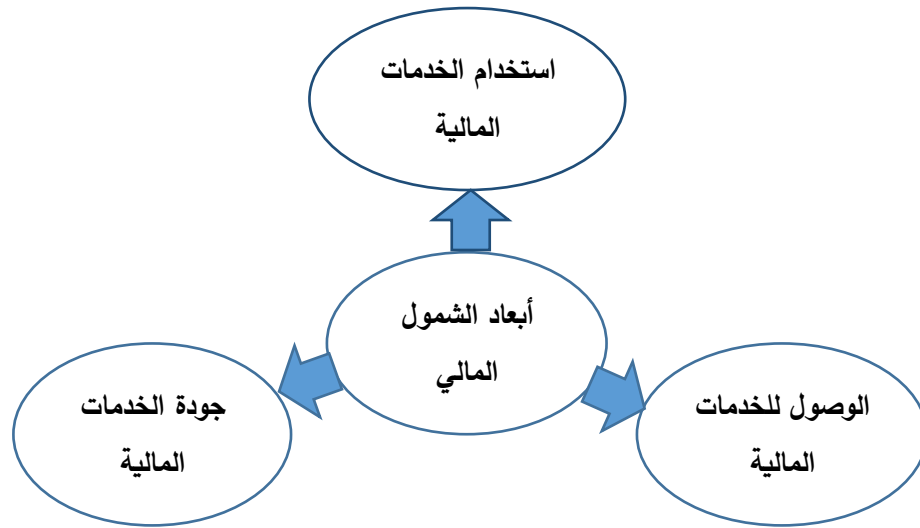
• **المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):** يعتبر المصدر الأكثر موضوعية في مجال تعميم الخدمات المالية، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها وهي الادخار، الإقراض، سداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، تم اطلاقها بتمويل من مؤسسة (Melinda Gates Fondation & Bill)، وصدرت أول نسخة منه في عام 2011 والثانية في 2015 وأخرى في 2018.

يجمع هذا المؤشر معلومات عن 506 مؤشر متعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة للوصول للخدمات المالية من 100 شخص على الأقل في كل بلد فوق سن 15 سنة، ويستخدم هذا المؤشر أساسا في تحليل الاتجاهات العالمية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية مثل قدرة الوصول للخدمات المالية إضافة إلى المؤشرات التي تدرس سلوكيات الأفراد المرتبطة بالأنشطة المالية (الادخار، الاقتراض، ملكية البطاقات الائتمانية ...)¹.

ولقد اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي وهي:²

- الفائدة والملائمة: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- التوازن: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- البراغماتية: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد؛
- المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛
- الاتساق: ضمن اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- الطموح: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

الشكل رقم (03/01): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

¹ محمد بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، جانفي 2021، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 76.

المبحث الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته

لكي تكون عملية الشمول المالي ذات فاعلية يتطلب الأمر وضع إستراتيجية وطنية، والتي تعتبر من بين أهم العناصر الأساسية الواجب بها، مما يمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة وذلك استنادا على مجموعة من الركائز والسياسات. إلا أنه هناك مجموعة من التحديات تحول دون الوصول إلى ذلك. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: استراتيجية الشمول المالي

يمثل تبني وتنفيذ استراتيجيات أو برامج عمل وطنية شاملة لتحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية، المحور الأهم في سياسات تعزيز الشمول المالي، والتي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي.

أولاً: ضرورة إستراتيجية وطنية للشمول المالي

نظرا لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في توعيتهم وتنقيفهم ماليا وتمكينهم من الاندماج والوصول للخدمات المالية بشكل سهل، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي بعدة مبادرات فردية لوضع خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد هذه المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة، بهدف تجنب الازدواجية في الجهود المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال بناء وتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة بالشمول المالي، التي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع الدولي¹.

وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة جهود لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي ضمن خطة واضحة المعالم ومحكومة وفقا للمبادئ الرئيسية للشمول المالي المعدة من قبل مجموعة العشرين والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي.

1- أهداف إستراتيجية الشمول المالي: إن إستراتيجية الشمول المالي التي يتم وضعها والعمل على تنفيذها يكون من ورائها تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في:²

- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى: من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم؛

¹ حسين محمودي وآخرون، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 174.

² بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 229، 230.

- تسهيل آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية: وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الإستراتيجية؛
 - تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع: من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية توعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية؛
 - تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية: من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها وأحكامها لضمان العدالة في التعامل، وتعريف المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم، كالحق في الحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم، وكذلك تعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها؛
 - الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية: خاصة الذين يعملون خارج النظام المالي الرسمي.
- 2- عناصر إستراتيجية الشمول المالي: تتمثل عناصر إستراتيجية الشمول المالي في النقاط التالية:¹
- جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح: يوفر جمع البيانات وإجراء التحليلات والاستقصاءات الفرصة للتعرف على أوضاع الوصول للخدمات المالية والتمويل وجوانب النقص والضعف فيها؛
 - تحديد الأهداف: فمن خلال نتائج المسوح يمكن تحديد الأدوات والآليات المطلوبة لمعالجة الفجوة والمعوقات للوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية؛
 - صياغة الإستراتيجية وبناء خطة عمل: من خلال الأهداف التي تم وضعها، يتم وضع خطة عمل تبين كيفية التنفيذ من أجل الوصول إلى تلك الأهداف؛
 - الإجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية: مثل تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح للمؤسسات المالية المصرفية بتوسيع الوصول لخدماتها والاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات، الاستفادة من وكلاء آخرين في تقديم الخدمات المالية، لتحسين الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها، تطوير البنية التحتية من أنظمة دفع وأنظمة معلومات ائتمانية، تحسين الشفافية المالية وزيادة الوعي المالي، بتطوير المدفوعات الحكومية كوسيلة للمساهمة في الوصول للخدمات المالية؛
 - الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية: يمكن للقطاع الخاص ممثلاً بالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل القيام بإجراءات للمساهمة في تحقيق الأهداف الموضوعية، بما يستجيب للإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية؛
 - المتابعة والتنفيذ: يكون من خلال إجراء المتابعات والإشراف للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية ومدى فعالية الإجراءات المتخذة وتوفير التقييمات حولها، مما يساعد على تطوير الأهداف وخطط العمل؛

¹ محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، أكتوبر 2012، ص 42-45.

3- ركائز إستراتيجية الشمول المالي: تتمثل ركائز إستراتيجية الشمول المالي في:

3-1- دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد المواطنين للوصول إلى الخدمات المالية، والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:¹

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع الصغيرة المتناهية الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين، والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، مما يمكن من الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى؛

- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

3-2- الحماية المالية للمستهلك: يتم حماية عملاء البنوك من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال تعاملهم مع تلك البنوك، إذ يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:²

- يجب على البنوك أن تعامل العملاء معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى تقديم الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

¹ عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية نموذجا-، مجلة المشورة، العدد 8، أبريل 2018، قطر، ص ص 95، 96.

² أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017، ص 9.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
 - إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة؛
 - حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
 - توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم؛
 - توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- 3-3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر ذلك أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يجب مراعاة ما يأتي:¹
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات، قبل طرحها والتسويق، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الإقراض والادخار والتأمين ووسائل الدفع بالإضافة للتمويل؛
 - التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات المالية بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة؛
 - تخفيض الرسوم والعمولات الغير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
 - دراسة احتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات من تقديم الخدمات المناسبة لهم؛
 - قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- 3-4- التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة أن تولي الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم التثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك²، حيث أن مستويات الإلمام بالثقافة المالية يصل

¹ المرجع السابق، ص 9، 10.

² آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، مرجع سبق ذكره، ص 750.

إلى أكثر من 50% في البلدان المتقدمة، في حين تنخفض النسبة إلى 37% في البلدان النامية¹. وبما أن التثقيف المالي يزيد من وعي وقدرة أفراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم، فهو يحفز بذلك جانب الطلب من حيث توعية الناس عن كيفية استخدام واختيار الخدمات المالية والمصرفية المناسبة لهم، أما الشمول المالي فيعمل على جانب العرض².

المطلب الثاني: تحديات توسيع الشمول المالي

بالرغم من أن العديد من الدول سارعت لتوفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، إلا أنه لا تزال الملايين من تلك الحسابات خاملة وهو ما يبعث على القلق بدرجة كبيرة، وذلك راجع لغياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، إذ يتم تقديم الائتمان في أغلب الحالات لأناس غير مؤهلين للحصول عليه. ومنه تتمثل معوقات الشمول المالي في:³

1- استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية أو غير الرسمية في الاقتصاديات الناشئة من الحصول على التمويل الكافي للنمو والازدهار، بسبب عدم وجود الضمانات الكافية والتاريخ الائتماني، كما أن الأعمال التجارية الغير رسمية هي من الأسباب الرئيسية لعدم وجود حسابات؛

2- وجود فئات مستبعدة مالياً أكثر من غيرها: كالنساء و فقراء الأرياف وغيرهم من السكان النائيين الذين يصعب الوصول إليهم، فضلاً عن الشركات الصغيرة والصغيرة الغير رسمية التي تعتبر أكثر تضرراً، وقد جاء في تقرير البنك الدولي لسنة 2017 أن هناك فجوة بين الإناث والذكور في امتلاك الحسابات المصرفية بنحو 9% (59% للرجال و 50% للنساء)، وأن 80% تقريبا من البالغين في الدول المتأثرة بالصراعات هم خارج القطاع الرسمي؛

3- الاعتبارات الدينية: فالمجتمعات الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية على الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبى متطلبات المجتمع الإسلامي؛

4- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، أو أن الحسابات تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، إضافة إلى طول المدة المستندية المرتبطة بها؛

5- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحسابات في البنك أو أي مؤسسة مصرفية وذلك بسبب: الخدمات المالية ليست بأسعار معقولة، طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، طبيعة السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها لفتح الحسابات المصرفية؛

¹ هبة عبد المنعم، كريم زايدي، *المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية*، صندوق النقد العربي، جوان 2020، ص 20.

² نعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، *مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق*، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر العلمي التخصصي الرابع بعنوان الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، 28-29 نوفمبر 2018، جامعة بغداد، العراق، ص 49، 50.

³ إيمان بوقرة، *واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن*، مجلة دفاقر اقتصادية، 2602-5426، ديسمبر 2018، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 8.

6- عدم الحاجة لوجود حساب: يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية وأن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المالية والمصرفية تخفيض التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنفسهم أنهم في حاجة إلى حساب حالياً¹.

7- اختلاف مستويات إدراك العملاء الثقة في الخدمات المصرفية، بسبب انخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستويات الأمية المالية، حيث يساهم المستوى التعليمي في رفع مستوى الوعي بأهمية الخدمات المصرفية خاصة المستحدثة مثل الشراء الإلكتروني التي تحتاج للتعامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما أن هناك شريحة المجتمع خاصة في الأرياف لا تثق في قدرة القطاع المصرفي على حماية أموالها وهو ما يجعلهم يحتفظون بها بعيد عن القطاع الرسمي².

وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012 إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه النظم المالية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية وتتمثل أبرز هذه التحديات في:³

1- **عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية:** بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والمرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

2- **غياب تصنيف مالي وقانوني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:** حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، مما يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى التقليل من الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع والاقتراض؛

3- **ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية:** الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

4- **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية:** وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد

¹ نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي، *نور الشمول المالي في تعزيز العملاء في الخدمات المصرفية*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 2، 2019، جامعة القاهرة، مصر، ص 495.

³ بختة بطاهر، عبد الله عقون، *الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض الدول العربية-*، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، 27- 28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ص 27.

الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل، بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات¹.

المطلب الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي

لأجل مقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول، ومن جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلوس وسياسات مبتكرة. وقد صنفت هذه المؤسسة سياسات تعزيز الشمول المالي إلى نوعين من السياسات منها ما هو متعلق بتحسين وصول الفقراء للخدمات المالية ومنها ما هو متعلق بتمكين الشمول المالي.

أولاً: سياسات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية

وتتمثل هذه السياسات في:²

1- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: إن ظهور تكنولوجيا جديدة كانتشار الهاتف النقال مكن الفقراء من الوصول للخدمات المالية من دون تكاليف، كما عملت أيضا على توسيع نطاق نقاط الوصول وعدم الحاجة لحمل النقود لوجود النقود الكترونية، بالإضافة إلى جذب زبائن جدد لم يسبق لها التعامل سابقا مع البنوك، وقد أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي من بينها الفلبين التي سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال سنة 2004؛

2- تنوع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية؛

3- الوكيل البنكي: لقد أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، كما أثبتت أيضا بأن فروع البنوك وحدها غير مجدية اقتصاديا، مثل هذه سياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء البنوك فحسب بل إلى وكلاء للائتمان المالي. فالتعاون بين الوكلاء والبنوك أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة كالتحويلات

¹ فضيل البشير ضيف، *واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 482.

² صليحة شني، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة عدد المستخدمين بشكل كبير كما هو في البرازيل التي كانت رائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة "المراسلات المصرفية" بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير متعاملين مع البنوك¹.

4- إصلاح البنوك الحكومية: تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، وتعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة كالزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية. ومن أجل التقليل من التكلفة قامت بعض الدول بإغلاق البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كما فعلت البرازيل والبيرو، بينما توجد هناك بعض الدول لازالت تعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط، ومن أجل تحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية قام بعض صناع القرار ببعض الإصلاحات من دون أن تكون هناك إعادة هيكلة للبنك ككل، إذ قامت البرازيل واندونيسيا بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مريح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير².

ثانيا: سياسات تمكين الشمول المالي

تتمثل في هذه السياسات في:

1- حماية المستهلك: إن تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضم هذا الخلل عندما يمتلك العملاء خبرة قليلة مقابل خدمات أكثر تعقيدا، ومنه التقدم بالاشتغال المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد إلا أن البعض منهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء المثقلون بالديون أو ليس لهم تأمين أو عائد على استثماراتهم. وبالتالي على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وأيضا يجب أن تشجع استدامة توسع السوق من خلال تقديم للعملاء المعلومات في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب³؛

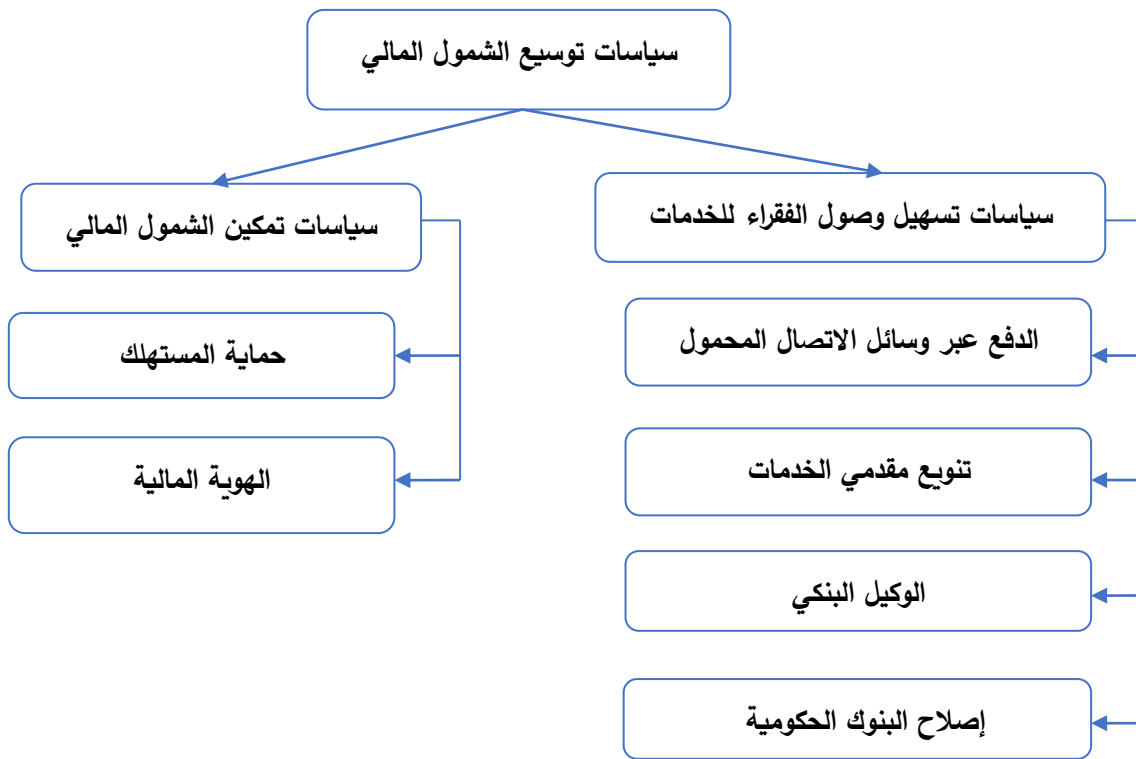
¹ Haning A and Jansen S, *Financial report and Financial Stability: current policy issues*, The World Bank, Washington, 2010, p 14.

² حسين محمودي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2016-2017، ص 23.

2- سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من هذا أن بعض العملاء ليس لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح الحساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الخدمات المنشورة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك فهذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى¹.

الشكل رقم (01/04): سياسات الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

¹ محمد موسوي، سمية زيار، أهمية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي لتحقيق التنمية - تجربة فلسطين-، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 41.

المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر

إدراكا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها قضايا تعزيز فرص وصول الأفراد للخدمات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، فإن البنك المركزي الجزائري سعى ولا يزال يسعى جاهدا إلى تحقيق ذلك من خلال إصدار وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق ذلك.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

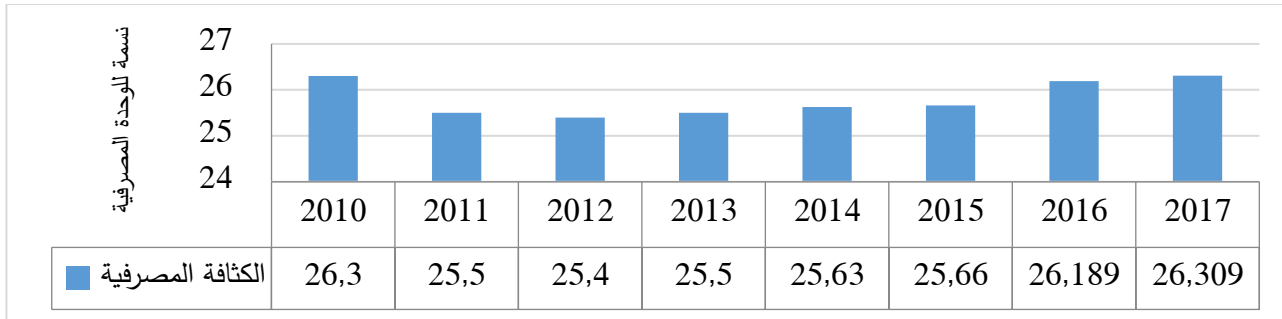
يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومنها الجزائر بالضعف ماعدا دول مجلس التعاون الخليجي، فحسب صندوق النقد العربي فهي لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي. وفي هذا المطلب سيتم تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مع تبيان الإجراءات المتخذة في سبيل تعزيزه.

أولاً: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

فيما يلي أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014، 2017 تظهرها الأشكال التالية.

1- مؤشر الكثافة المصرفية: وهو يعبر عن مدى توسع شبكات البنوك العاملة وقدرتها على توفير الخدمات المصرفية لأكبر عدد من الشرائح دون عقبات، كما يكشف عن مدى قدرته على امتصاص الادخار العائلي.

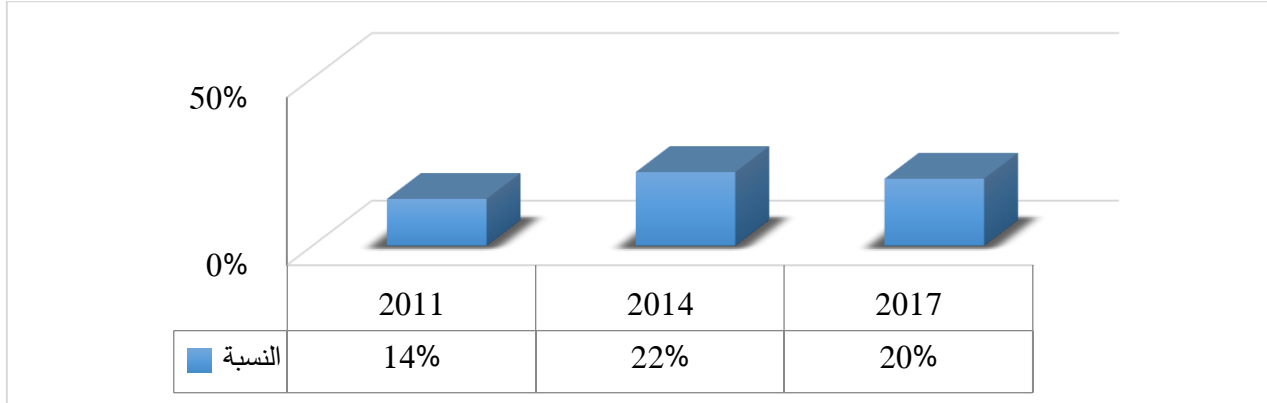
الشكل رقم (01/05): تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2017، ص 69.

يلاحظ من الشكل (01/05) أعلاه أن مؤشر الكثافة المصرفية في تذبذب خلال الفترة 2010 إلى 2017 وأنه ضعيف جدا، إذ يتوفر تقريبا لكل 26 ألف نسمة وحدة مصرفية. (المعدل الطبيعي هو أن يكون لكل 10 آلاف نسمة وحدة مصرفية) ويرجع هذا الضعف إلى ضعف شبكة الفروع البنكية في الجزائر.

2- تطور نسبة قدرة الوصول للخدمات المالية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) الشكل رقم (01/06): تطور نسبة قدرة الوصول للخدمات المالية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال الفترة 2011، 2014، 2017

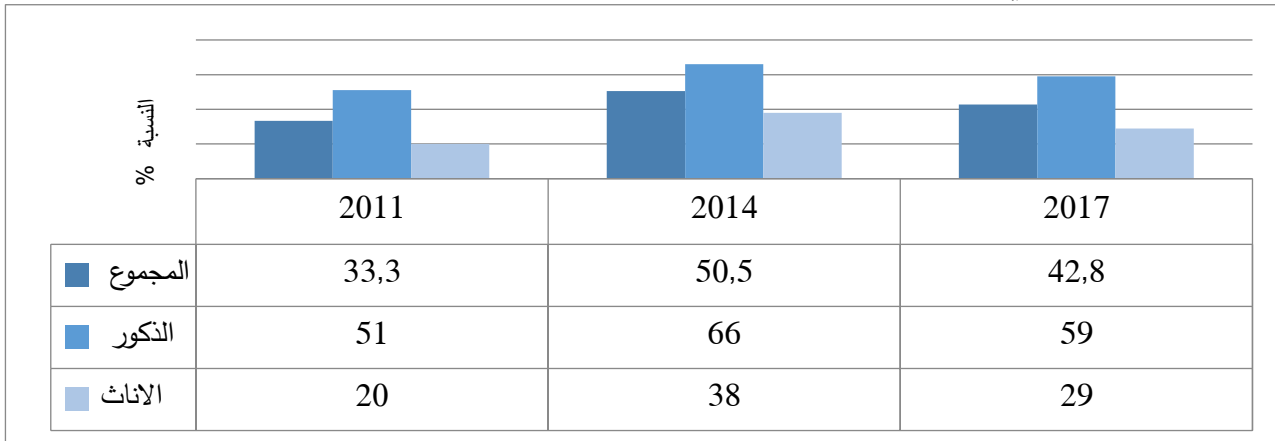


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018.

<https://globalfindex.worldbank.org>

يلاحظ من الشكل (01/06) أعلاه أن هناك تحسن في قدرة الوصول للخدمات المالية خلال الفترة 2011 إلى 2014 بنسبة 8%، إلا أنه انخفض في 2017 بنسبة 2%، إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة وهذا راجع إلى: جهل المستهلكين بالطبيعة الحقيقية للبطاقات المصرفية مثل بطاقة الائتمان، فقدان الثقة في النظام البنكي، غياب المراكز التجارية الإلكترونية إضافة إلى التعطل الدائم في الموزعات الآلية وقلتها.

3 - مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية للأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) الشكل رقم (01/07): تطور نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال السنوات 2011، 2014، 2017.



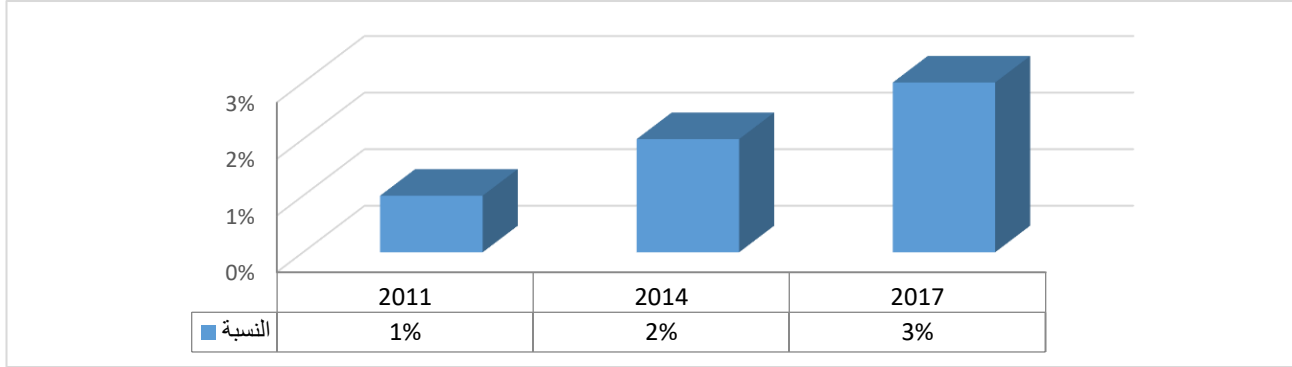
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018

<https://globalfindex.worldbank.org>

نلاحظ من الشكل رقم (01/07) أن هناك تذبذب في معدل ملكية الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية، إذ سجل ارتفاعا محسوسا من 33% سنة 2011 إلى 50% سنة 2014، وسرعان ما تراجع سنة 2017 إلى 43%، وذلك راجع إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة لتعزيز الشمول

المالي. كما نلاحظ تفاوت كبير في معدل ملكية الحسابات المالية بين الذكور والإناث خلال السنوات الثلاث وهو ما يعكس فجوة في الوعي المالي بين الذكور والإناث في الجزائر.

4- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) الشكل رقم (01/08): تطور نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017

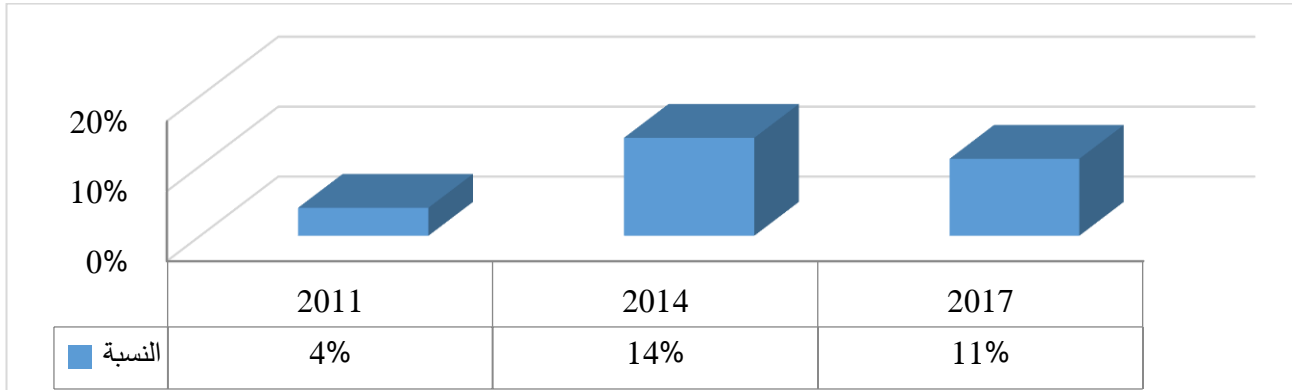


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018

<https://globalindex.worldbank.org>

يتضح من الشكل رقم (01/08) أعلاه أن قيمة معدل الاقتراض في ارتفاع محسوس خلال الثلاث سنوات، إذ وصلت إلى 3% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا وهذا ما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية بسبب التعقيد في الإجراءات، إضافة إلى العقيدة الدينية للمجتمع الجزائري التي تقوم على تحريم التعامل بالربا.

5- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) الشكل رقم (01/09): تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018

<https://globalindex.worldbank.org>

يتضح من خلال الشكل رقم (01/09) أن قيمة المؤشر قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من سنة 2011 إلى سنة 2014 إذ وصل إلى 14% في حين تراجع سنة 2017 إلى 11% وهذا راجع إلى توجيه الأفراد الجزء الإضافي من دخلهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 2016.

من خلال تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2011، 2014، 2017، فإن المعدلات المسجلة تعتبر مقبولة لحد ما، إلا أنها تبقى دون المستوى إذا ما قورنت مع دول الخليج والدول المتقدمة، وهذا ما يؤكد فشل الجهود الجزائرية المبذولة لتعزيز الشمول المالي. وبالتالي لا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي يجب اتخاذها الارتقاء بالخدمات المالية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة، أهمها صياغة استراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة المعالم والسهر على تنفيذها.

ثانيا: الجهود الجزائرية المبذولة لتعزيز الشمول المالي

تبدل الحكومة الجزائرية مع البنك المركزي جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على نطاق واسع، مكنتها من تحقيق تقدما مثيرا للإعجاب في مسيرتها لتحقيق الشمول المالي خلال فترة قصيرة، وتتمثل آليات تحقيق الشمول المالي في الجزائر في:

- 1- إقرار مبدأ حق الجميع في فتح حساب بنكي، كما يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي رفض له فتح حساب بنكي أن يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدورهم يعينون بنكا يلزم بفتح الحساب؛
- 2- إقرار مهمة جديدة لبنك الجزائر تتمحور حول تعزيز الشمول المالي¹، من خلال تكثيف الانتشار المصرفي بتوسيع الوحدات البنكية لتصل إلى المناطق الريفية والناحية والغير مغطاة، ما سمح بمنح الاعتماد لفتح العديد من البنوك العمومية والخاصة ومكاتب التمثيل وفتح العديد من الوكالات البنكية كما يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم (01/03): تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد الوكالات البنكية	1525	1557	1577	1604

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2014-2017. إضافة إلى توجيه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنوع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء، والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة.

- 3- تقديم خدمات مجانية متمثلة في: (منح البطاقات البنكية، منح دفتر الشيكات، الاطلاع على الحساب عن بعد، إعداد كشف حساب سنوي للزبون.....)². لأجل تحفيز العملاء على استعمال وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى؛

¹ المادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

² المادة 14 من النظام رقم 2020-01 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية.

4- إصدار الحكومة لمراسيم تنفيذية في سنوات 2005، 2010، 2015، تنص على ضرورة استخدام وسائل الدفع القانونية في المعاملات التي تفوق 50000 دج، و50000 دج و1000000 دج، إلا أن البعض منها ألغي والبعض الآخر لم ينجح في تحقيق أهدافه بسبب انعدام الصرامة في تنفيذ القوانين أو بسبب نقص الإمكانيات اللازمة لاستخدام وسائل الدفع¹؛

5- إدخال نظامين للدفع بين البنوك، يتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض. وذلك في مجال عصرنة أنظمة الدفع²؛

6- تشجيع الادخار بالعملة الصعبة، من خلال تحرير عملية فتح الحساب بالعملة الصعبة؛

7- إصدار العديد من اللوائح التنظيمية التي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني³، وفتح نوافذ للتمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية متعددة استجابة لمطالب المتعاملين، للتأكيد على وتأطير المعاملات البنكية الإسلامية.

المطلب الثاني: معوقات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من العقبات التي تحول دون تعزيز الشمول المالي، ومن بينها نذكر ما يلي:

أولاً: ضعف البنية المالية التحتية

إن ضعف البنية المالية التحتية تنعكس سلبيًا على نوع الخدمات المالية المقدمة. ويتمثل هذا الضعف في:⁴

1- **عدم موائمة البيئة التشريعية:** إن النشاط المصرفي في الجزائر لا يواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين قبل حدوث ما أعدت لأجله، بينما في الجزائر تأتي متأخرة وأفضل مثال على ذلك النظام الذي صدر في 2004 الخاص بضمان الودائع المصرفية بعد إفلاس بنك الخليفة سنة 2003؛

- التأخر في سن القوانين التي توطر الصيرفة الإسلامية رغم وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال لأكثر من عقد من الزمن، أما القوانين الصادرة مثل النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، الخاص بقواعد ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية المتعلقة بالصيرفة التشاركية في الجزائر لم يرق إلى مستوى التطلعات؛

¹ سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور بنك الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 34.

² بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2012، نوفمبر 2013، ص 143.

³ النظام رقم 02-2020 المؤرخ في مارس 2020 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية.

⁴ عمار ياسين أوسياف، شافية داوي، **الشمول المالي في الجزائر - الواقع، المعوقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، جوان 2020، المجلس العام للبنوك الإسلامية، البحرين، ص 127.

- كما أن القوانين التي يتم إصدارها لا ترفق بمذكرات عمل أو تعليمات تشرح كيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى تضارب على مستوى البنوك بسبب كثرة التأويلات، وخير مثال على ذلك الفهم الضيق للقوانين التي وضعت من أجل مكافحة تبييض الأموال والتطبيق المفرط لها أدى إلى رفض استقبال الودائع كبيرة دون أسباب واقعية والتي كان من الممكن دمجها في القنوات الرسمية؛

2- ضعف أنظمة الدفع والتسوية: ضعف استخدام البطاقات الإلكترونية مثل كبطاقة VISA التي تصدرها البنوك العمومية والخاصة، وبطاقة MASTER CARD التي يصدرها بنك الخليج التي يتم استخدامها من طرف كبار رجال الأعمال فقط ووفق شروط معينة¹، كما أن البنوك الجزائرية لا تستخدم الهاتف في تقديم الخدمات البنكية بالرغم من أن تلك الشبكات تساهم بشكل كبير في تقديم الخدمات المصرفية لأكثر عدد ممكن من الزبائن؛

3- ضعف الكثافة المصرفية: كما أشرنا إليه سابقا، فإن الجزائر تعاني من انخفاض في الكثافة المصرفية رغم زيادة عدد الوكالات البنكية من سنة إلى أخرى، إلا أن هذا النمو في عدد البنوك لا يعني التحسن في مستوى تغطية الخدمات المصرفية؛

4- قواعد البيانات: إن مكاتب الاستعلام الائتماني التي كان معمول بها سابقا لم تعد تؤدي دورها إضافة إلى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات وضعف التنسيق فيما يخص تداول المعطيات بين المؤسسات المالية والبنوك؛

5- آليات معالجة ملفات القروض: هناك العديد من التعقيدات التي تواجه الأفراد والشركات فيما يخص إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض. ففي الوقت الذي أصر فيه البنك المركزي على ألا تتجاوز مدة دراسة ملفات القرض 15 يوم بالنسبة للأفراد و45 يوم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، إلا أن هذه المدة قد تصل إلى فترات أطول في بعض البنوك العمومية، إضافة إلى الشروط التعجيزية التي يواجهونها فيما يخص القروض الاستثمارية وكذلك المبالغة في قيمة الضمانات؛

6- العنصر البشري: ضعف كفاءة مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في البنوك، الأمر الذي أدى إلى تفشي عمليات الاختلاس والتي تستغرق عادة عدة سنوات لاكتشافها، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية مما نتج عنه ضعف الثقة في العلاقة بين البنك والزبون.

ثانيا: سيطرة القطاع العام وانعدام المنافسة

إن ما زاد نسبة الاستبعاد المالي في الجزائر هو سيطرة القطاع المصرفي العمومي الذي أدى إلى انعدام المنافسة بين البنوك ما يؤثر على نوعية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة؛

¹ ناصر سليمان، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي - حالة الدول العربية -، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، أبريل 2020، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 13.

ثالثا: ضعف الحماية المالية للزبون

بعد قضية بنك الخليفة، تبين بأن هناك خلل في القوانين التي توطر النشاط المصرفي مما أدى إلى ظهور النظام 03/04 المؤرخ في 4 مارس 2004، المتعلق بضمان الودائع المصرفية والذي يسمح بتعويض الزبون في حالة إفلاس بنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر غير محفزة على الادخار (600000 دج)، لكن فيما بعد تم تعديلها ليصبح الحد الأقصى للتعويض المسموح به في حالة توقف البنك عن نشاطه وإفلاسه هو (20000000 دج)، إلا أن هذه القيمة تبقى غير كافية في ظل انخفاض معدلات الفائدة على الودائع الادخارية وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الإخلال بالسرية المهنية من قبل موظفي البنوك والذي شدد عليه البنك المركزي كثيرا من أجل حماية البيانات المالية للزبائن؛

رابعا: ضعف الثقافة المالية

يعد التثقيف المالي من أهم العناصر الأساسية لدعم الشمول المالي في المؤسسات المالية والمصرفية كونه يسمح بالنفاد للخدمات المالية¹. ويزداد الطلب على الخدمات والمنتجات المالية كلما زادت درجة الوعي المصرفي لدى المستهلكين والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز وهي الظاهرة المتأصلة في المجتمع الجزائري، على خلاف بعض الدول التي تعرف مستويات عالية من الشمول المالي لتي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة؛

ولقد قامت الحكومات في كل أنحاء العالم بوضع إستراتيجيات قومية للتثقيف المالي لأجل التقليل من الاستبعاد المالي. عكس الحكومة الجزائرية التي لم تول أهمية لهذا الأمر ما جعلها تعاني من ضعف في مستوى التثقيف المالي الذي انعكس سلبا على مستوى الشمول المالي فيها.

الجدول رقم (01/04): نسبة التثقيف المالي في بعض الدول العربية في سنة 2015

البلد	تونس	الكويت	الجزائر	لبنان	البحرين
نسبة التثقيف المالي	45%	44%	33%	44%	40%

المصدر: مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، *واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، 2018، جامعة البليدة، الجزائر، ص 100.

خامسا: العامل الديني والثقافي

باعتبار أن المجتمع الجزائري مسلم، فإن شريحة كبيرة منه لا تتعامل مع البنوك التقليدية، والتي تقدم منتجات مالية قائمة على الفائدة، لا تتماشى مع عقيدته الدينية، حيث أن نقص عدد البنوك الإسلامية ومنتجاتها يزيد من الاستبعاد المالي لهذه الشريحة، وحسب قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي لسنة 2017 فإن

¹ ذهبية لطرش، سمية حراق، *واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، جوان 2020، جامعة الوادي، الجزائر، ص 54.

مؤشر الأفراد البالغين أكثر من 15 سنة الذين لا يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية بسبب العامل الديني في الجزائر خلال 2011، 2017 بلغ نسبة 5% وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (01/05): تطور نسبة عدم امتلاك الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية بسبب العقيدة الدينية في الجزائر خلال 2011، 2017

السنة	2011	2017
النسبة	5%	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018

<https://globalindex.worldbank.org>

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يقع على عاتق البنك الجزائري مسؤولية صياغة إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي باعتباره أعلى سلطة في الجهاز المصرفي، إذ يقوم بالإشراف والتنظيم على البنوك والمؤسسات المالية، ويتابع كافة التطورات التي تحدث في القطاع المالي كما أنه يحرص على استقراره.

أولاً: دعم البنية التحتية المالية

إذ تعتبر ضرورة حتمية لتعزيز الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز التي يتطلب توفيرها لتحقيق بيئة

ملائمة وقوية يجب ما يلي:¹

1- توفير بيئة تشريعية ملائمة: تتضمن كافة التشريعات واللوائح التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية

وتشجعها على تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المالية التي تراعي احتياجات العملاء وتبني عدد من

الإصلاحات الرقابية لدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي؛

2- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة الفروع المقدمة للخدمات والمنتجات المالية والاهتمام

بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات خاصة التمويل المتناهي الصغر، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول

للخدمات المالية من خلال الصرافات الآلية التي تشهد ضعفا كبيرا على مستوى كافة ربوع الوطن، والجدول

التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01/06): تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2018

(الوحدة: 100 ألف لكل شخص)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الصرافات الآلية	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54

Source : <https://www.theglobaleconomy.com>

¹ صليحة فلاق وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 1، 2021، جامعة تسمسليت، الجزائر، ص ص 286، 287.

- 3- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية: إذ يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها في الموعد المناسب من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- 4- توفير قواعد بيانات شاملة: من خلال العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة واتخاذ الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على كافة المعلومات التي يحتاجونها لأجل ضمان الشفافية وحماية حقوقهم¹.
- 5- تنمية العنصر البشري: من خلال التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي البنوك خاصة في مجال التسويق، وتحت إشراف سلطة عليا سواء محلية أو أجنبية، وإشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكييف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي؛
- 6- تحسين آليات معالجة القروض: خلال المعالجة الإلكترونية، إذ يوفر كل بنك على موقعة المعلوماتي تطبيق أو برنامج آلي خاص بكل أنواع القروض، تسمح لطالب القرض بدراسة ذاتية لملفه، مع إمكانية الحصول على القرار الأولي، والاطلاع على قيمة الضمانات وأنواعها وقيمة الأقساط وطريقة تسديدها، والتخفيف من حجم الوثائق المطلوبة للحصول على القروض من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيومترية، مع ومراجعة الفترة القانونية لدراسة ملفات القروض.

ثانيا: تنوع المنتجات والخدمات المالية وتطويرها

ويتم تحقيق ذلك من خلال:²

- 1- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار، التأمين ووسائل الدفع، وليس على الإقراض والتمويل فقط، مع مراعاة احتياجات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية؛
- 2- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم وإلغاء الرسوم الغير مبررة والمفروضة على العملاء، وكذلك الخدمات المالية التي يقدمون تسبيق مقابلها؛
- 3- تشجيع إدماج المصارف الصغيرة فيما بينها لتكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم منتجات متنوعة تلبي احتياجات الأفراد، خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها بنك واحد؛
- 4- الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر من خلال ابتكار صيغ تمويلية تتماشى معها، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والاقتصاد ككل؛

¹ الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، *الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي*، أكتوبر 2017، ص 33.

² سامر جليدة، *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 150، 151.

5- تقديم تسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقات الضمان Credit Cards للعملاء كوسيلة لترويج المبيعات.

ثالثا: تعميم الصيرفة الالكترونية:

وذلك من خلال:

- 1- استخدام أجهزة الصراف الآلي: التي تتيح للعملاء القدرة على مباشرة النشاطات المصرفية المختلفة طوال مدة 24 ساعة يوميا طوال أيام الأسبوع وبتكلفة أقل من تكلفة الصيارفة، حيث يستطيع العميل أن يستفيد من مجموعة من الخدمات منها: التعرف على الرصيد، إجراء السحب النقدي من حسابه...إلخ؛
- 2- الاقتطاع الآلي المباشر: إذ تعتبر هذه الوسيلة طريقة سهلة ومحكمة لإجراء المدفوعات المتكررة مثل: سداد أقساط الرهن العقاري، سداد أقساط التأمين والفواتير والضرائب. حيث يفيد ذلك في التقليل من الوقت والتكلفة؛
- 3- نظام المقاصة الإلكترونية: هي نظام تستخدمه البنوك الكترونيا لتسريع تبادل عمليات الدفع وإرسالها إلى البنك المركزي لأجل تدوينها في حسابات البنوك، وذلك لأجل ربح الوقت فيما يخص آجال التحصيل، تفادي المخاطر المرتبطة بالمبادلات مثل المشاكل المحاسبية وضياح الأوراق المالية وتركيز أرصدة التسوية في حساب واحد فقط يمكن متابعتها مركزيا.

رابعا: تحسين بيئة ممارسة الأعمال

تلعب بيئة الأعمال المتطورة دورا كبيرا في زيادة مستويات الشمول المالي، إذ تساعد بيئات الأعمال المرنة التي لا تفرض قيودا على ممارسة الأعمال، على زيادة جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية، وتشجيع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين، كما أن سهولة بيئات الأعمال تساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية¹.

خامسا: نشر التثقيف المالي

يجب العمل على تثقيف المستهلكين لتحقيق التوازن في المعلومات المتاحة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية خاصة بالنسبة للعملاء، وذلك من خلال:²

- 1- صياغة برنامج وطني للتثقيف المالي: يهدف لتقليص الفجوة التعليمية بين سكان المدن والأرياف؛
- 2- القيام بحملات التوعية بأهمية استخدام الخدمات المالية: خاصة الفئات المهمشة وأصحاب المؤسسات الصغيرة وتعزيز المناهج التعليمية لبرامج التثقيف والتعليم المالي؛

¹ أسماء درور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام

نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 1، العدد 4، جويلية 2020، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 79.

² محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2019، جامعة الشلف، الجزائر، ص 132.

3- توفير حماية مالية أفضل للزبون: وذلك من خلال:¹

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛
- وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة وعن الفترة التي بقيت فيها أمواله مجمدة (عائد مالي مقابل ادخاره)؛
- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقيفه عن الدفع. وتوفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفق للممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية والمنافسة المشروعة، وضرورة احترام الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المدينة المطبقة على القروض، وتحديد العمليات التي تتم مجانا كفتح الحسابات وإغلاقها سواء كان ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة.

سادسا: تطوير الصيرفة الإسلامية

أصبح تطوير الصيرفة الإسلامية مطلب أساسي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إذ أنها تتناسب مع حاجات الجزائريين الذين يرغبون في استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والرغبة في التعامل بمنتجات مالية تتناسب مع عقيدتهم الدينية والابتعاد عن الحرام، إضافة إلى أن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الإسلامية سيمنحه من الاستفادة من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية من خلال تعبئة المدخرات العالية المتوفرة الغير مستغلة بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع البنوك التقليدية، التي تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف الشرائح من خلال الصيغ التي تقدمها هذه البنوك.

¹ عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

خلاصة

الشمول المالي هو إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية، في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم.

يتكون الشمول المالي من ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في قدرة الوصول للخدمات المالية، استخدامها وجودتها، ويتم تعزيزه من خلال القنوات التالية: الوكيل البنكي، تنوع الخدمات، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة، الهوية المالية وحماية المستهلك.

إن الجزائر لا تزال بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات أعلى للشمول المالي نتيجة جملة من المعوقات أهمها: العقيدة الدينية للمجتمع الجزائري القائمة على تحريم الربا، عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية، سيطرة القطاع العمومي على الساحة الوطنية ما أدى إلى تجانس الخدمات والمنتجات المالية المقدمة، إضافة لضعف مستوى التثقيف المالي، لذا يجب على السلطات تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة المعالم قائمة على أساس الصيرفة الإسلامية التي تتماشى مع احتياجات المجتمع الجزائري ما سيرفع من معدل انتشار واستعمال الخدمات المالية.

الفصل الثاني

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

خلاصة

تمهيد

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف دول العالم، وأصبحت منافسا للبنوك التقليدية. لكن بالرغم من التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية عالميا، إلا أنها تبقى محدودة جدا في الجزائر، ونسبتها ضئيلة مقارنة مع البنوك التقليدية التي تسيطر على الساحة المصرفية وذلك نتيجة التحديات التي تواجهها والتي تقف عائقا في طريق تطورها.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية؛
- المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- المبحث الثالث: معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من أبرز المؤسسات المالية التي شغلت العالم المعاصر، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف دول العالم والتي جاءت كبديل للمصارف الربوية. هذا ما يدفعنا في هذا المبحث للإحاطة بالبنوك الإسلامية من حيث النشأة، المفهوم والمنتجات، بالإضافة إلى معرفة التطورات التي شهدتها.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

جاءت البنوك الإسلامية من أجل وضع قوانين وإجراءات تنص على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، نتيجة انتشار الفساد في المجتمع خاصة في مجال النظام المصرفي.

أولاً: نشأة الصيرفة الإسلامية

إن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي قائم على أسس الشريعة الإسلامية جرت بمصر سنة 1963 من خلال إنشاء ما يسمى ببنك الادخار المحلي إلا أنه لم يستمر إلا بضع سنوات. وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 الذي ينص في قانونه الأساسي على عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. ثم أعقب ذلك إنشاء مصرفين إسلاميين سنة 1975 هما: البنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة والذي اشترك في رأس ماله مجموعة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي والذي يعتبر في نظر الكثيرين أول مصرف إسلامي خاص يقوم على أسس مصرفية تجارية¹. ثم تم إنشاء بنك فيصل السوداني وبنك فيصل المصري سنة 1977، وقد توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية وانتشارها عبر العالم².

ثانياً: تعريف الصيرفة الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية تختلف من حيث شموليتها والجوانب التي تركز عليها، من بينها:

- عرفت على أنها: "مؤسسة مالية نقدية تجارية ربحية تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة"³؛
- كما يمكن تعريفها على أنها: "منظمات مالية إسلامية تسعى إلى تحقيق رسالة اقتصادية واجتماعية وذلك في إطار ونطاق تعاليم الدين الإسلامي، بحيث تساهم في دعم وبناء مجتمع إسلامي قوي"⁴؛

¹ بن عيسى بن علي، عبد القادر قرش، *الصيرفة الإسلامية كشكل من الصيرفة الشاملة، في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-*، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 263.

² مروان محمد أبو عرابي، *الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية*، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 51.

³ رائد نصيري أبو مؤنس، *تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية*، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 39.

⁴ أحمد محمد غنيم، *البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي*، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 76.

- كما تعرف بأنها: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا"¹.

- وعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة 1 من المادة 5 على أنها: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"².

من خلال ما سبق نستنتج أن المصارف الإسلامية هي "مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجمع المدخرات وتوظيفها واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

ثالثا: خصائص الصيرفة الإسلامية

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ومن بين أهم هذه الخصائص نجد:³

- 1- **استبعاد التعامل بالربا:** أي أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة في كل أعمالها، أي أنها لا تستثمر أموالها ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحلها الإسلام؛
- 2- **التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية:** يجب أن تكون المعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية، فالمال مال الله وملكية الإنسان لهذا المال هي ملكية ليست أصلية وإنما اكتسبها بالاستخلاف ولهذا يجب عليه إنفاقها فيما يرضي الله؛
- 3- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** تقوم البنوك الإسلامية بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- 4- **القضاء على الاحتكار التي تفرضه بعض شركات الاستثمار:** تقوم المصارف من خلال التقييد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، من خلال إصدار السندات التي تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وإبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط، أما المصارف الإسلامية فلا تصدر السندات لأنها قائمة على الفائدة، وحتى تتمكن من زيادة رأس مالها والتوسع في أعمالها تسمح بالاكتمال في أسهمها لجميع الراغبين في ذلك؛
- 5- **المشاركة في الربح والخسارة:** يتميز المصرف الإسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين صاحب رأس المال وهو البنك وطالب التمويل وهو العميل، على عكس البنوك التقليدية التي تضع ثقل الخسارة في حال تحققها على عاتق طالب التمويل؛

¹ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص 72.

¹ خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 234.

³ أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 59، 60.

6- **تحريم الميسر والغرر:** تحظر البنوك الإسلامية المضاربة، أي زيادة الثروة بالحظ بدلا من الجهد الإنتاجي وبتيسير الميسر إلى الشك الذي يمكن تجنبه مثل المقامرة، أو المغامرة في مشروع تجاري دون توفر معلومات كافية.

رابعا: أهداف المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية لا تتعامل بالربا فحسب، بل هي منظمات تبنى على العقيدة الإسلامية التي تستمد منها كل مقوماتها، ولهذا فإن عليها دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكل كفاءة، وبالتالي فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح فقط بل تحقيق القيم الروحية.

1- الأهداف المالية: وهي التوفيق بين السيولة، الربحية والأمان. وذلك من خلال:¹

- جذب الودائع وتنميتها: يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية؛
- استثمار الأموال في الحلال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو يعتبر كذلك من الأهداف الأساسية لها حيث تعد الاستثمارات ركيزة عمل، والمصدر الرئيسي لتحقيق الأهداف؛
- تحقيق الأرباح: حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق معدل ربح يضمن له البقاء والمنافسة أمام نظيرتها التقليدية وذلك عن طريق الحفاظ على رأس المال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة؛
- توفير الأمان للمودعين: إذ تعتبر مدى ثقة المودعين في البنك من أهم عوامل نجاحه؛
- توفير السيولة: وذلك لمواجهة احتياجات سحب الودائع من جهة، ومن جهة أخرى تغطية احتياجات البنك من المصروفات التشغيلية وتوفير التمويل اللازم للمستثمرين، وهي تعتبر من أهم عوامل الثقة في البنك.

2- الأهداف الخاصة بالمتعاملين: تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق العديد من الأهداف الخاصة بالمتعاملين معها وهي:²

- توفير الخدمات المصرفية: بالجودة العالية وتطويرها ما يزيد من قدرتها على جذب العديد منهم؛
 - توفير التمويل للمستثمرين: الذين يرغبون في تمويل استثماراتهم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - توفير الأمان للمودعين: من أجل كسب ثقتهم في توفر السيولة النقدية لدى البنك.
- ##### 3- أهداف خاصة بالبنك: يسعى البنك الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف الخاصة به والمتمثلة في:³
- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية: من خلال الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية؛
 - رعاية أبناء المسلمين والمعجزة والمعاقين: عن طريق صناديق الزكاة وتقديم المنح؛
 - تنمية الموارد البشرية: من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل؛
 - السعي لابتكار صيغ أخرى للعملية التمويلية: لأجل منافسة البنوك التقليدية في الأسواق المالية.

¹ أحمد يعرب الجبوري، *بور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار*، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 35-37.

² نعيم نمر داوود، *البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي*، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 52.

³ المرجع السابق، ص ص 52، 53.

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية مثلها مثل باقي البنوك لديها مصادر للأموال واستخدامات تتميز بها عن باقي المؤسسات المالية نظرا لامتناعها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

أولاً: مصادر الأموال (الخصوم)

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بين مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1- المصادر الداخلية للأموال: تتمثل في الموارد المالية التي تعود لأصحاب البنك وهي:

1-1 رأس المال: يتمثل في الأموال المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال التي تلجأ إليه البنوك لأجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة¹. ويشترط فيه أن يسلم بكامله للبنك ولا يجوز أن ينقص منه شيئاً كدين لدى أصحاب رأس المال.

2-1 الاحتياطات: هي اقتطاعات من أرباح المساهمين وذلك من أجل تدعيم المركز المالي للبنك، وهي

تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين². وتنقسم الاحتياطات إلى:

احتياطي قانوني واحتياطي اختياري بالإضافة إلى نوعين من الاحتياطات خاصة بالبنوك الإسلامية وهي:

- **احتياطي معدل الأرباح:** هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب،

بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية؛

- **احتياطي مخاطر الاستثمار:** هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد

اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار، وهو لا

يعتبر من مصادر الأموال الداخلية للبنك بل من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

3-1 الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضا حق من

حقوق الملكية، أي أنها تخص المساهمين، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها لاحقا⁴.

4-1 المخصصات: هي مبالغ تقطع من الأرباح يتم احتجازها بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف

لمقابلة نقص في قيمة أصول أو لمقابلة التزامات معينة، وترتبط فكرة تكوينها بإظهار المركز المالي في

صورة عادلة وقريبة من الحقيقة⁵.

¹ حسين محمد سمحان، *أسس العمليات المصرفية الإسلامية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 120.

² حسن خلف فليح، *البنوك الإسلامية*، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 194.

³ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁴ محمود حسن صوان، *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن 2001، ص 115.

⁵ نعيم نصر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 162.

2- المصادر الخارجية للأموال: تتمثل في الودائع والمدخرات، إذ أنها المصدر الأساسي التي تستمد منه البنوك الإسلامية على إجراء عمليات التمويل والاستثمار، وتنقسم هذه المصادر إلى:

1-2- الودائع الجارية (تحت الطلب): هي تلك الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الذي يتعهد برد قيمتها في أي وقت ودون فائدة؛

2-2- الودائع الاستثمارية: هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك باستثمارها، وهي ودائع طويلة الأجل تخضع إلى قاعدة الغنم بالغرم¹. وتنقسم إلى:²

- حسابات الاستثمار العام: يتسلمها البنك من المودعين لتوظيفها في مختلف الأنشطة التي يمارسها دون قيد منهم فيما يخص مجال توظيفها أو أي شرط آخر، مع اقتسام الربح مع البنك؛

- حسابات الاستثمار الخاص: يتم الاتفاق على توظيفها في مشروع محدد من طرف العميل، ويتم اقتسام الربح مع البنك، أما الخسارة فيتحملها العميل لأنه المسؤول عن اختياره.

3-2- الودائع الادخارية: هي ودائع تفتح لتشجيع صغار المدخرين، لا تدر فوائد عليها بل تتيح لأصحابها المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي من خلال استخدامها، وهي تجمع بين خصائص الودائع الجارية ولأجل من حيث أن لها عائد ويجوز السحب منها متى أراد المودع³. وتنقسم الودائع الادخارية إلى:⁴

- الادخار مع التفويض بالاستثمار: تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب والاستثمارية، ويحق للعميل الإيداع والسحب منها متى شاء؛

- الادخار دون التفويض بالاستثمار: هذا النوع لا يستحق ربحا وهو بذلك يكون مشابه لنظام الحساب الجاري، لأنها غير قابلة للاستثمار من قبل البنك.

4-2- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك، يقوم عدد منها والتي لها فائض في الأموال بإيداعها في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائدا غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا⁵؛

¹ عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2013، ص 278.

² رقية بوحيزر، مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، 2010، الإمارات، ص 9.

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 179.

⁴ خديجة خالدي، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 84.

⁵ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 44.

5-2- شهادات الإيداع: تعد أحد مصادر الأموال المتوسطة الأجل في البنوك الإسلامية، يتم إصدارها بفئات مختلفة تناسب دخول المودعين، وتتأرجح مدة الشهادة بين سنة إلى 3 سنوات، وتستخدم أموالها في تمويل المشروعات المتوسطة الأجل، ويتم توزيع العوائد شهريا أو في نهاية المدة¹؛

6-2- صناديق الاستثمار: هي أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صور أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة وتدار بالمضاربة أو الوكالة²؛

7-2- صكوك الاستثمار: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله³. وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن وجود أكثر من 14 نوعا منها لكن الأكثر انتشارا فهي المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإستصناع، السلم، الإجارة والوكالة؛

8-2- الاقتراض من المصادر الخارجية: مثل البنوك الإسلامية والحكومات... إلخ.

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يمكن تقسيمها إلى صيغ قائمة على المديونية وصيغ قائمة على المشاركة في الاستثمار.

1- صيغ التمويل القائمة على المديونية: تتمثل في المرابحة، الإجارة، الإستصناع والسلم.

1-1- المرابحة: هي بيع الشيء بثمنه الأصلي مضافا إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع. وتنقسم المرابحة إلى⁴:

- مرابحة بسيطة: تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، يمتن فيها البائع التجارة فيشتري السلعة دون الحاجة إلى وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وريح متفق عليه؛

- المرابحة للأمر للشراء: طلب العميل من البنك شراء سلعة بمواصفات يحددها العميل على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، على أن يدفع الثمن مقسما أو مؤجلا.

¹ حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 116.

² نور الدين كروش وآخرون، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020، جامعة البويرة، الجزائر، ص 4.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17، البحرين، 2007، ص 288.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 106.

- 2-1- السلم: معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا للبائع، الذي يلتزم بتسليم السلعة أو البضاعة المعنية والمحددة والمضبوطة بمواصفات محددة في أجل محدد. وينقسم السلم إلى:¹
- السلم العادي: قيام البنك بدفع الثمن للمتعامل عاجلا واستلام السلعة آجلا، ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الحرفيين... الخ؛
 - السلم الموازي: إبرام البنك عقد سلم آخر يكون فيه بائعا للبضاعة اشتراها بعقد سلم أول وبمواصفات ذاتها دون ربط بين العقدين فيصبح المشتري بالسلم الأول هو البائع في السلم الثاني؛
 - السلم بالتقسيط: يتم فيه الاتفاق على تسليم المبيع فيه بأقساط وكذا تسليم السلم (رأس المال) بدفعات.
- 3-1- الإستصناع: طلب العميل من البنك أن يصنع له سلعة معينة بمادة خام من عنده، وبمواصفات معينة مقابل أجر متفق عليه. وينقسم الإستصناع إلى:²
- عقد استصناع عادي: يمر بمرحلتين أولهما إبرام العقد مع طالب الأصل والثانية إنجاز العمل المطلوب، وعندما يكون البنك هو الصانع فإنه يقوم بالمبيع بالتقسيط عند انتهاء العمل وتسليمه؛
 - عقد استصناع موازي: يقوم البنك بعد إبرام عقد الإستصناع مع العميل بعقد اتفاق آخر مع طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة، وذلك وفق عقد استصناع موازي بنفس مواصفات العقد الأول.
- 4-1- الإجارة: عقد يتم بموجبه تملك منفعة لأصل معلوم من قبل البنك لطرف آخر لينتفع بها لمدة محددة مقابل أجر معلومة ويظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة التي يلتزم المستأجر بردها بعد نهاية فترة الإيجار. وتنقسم إلى:³
- التأجير المنتهي بالتمليك: قيام البنك بإيجار أصل ثابت إلى شخص لمدة معين معلومة، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد؛
 - التأجير التمويلي: اتفاق البنك وعميله على أن يشتري الأول أصلا ويؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة، على أن يحتفظ البنك بملكية الأصل، وللعميل الحق في استخدامه، مقابل دفع أقساط إيجاريه محددة، وفي نهاية المدة يعود الأصل للبنك؛
 - التأجير التشغيلي: يقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، والبنك المسؤول عن نفقاتها من صيانة وتأمين وضرائب... الخ.
- 5-1- القرض الحسن: هو قرض من البنك لفترة زمنية معينة ويرد دون زيادة أو نقصان أي دون فائدة.

¹ شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² نعيم نصر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 177.

³ أحمد سليمان خصاصنة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها-، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 94، 95.

2- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الاستثمار: تتمثل في المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة والمغارسة.

1-2- المضاربة: عقد شراكة بين عميل أو أكثر والبنك، بحيث يوكل الأول للثاني العمل والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الاتفاق بينهما، ويتحمل العميل الخسارة إن حدثت ولا يتحمل البنك شيئاً منها إذ يكفيه ضياع جهده وعمله، وإن لم تحقق المضاربة لا ربحاً ولا خسارة فللعامل رأس ماله ولا شيء للبنك¹. وتنقسم المضاربة إلى:

- المضاربة المقيدة: هي التي قيدت بشروط يفرضها صاحب المال على المضارب؛

- المضاربة المطلقة: يترك للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يمنح صاحب المال قدراً من المال للمضارب ليعمل دون تحديد نوع العمل والمكان والزمان ولا صفة من يتعامل معه.

2-2- المشاركة: هي الاشتراك في رأس المال والإدارة بين البنك والعميل للقيام بنشاط معين لأجل محدد، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب الاتفاق بينهما. وتنقسم المشاركة إلى:²

- المشاركة الثابتة: تعتمد على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس المال مشروع معين، وبالتالي يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية المشروع ومن ثم إدارته، ويستحق نصيبه من ربح أو خسارة وذلك وفق النسب المتفق عليها؛

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: أن يكون للشريك الحق في أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة أو على دفعات وذلك حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية التمويلية.

3-2- المزارعة: هي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض والبنك الذي يعمل في استثمارها، على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص المتفق عليها؛

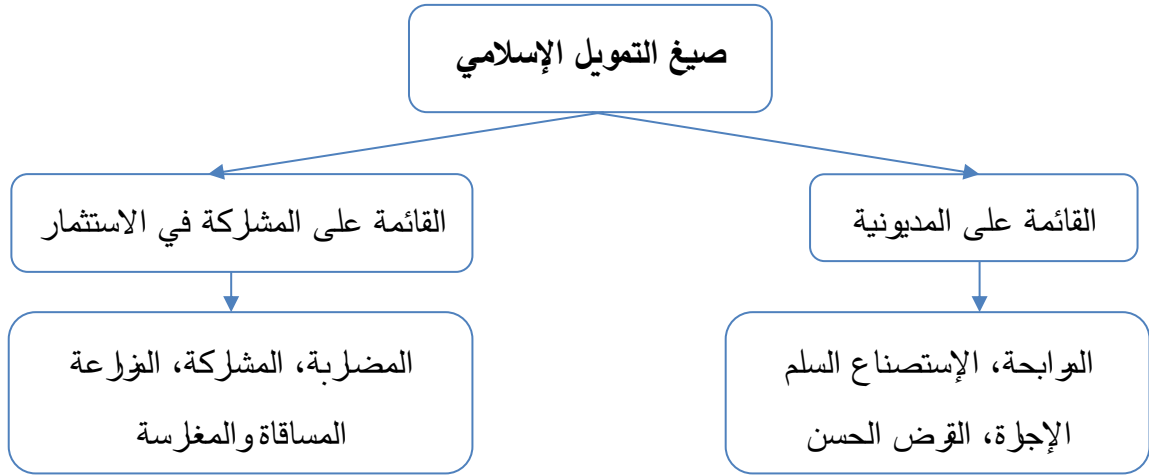
4-2- المساقاة: هي اتفاق بين طرفين على أن يقدم أحدهما ثروة نباتية محددة وهو المالك لطرف آخر وهو البنك، ليقوم باستثمارها وتميمتها ويكون له جزء معلوم من الإنتاج المتحقق؛

5-2- المغارسة: اتفاق بين طرفين على أن يقدم مالك الأرض الصالحة للزراعة لطرف آخر هو البنك لكي يغرّس فيها أشجاراً، على أن يتم اقتسام الأرض والشجر بين الطرفين حسب الاتفاق بينهما.

¹ محمد محمود العलगوني، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الشكل رقم (02/01): صيغ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

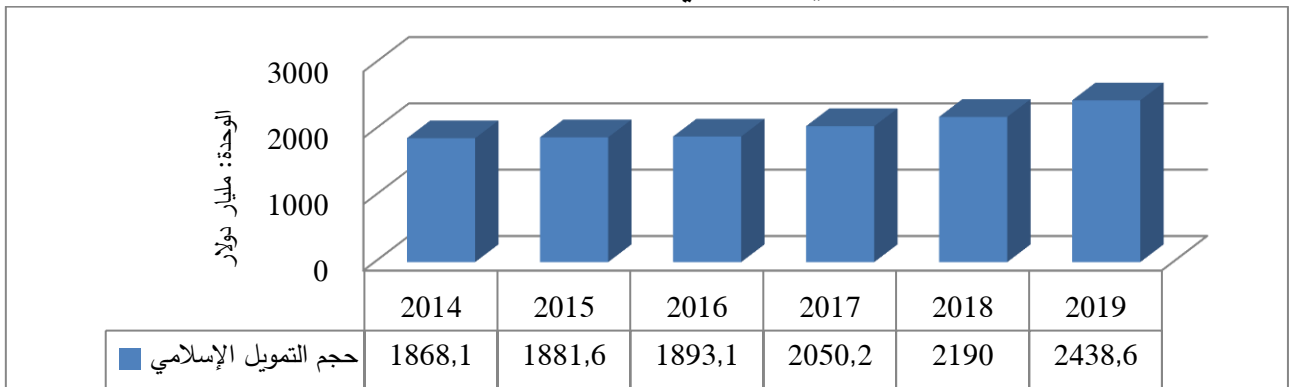
المطلب الثالث: تطور الصيرفة الإسلامية

تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 منعطفا مهما في درجة اهتمام الدول الغربية بالصناعة الإسلامية نتيجة الاستقرار الذي شهدته البنوك والمنتجات المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

أولا: تطور حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2014-2019

شهدت الصناعة المالية الإسلامية مع نهاية الألفية الثانية نهضة غير مسبوقه تجلى ذلك في انتشارها عبر الكثير من دول العالم، واتساع أهميتها وازدياد حجم أصولها وتنوع تطبيقاتها، ومع نهاية 2019 شهدت الصناعة الإسلامية نموا كان يعتبر مستحيلا والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02/02): تطور حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2014-2019



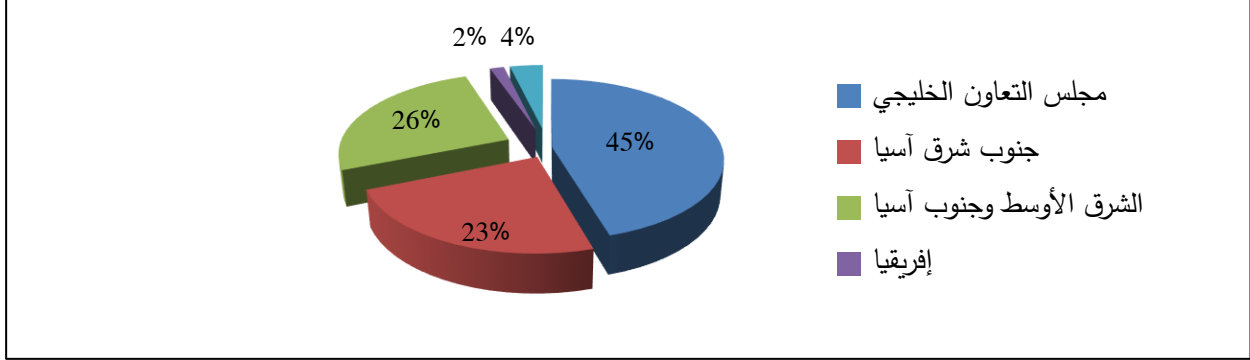
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Source: Islamic Finance Services Industry Stability Report 2014-2019.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02/02) ارتفاع مستمر في حجم التمويل الإسلامي، إذ قدر سنة 2014 بنسبة 1.8 ترليون دولار، ليرتفع بذلك سنة 2017 إلى 2.05 ترليون دولار أي بنسبة نمو 1.1% وهذا راجع

إلى زيادة عدد المصارف الإسلامية التي تمثل القطاع الأكثر انتعاشا. كما شهدت أيضا سنة 2019 ارتفاعا في حجم التمويل الإسلامي والذي بلغ 2.4 ترليون دولار أي بنسبة نمو 1.1% عن سنة 2018.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2019
الشكل رقم (02/03): التوزيع والجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2019



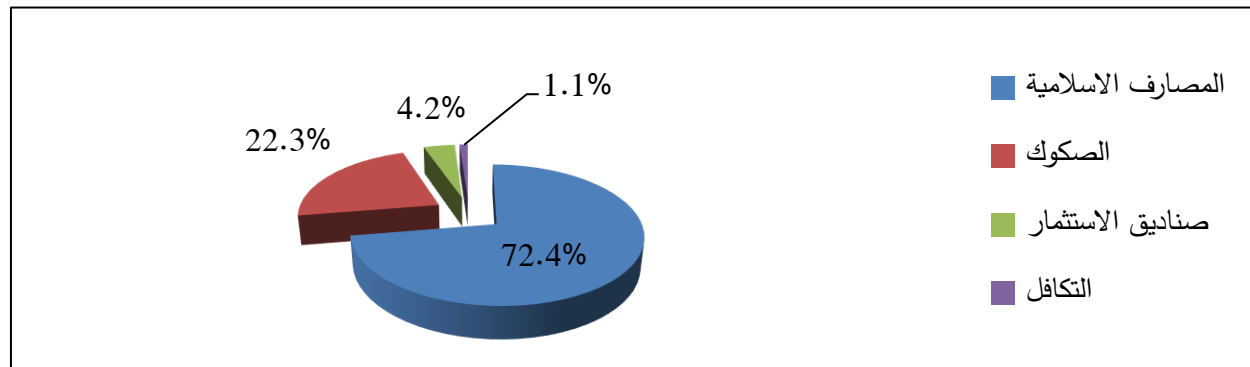
Source: Islamic Finance Services Industry Stability Report 2020, p12.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02/03) أن دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر على النسبة الأكبر لأصول التمويل الإسلامي سنة 2019 بنسبة 45%، ويرجع ذلك إلى رغبة الأفراد للتعامل في المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة لها. ثم تليها دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 26%، أما أقل نسبة فقد كانت في إفريقيا والتي بلغت 2%.

ثالثا: تطور حجم أصول المصارف الإسلامية

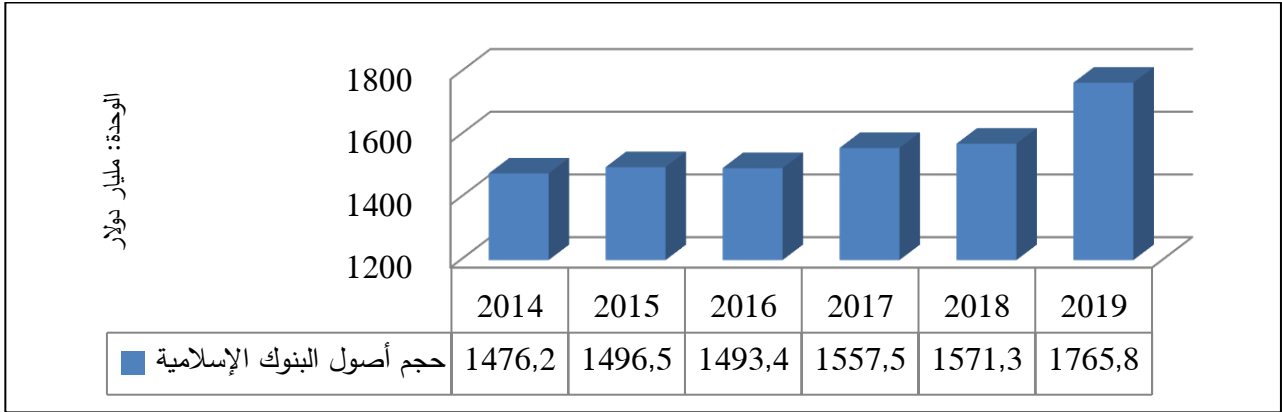
عرفت البنوك الإسلامية ارتفاع الطلب على منتجاتها، فأصبحت تهيمن على 72.4% من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية سنة 2019، أي أن البنك الإسلامي يبقى الخيار المفضل للمعاملات المالية الإسلامية على الشركات التابعة أو النواذ الإسلامية، وأن مستقبل الصناعة الإسلامية يكمن في تطوير البنوك الإسلامية.

الشكل رقم (02/04): التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2019



Source: Islamic Finance Services Industry Stability Report 2020, p 13.

الشكل رقم (02/05): تطور حجم أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2014-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Islamic Financial Services Industry Stability Report 2015-2020

من خلال الشكل رقم (02/05) نلاحظ بأن أصول المصارف الإسلامية تتطور بشكل مستمر، حيث بلغت حوالي 1.55 ترليون دولار أمريكي في سنة 2017، لترتفع في سنة 2018 إلى 1.57 ترليون دولار أمريكي أي بنسبة نمو 1%، أما في سنة 2019 فقدت قيمتها بحوالي 1765.8 دولار أي بنسبة نمو مقدرة ب 1.1% وهذا ما يعني أن أصول المصارف الإسلامية شهدت نوعا من الانتعاش في سنة 2017 وهذا بعد الركود الناتج عن انخفاض أسعار النفط سنة 2014.

رابعا: تطور الصكوك الإسلامية

بعد سنوات قليلة من ظهور الصيرفة الإسلامية كانت هناك العديد من المبادرات الفكرية لتطوير أدوات مالية إسلامية تساهم في دعم العمل المصرفي الإسلامي.

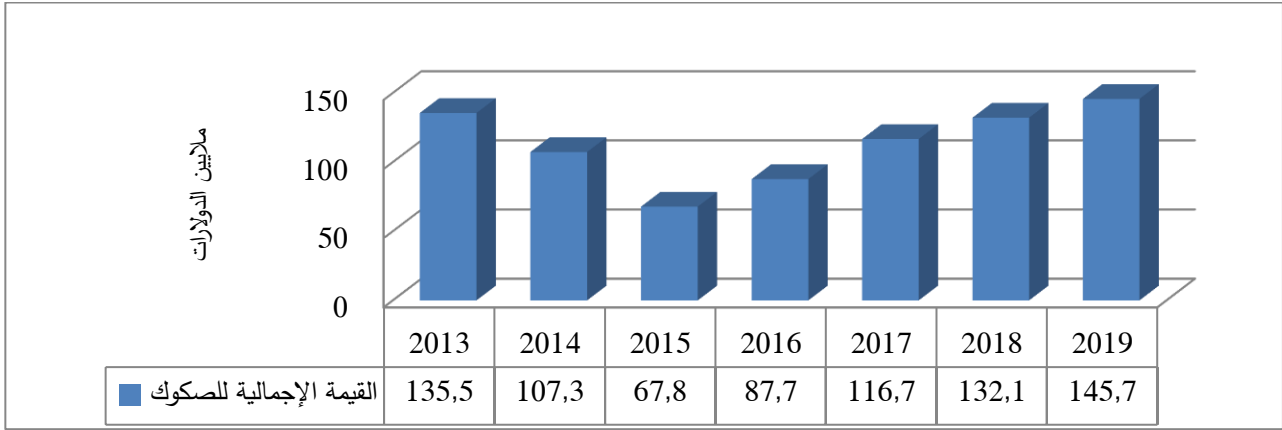
لقد جاءت الانطلاقة الكبرى للصكوك الإسلامية سنة 2003، لما قام البنك المركزي البحريني بإصدار صكوك السلم لمدة 3 سنوات بقيمة 25 مليون دولار، وصكوك الإجارة بقيمة 100 مليون دولار وتبع ذلك في السنوات التالية ظهور العديد من الإصدارات على مستوى كثير من الدول التي لجأت إلى سوق الصكوك لتلبية حاجياتها التمويلية وتركز ذلك بصورة كبيرة في ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي¹.

وبالرغم من أن حصتها لا تزال محدودة في حجم التمويل الإسلامي 22.3% مقارنة بالبنوك الإسلامية إلا أنها تتطور بشكل سريع، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

¹ أحمد بلخير، الصكوك الإسلامية وأهميتها تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر

2018، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 360.

الشكل رقم (02/06): تطور القيمة الإجمالية للسكوك خلال الفترة 2013 - 2019



Source: Sukuk Report, International Islamic Financial Market, 10th edition, 2020, p 28.

من خلال الشكل رقم (02/06) يظهر تطور حجم إصدارات السكوك الإسلامية، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 135.5 مليون دولار سنة 2013 ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية سنة 2017 أين وصلت قيمتها الإجمالية إلى 116.7 مليون دولار وذلك بسبب قرار البنك المركزي الماليزي وقف إصدار السكوك الاستثمارية قصيرة الأجل، وكذلك انخفاض أسعار النفط لأن أغلب الدول المسيطرة على إصدارات السكوك هي دول نفطية، لتعاود الارتفاع إلى أن وصلت إلى 145.7 مليون دولار سنة 2019، وهذه الأرقام تدل على مكانة وأهمية سوق السكوك الذي أصبح عنصرا أساسيا في الصناعة المالية الإسلامية.

خامسا: إصدارات السكوك في البنوك الإسلامية سنة 2019

لقد استطاعت البنوك الإسلامية من خلال السكوك الإسلامية اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق العالمية تضمن لها تمويل المشاريع المتنوعة خصوصا الكبرى، ومواكبة التطورات في عالم المال من أجل إثبات وجودها كبديل للبنوك التقليدية، والجدول التالي يوضح حجم إصدارات البنوك الإسلامية للسكوك الإسلامية في سنة 2019.

الجدول رقم (02/01): حجم إصدارات السكوك الإسلامية من قبل البنوك الإسلامية سنة 2019

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البنك	الدولة	حجم الإصدار	نوع السكوك	المدة
البنك المركزي البحريني	البحرين	1000	الإجارة والمرابحة	8
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	750	المضاربة	5
بنك أبو ظبي	الإمارات	850	الوكالة	5
البنك الإسلامي للتنمية	السعودية	1500	الوكالة	5
مصرف الريان	قطر	500	المضاربة	5
بنك قطر الإسلامي	قطر	500	الوكالة	5
بنك الشارقة الإسلامي	الإمارات	500	المضاربة	دائم
بنك وربة	الكويت	500	الوكالة	5

Source: Sukuk Report, International Islamic Financial Market, 10th edition, 2020, p p 30, 31.

من خلال الجدول رقم (02/01) نلاحظ هيمنة البنوك الخليجية على إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية خاصة الإمارات، وهو ما يعكس البيئة المالية المتطورة التي تنشط فيه، حيث تمتلك أكبر سوق مالي في العالم لإدراج الصكوك، والجدير بالذكر أيضا هيمنة الصكوك القائمة على الوكالة على إجمالي الإصدارات مقارنة بالمضاربة والإجارة والمرابحة في ظل الغياب التام لصكوك السلم والإستصناع.

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لجأت العديد من الدول الإسلامية إلى إصدار تشريعات وقوانين تنظم عمل المصارف الإسلامية، والجزائر على غرار هذه الدول فتحت المجال أمام الصيرفة الإسلامية لمزاولة نشاطها، ولهذا سوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى الأطر التشريعية التي تنظمها، والواقع العملي لها.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم أن المجلس الإسلامي الأعلى طالب في تقرير وجهه لرئاسة الجمهورية، بتعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الإسلامية، إلا أن بنك الجزائر لجأ إلى إصدار نظام منفصل متمثلا في النظام 18-02 وهو أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه بقي حبرا على ورق إلى غاية إصدار النظام رقم 20-02 بداية عام 2020.

أولا: النظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية

قام بنك الجزائر بتحديد القواعد التي تطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية والتي لا يترتب عنها دفع أو تسديد للفوائد وذلك من خلال النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

1- أهداف النظام 18-02: يهدف النظام رقم 18-02 إلى تحديد ما يلي:¹

- القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛
- شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية؛
- العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار.

¹ المادة 1 و2 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، 09 ديسمبر 2018، ص 21.

2- شروط النظام 02-18: تتمثل شروط النظام 01-18 في النقاط التالية:¹

- يشترط في المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة، الراغب(ة) في عرض منتجات مالية تشاركية، أن تقدم معلومات في ملف طلب الحصول على الترخيص تتضمن:
 - ✓ بطاقة وصفية للمنتج؛
 - ✓ رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛
 - ✓ الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.
- بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، تُخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك؛

- أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى؛
- يجب على المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنهم بجدول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛
- تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "شباك المالية التشاركية" لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003، باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون، يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات "شباك المالية التشاركية" التي يوافق المصرف على تمويلها. ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك المالية التشاركية" ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

ثانيا: النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

بالرغم من الإعلان عن تبني صيغ مصرفية تشاركية من خلال النظام 02-18 إلا أنه بقي حبرا على ورق، إلى غاية إصدار النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020. ويتكون هذا النظام من 24 مادة تتضمن ما يلي:²

- 1- أهداف النظام 02-20: يهدف النظام 02-20 إلى ما يلي:
 - تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها؛
 - تحديد شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
 - تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

¹ المواد من 3 - 9 من النظام 18 - 02، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22.

² النظام رقم 20 - 02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص ص 33، 34.

2- مفهوم العملية البنكية الإسلامية: هي كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، والتي يجب أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2000 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم. ومضمونها هو:¹

- المادة 66: تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل؛

- المادة 67: تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها. غير أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور في مفهوم هذا الأمر:

✓ الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة للمساهمين الذين يملكون على الأقل 5% من رأس

المال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين؛

✓ الأموال الناتجة عن قروض المساهمين.

- المادة 68: يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو ما يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛

- المادة 69: تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

3- شروط النظام رقم 20-02: من بين الشروط التي جاء بها النظام رقم 20-02 ما يلي:

- المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية؛

- المادة 4: ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وهي: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حساب الودائع، الودائع في حساب الاستثمار)؛
- تحديد وشرح مختلف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس النظام؛

- المادة 12: تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وقبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

¹ المادة 66 - 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003. ص 11.

- **المادة 15:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية مكونة من 3 أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة من أجل ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، أما مهامها (هيئة الرقابة الشرعية) فتتمثل في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

- **المادة 16:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكون هذا الملف من: (شهادة مطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية)؛

- **المادة 17:** يعرف شبك الصيرفة الإسلامية بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، بحيث يجب أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن الشباك ومستقلة عن باقي الحسابات الأخرى؛

- **المادة 18:** تُضمن استقلالية "شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية؛

- **المادة 19:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنهم بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصى التي تطبق عليهم. كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم؛

- تحديد وشرح مختلف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في مادة 59¹.

4- تقييم النظام رقم 20-02: تتمثل إيجابيات هذا النظام في:

- يمثل إضافة تشريعية للساحة المالية الجزائرية، إذ أقر مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى، فسابقا كانت خدمات الصيرفة الإسلامية منحصره في تمويلات شراء العقارات والسيارات إضافة إلى المواد الاستهلاكية وتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة؛

- إن فتح الشبابيك والنوافذ الإسلامية من شأنه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية، إذ أنها ستكون كمرحلة انطلاق التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية، إذ أنه من الصعب التحول المباشر للصيرفة الإسلامية، في حين أن فتح النوافذ الإسلامية ثم توسيعها لفروع ثم الانتقال للبنوك الإسلامية سيكون أسهل؛

¹ التعليم رقم 2020-03 المؤرخة في 2 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص 14-22.

- استقلالية الشبابيك الإسلامية إداريا، ماليا ومحاسبيا عن مختلف هياكل البنك التقليدي، إذ أن الاستقلالية تعتبر أمر ضروري للتحوط من اختلاط الأموال؛
- تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة إلى إيجاد هيئة شرعية في كل بنك، مما يبعث الثقة في منتجات هذه البنوك؛
- بالرغم من إيجابيات هذا النظام إلا أنه يعاني من العديد من النقائص مثل حصره للمنتجات الإسلامية في منتجات دون أخرى، كما أنه لم يفصل فيها... إلخ، وسيتم التطرق لهذه النقائص بالتفصيل لاحقا.

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر على بنكين إسلاميين إضافة إلى بعض النواذ الإسلامية، مع الغياب الكلي للصكوك الإسلامية التي تجعلها تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالسيولة.

أولا: البنوك الإسلامية في الجزائر

ينشط في الجزائر بنكين إسلاميين فقط هما بنكي البركة والسلام.

1- بنك البركة: هو أول بنك إسلامي فتح أبوابه في الجزائر برأس مال مختلط عام وخاص، وافتتح رسميا في 20 ماي 1991، بدأ بمزاولة نشاطه خلال شهر سبتمبر 1991. يشترك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)¹.

1-1 خدمات بنك البركة: يقدم البنك توليفة متنوعة من المنتجات المالية للأفراد والمؤسسات يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02/02): خدمات بنك البركة الجزائري

الخدمات الإلكترونية	الخدمات للمؤسسات	خدمات الأفراد
<ul style="list-style-type: none"> - البركة ذات المهنيين والشركات. - البركة App.dz -المصرف عبر الموبايل والنت، بطاقات الدفع الإلكترونية مجانا، محطات الدفع الإلكتروني TPE الشبابيك الآلية GAB البطاقة الإلكترونية. CIB... 	<ul style="list-style-type: none"> توفير حلول للعملاء في إطار وسائل الدفع الدولية مثل التحصيلات والاعتمادات المستندية الكفالات... 	<ul style="list-style-type: none"> - التمويل الاستهلاكي من خلال إعادة بعث منتوجه "سيارة البركة". - برامج تمويل عقارات ميسرة "دار البركة". تمويل اقتناء السكنات أو بناءها من خلال مختلف الصيغ الإسلامية.

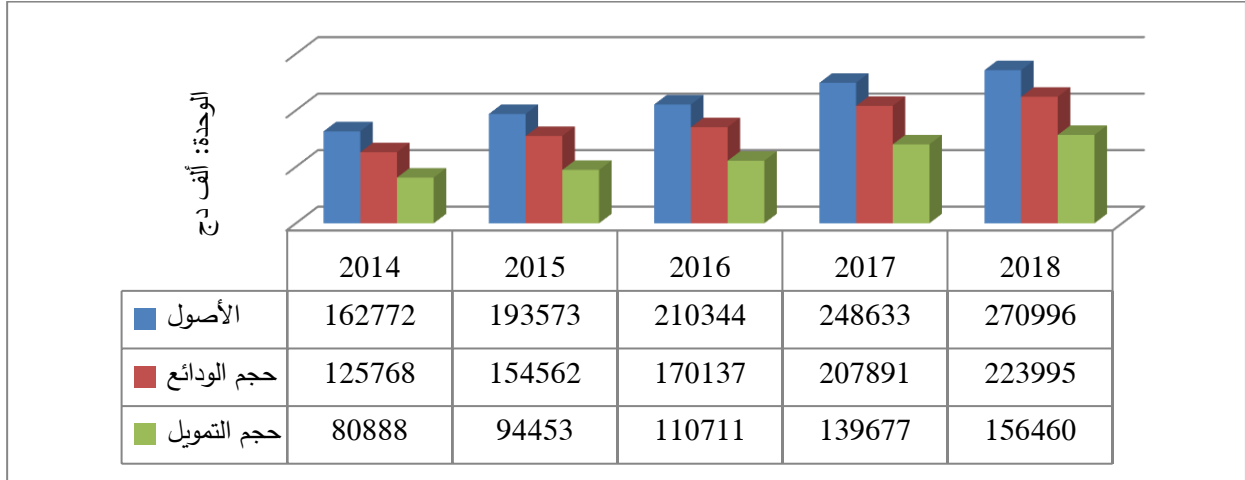
<https://www.albaraka-bank.com>

المصدر: بنك البركة

¹ <https://www.albaraka-bank.com> Consulté le 10/04/2021, 15 :00h

2-1- تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري في الفترة 2014-2018

الشكل رقم (02/07): تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري 2014-2018.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02/07) أن هناك تطور مستمر وملحوظ في بنود ميزانية بنك البركة خلال الفترة 2014-2018، إذ أن هناك زيادة مستمرة في مجموع الأصول بنسبة 66% والودائع بنسبة 78%، وذلك بسبب شبكة فروع التي مكنته من جذب العديد من العملاء الذي يفضلون التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، أما حجم التمويلات الممنوحة للعملاء فقد عرفت تطورا مستمرا وصل إلى 93%، خاصة بعد 2016 وذلك راجع إلى عودة التمويل الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر، وهذا التطور يعكس الأهمية والمساهمة الفعلية للبنك في تمويل الاقتصاد الجزائري.

3-1- تطور صيغ التمويل التي يقدمها بنك البركة

الجدول رقم (02/03): تطور صيغ التمويل المعمول بها في بنك البركة خلال الفترة 2013-2016

(الوحدة: مليون دج)

2016		2015		2014		2013		الصيغ
9%	256	8%	177992	6.4%	18302	22%	32148	المرابحة
14%	393	13%	28000	11%	31183	17%	24317	السلم
75%	2135	78%	171	41%	115074	58%	83539	الإجارة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك البركة 2013-2016

من خلال الجدول رقم (02/03) يتضح أن أغلب الصيغ التي يعتمد عليها بنك البركة هي الصيغ القائمة على المدائيات، إذ تصدر الإجارة المرتبة الأولى بنسبة 75%، تليها المرابحة والسلم بنسبة 14% و9%، في غياب المشاركة التي تعتبر الأساس الذي قامت من أجله البنوك الإسلامية.

2- بنك السلام: هو بنك شمولي جاء كثمرة للتعاون الخليجي الجزائري تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد¹.

1-2- خدمات بنك السلام: ويقوم البنك منذ اعتماده لغاية يومنا هذا على توفير باقة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية يوضحها الجدول التالي:

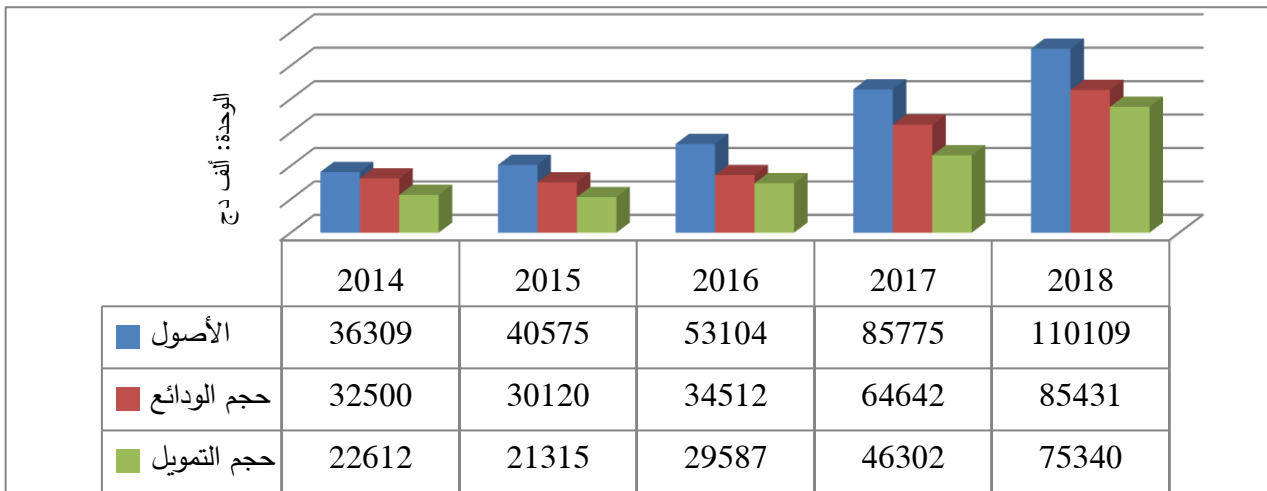
الجدول رقم (02/04): خدمات بنك السلام الجزائري

الأفراد	الشركات
حساب السلام، السلام مباشر، السلام سمارت بنكينغ، بطاقة الدفع الآمنة، دفتر الاستثمار هديتي، حسابات الاستثمار، سندات الاستثمار، السلام فيزا، الخزانات الحديدية أمان...	الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، جهاز الدفع الإلكتروني LPE، السلام إيجار، الاعتماد المستندي، التسليم المستندي، مايل سويفت، شبكة البنوك المراسلة، الكفالة...

المصدر: بنك السلام <https://www.alsalamalgeria.com>

2-2- تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام خلال الفترة 2014-2018

الشكل رقم (02/08): تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري 2014-2018.

من خلال الشكل رقم (02/08) نلاحظ تحسن في المؤشرات الرئيسية لبنك السلام خلال فترة الدراسة، إذ شهد حجم الأصول نمواً بحوالي 3 أضعاف والودائع بضعفين، وهذا راجع إلى توسع البنك في نشاطاته الاستثمارية، من خلال حرصه الدائم على استغلال الفرص والبدايل التي مكنته من رفع مردوبيته وأدائه المالي، ونجاح استراتيجيه في جذب العملاء، كما عرف حجم التمويل الممنوح للعملاء ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة المدروسة مع ارتفاع ملحوظ خلال سنة قدر بنسبة 62%.

¹<https://www.alsalamalgeria.com> Consulté le 10/04/2021, 15:15h

3-2- صيغ التمويل المعمول بها في بنك السلام خلال الفترة 2013-2017

الجدول رقم (02/05): تطور حجم صيغ التمويل المعمول بها في بنك السلام خلال الفترة 2013-2017

(الوحدة: ألف دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
المربحة	19969	15567	16567	20169	27143
المضاربة	7104	8649	6403	7866	8171
الإجارة	-	-	-	1383	3154

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2013-2017.

من خلال الجدول رقم (02/05) يظهر أن المربحة هي الصيغة الطاغية على التمويل في بنك السلام إذ عرفت تطورات متفاوتة وصلت إلى لأكثر من 35%، تليها المضاربة بنسبة 15%، في حين عرف التمويل بالإجارة قفزة نوعية خلال 2017 قدر بنسبة 228% مقارنة بسنة اعتماده في 2016.

4-2- إسهامات بنكي البركة والسلام في تمويل الاقتصاد خلال الفترة 2013-2017

الجدول رقم (02/06): تطور إسهامات بنكي البركة والسلام في تمويل الاقتصاد خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة	1.21%	1.2%	1.48%	1.36%	1.54%
بنك السلام	0.53%	0.34%	0.29%	0.37%	0.51%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير بنكي البركة والسلام خلال الفترة 2013-2017.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2017، ص 75.

من خلال الجدول رقم (02/06) يتضح جليا أن حجم التمويل المقدم من طرف البنكين عرف وتيرة تصاعدية، إلا أن نسبة مساهماتهما في إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد هي نسبة ضعيفة جدا ومحتشمة فبنك السلام لا يشكل إلا نسبة 0.53% كأقصى حد وبنك البركة لا يتجاوز 2%، وهي غير كافية لدعم وتشجيع الاستثمار خاصة أن أغلب التمويلات تقوم على صيغ المداينات لا المشاركة، في حين تشكل هذه الأخيرة آلية حقيقية لدعم الاستثمارات الوطنية في مختلف القطاعات وتعد البديل الأفضل لبعث التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما أن نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في الحجم الكلي للموارد المجمع لا تتعدى 0.01%، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على انعدام الثقة في القطاع المصرفي لنقص الثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري الذي يفضل اكتناز أمواله في منزله على أن يضعها في البنوك.

ثانيا: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

اعتمدت الجزائر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية محاولة بذلك توسيع المعاملات الإسلامية في نظامها البنكي.

1- أسباب فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر: يمكن حصر أهم أسباب توجه الجزائر نحو فتح النوافذ الإسلامية إلى ما يلي:¹

- امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي: لأن فتح النوافذ الإسلامية سيمكن من تشجيع الأفراد على التعامل من البنوك ويقضي على ظاهرة اكتناز الأموال؛

- التنويع الاقتصادي: إن التذبذب وعدم استقرار أسواق النفط تجعل من الحكومة تبحث عن بدائل للتنويع في مصادر التمويل، لأجل دفع عجلة التنمية وذلك من خلال الصيرفة الإسلامية؛

- القدرة على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: يعتبر التمويل الإسلامي من أفضل الأساليب الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ ينقل التمويل من أسلوب الضمان إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة عكس التمويل التقليدي الذي انكمش فيه النشاط الإنتاجي بسبب التضخم والمقامرة؛

- الاستجابة لميولات الشعب الجزائري: وذلك بسبب الطلب الكبير والقوي لشرائح عريضة من المجتمع الجزائري الذين يرغبون في التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

- التدرج نحو توسيع الصيرفة الإسلامية: إذ تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لما تترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي.

2- تجربة بنك الخليج: أنشأ بنك الخليج الجزائر بموجب المرسوم رقم 03-03 بتاريخ 15 ديسمبر 2003، وهو بنك تجاري تابع لمجموعة (Burgan Bank) إحدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية (KIPCO)، وبدأ عملياته في 2004، بعد الحصول على ترخيص من بنك الجزائر في 2004.²

1-2- المنتجات الإسلامية في بنك الخليج: يقدم بنك الخليج كافة المنتجات المصرفية التقليدية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو البنك الأول الذي يقدم هذين النوعين معا تمارس الصيرفة الإسلامية بالاعتماد فقط على مهنة Proline المتمثلة في صيغتي المرابحة والسلم وleasing المتمثلة في الإجارة فقط. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ أحلام فرج الله، موارد حمادي، *دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020*،

مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، أبريل 2021، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 267، 268.

²<https://www.agb.dz> Consulté le 13/04/2021, 23 :05^{h2}

الجدول رقم (02/07): الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الخليج

التحويلات الإسلامية	الحسابات المصرفية
- التمويل التأجيري بصيغة leasing.	- حسابات الادخار
- تمويل الاستغلال بصيغة السلم وبرولان السلم.	- والتوفير
- تمويل الاستغلال بصيغة المرابحة وبرولان المرابحة.	- حسابات الاستثمار

المصدر: بنك الخليج الجزائر

<https://www.agb.dz>

2-2- تطور حجم التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016

الجدول رقم (08/02): تطور حجم التمويل من بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2013 - 2016

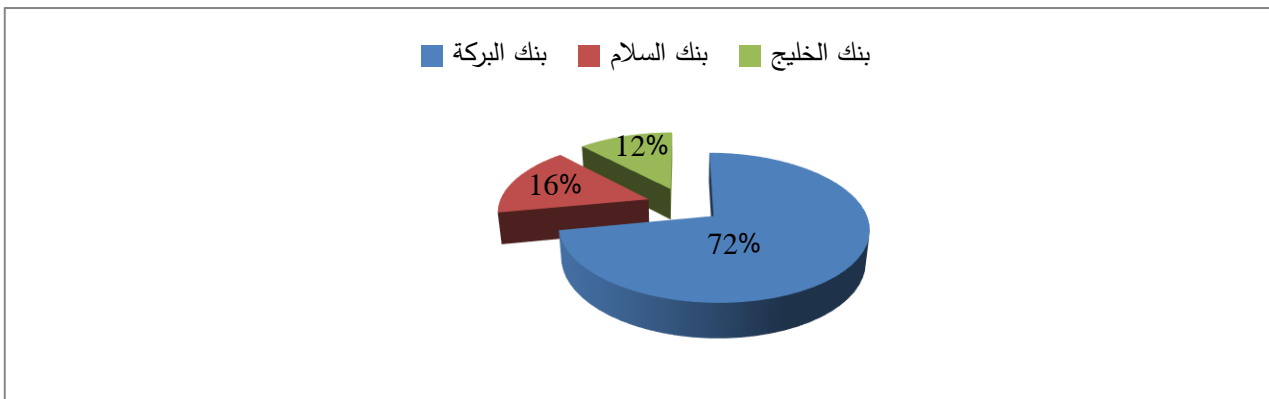
(الوحدة: ألف دج)

النسبة	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
-	89425	69222	57973	64596	57040	حجم التمويل الكلي
%25	22265	17955	17209	13889	12240	حجم التمويل الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2017

من الجدول رقم (08/02) نلاحظ أن حجم التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك الخليج الجزائر في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، وقدرت نسبته بحوالي 25% من حجم القروض المقدمة من طرف البنك خلال فترة الدراسة، وهي نسبة معتبرة في ظل اعتماده على ثلاث صيغ في التمويل فقط، وهذا يدل على نجاح النوافذ الإسلامية في توسيع المعاملات المالية الإسلامية.

4-2- مساهمات المؤسسات المصرفية الإسلامية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال سنة 2017



الشكل رقم (02/09): مساهمات المؤسسات المالية الإسلامية في الصيرفة الإسلامية سنة 2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنوك البركة والسلام والخليج لسنة 2017

من خلال الشكل رقم (02/09) يتبين هيمنة بنك البركة على الصيرفة الإسلامية في الجزائر بنسبة 72%، وهذا راجع لخبرته الكبيرة في هذا المجال، يليه بنك السلام بنسبة 16%، ثم بنك الخليج بنسبة 12%

الذي استطاع بالرغم من نقص خبرته واعتماده فقط على المرابحة والسلم والإجارة استقطاب شريحة واسعة من المجتمع الجزائري.

بالإضافة لبنك الخليج فهناك العديد من البنوك العمومية والخاصة التي تمارس الصيرفة الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية ومن بينها نجد:

الجدول رقم (02/09): بعض النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

المنتجات الإسلامية	النافذة	البنك
المرابحة، المضاربة والمشاركة	2015	الإسكان للتجارة والتعمير
المرابحة (لوسائل النقل، المواد الأولية، الإنتاج الفلاحي...).	2017	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
الإجارة	2018	TRUST الجزائر
الإجارة، المرابحة	2020	البنك الوطني الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- <https://housingbankdz.com>
- <https://badrbanque.dz>
- <https://www.bna.dz>
- <https://www.trustbank.dz>

3- تقييم توجه الجزائر نحو فتح النوافذ الإسلامية

لقد اعتبر المجلس الإسلامي هذه الخطوة مهمة وأنها تمثل الحل المناسب للمواطنين الذين يخرجون من التعامل مع البنوك الربوية كما أنها وسيلة لترقية الاستثمارات الوطنية التي تعمل على دفع عجلة التنمية. لكن البنوك التقليدية غير جاهزة لخوض هذه التجربة، لأنه قبل الشروع في تفعيل القرارات لا بد من وضع إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية خاصة قانون الضرائب والمالية والتنظيمات المحاسبية وتأهيل الكوادر البشرية، كما أنها لم تأت إلا كردة فعل لفشل السياسات الاقتصادية الجزائرية في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية ولم تأت عن قناعة دينية تهدف لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر

تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب لهذه التقنية التمويلية، رغم الحاجة إليها والمزايا التي توفرها وتضع حلول مناسبة للدولة لأجل استعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية والتي عجزت في استقطابها وبالتالي تجنبها للجوء للأسواق الخارجية للاستدانة.

وفيما يخص إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، وبعد رفض لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية أو ما يسمى "السندات الإسلامية" ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية بسبب عدم وجود سند قانوني يجيز التعامل بها وعدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات، فقد شرعت لجنة مراقبة البورصة في البحث عن الأطر المناسبة لإصدار هذه الأوراق من خلال تشكيل لجنة مكونة من بنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب المتخصصة في

الاقتصاد الإسلامي بإعداد تقرير حول الصكوك الإسلامية وصياغة قانون خاص بإصدارها، إذ أن بورصة الجزائر قاربت على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع إدراج الصكوك الإسلامية في تعاملاتها وهذا بمجرد الانتهاء من ضبط إطارها القانوني خاصة بعد إعطاء الحكومة الضوء الأخضر لفتح النوافذ الإسلامية، كما قامت بإبرام اتفاقية مع بورصة التداول السعودية بهدف الاستفادة من تجربة هذه البورصة الرائدة على المستوى العربي والعالمي¹.

المبحث الثالث: معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر عوائق جمة في الفترة الراهنة مما يؤثر سلبا على محدودية انتشارها، وتتمثل هذه المعوقات في المعوقات القانونية، التنظيمية والبنية التحتية الداعمة.

المطلب الأول: المعوقات القانونية

يمكن حصر المعوقات القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في:

أولا: نقائص النظام 20-02

يمكن الإشارة إلى بعض المآخذ حول هذا النظام كما يلي:²

- 1- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية المصرفية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية بحيث وصفها بكل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، وهنا يجب التنويه على أن العمل المصرفي الإسلامي لا يميزه فقط تحريم الربا، بل أن ينضبط بكل أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛
- 2- اقتصار الخدمات المصرفية الإسلامية في: المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والاستثمار فقط دون غيرها من الخدمات المصرفية الإسلامية الأخرى؛
- 3- لم يراع هذا النظام بعض المصطلحات التي تميز العمل المصرفي الإسلامي، مثلا سمي هذا النظام في تعريف صيغة المضاربة "رب المال" بمقرض الأموال كذلك أغفل تحمل الربح والخسارة في أي معاملة؛
- 4- بعض العناصر الأساسية بحاجة إلى تفصيل في هذا النظام، والبعض الآخر بحاجة إلى تعليمات ومذكرات تطبيقية من قبل الجهات المعنية وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة مثلا في منتج المشاركة الهدف هو تحقيق الأرباح مع تحمل الخسارة من الطرفين ويكون ذلك على حسب رأس المال، وفي منتج المضاربة تسمية رب المال بمقرض الأموال والأصح هو رب المال، كما أن منتج الإجارة لم يشر النظام إلى مأل العين المؤجرة أم هي إجارة تشغيلية أم هي منتهية بالتملك؛

¹ الزبير عياش وآخرون، تقييم مساهمة البنك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني -دراسة حالة بنكي البركة

والسلام-، مجلة المنهل الاقتصادي، جوان 2020، جامعة الوادي، الجزائر، ص 5.

²مصطفى العراقي، ندير طروبيا، توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، سبتمبر 2020، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 257، 258.

5- وجوب الالتزام بقانون النقد والقرض والمبني على أسس ربوية، وهو الذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولا يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

ثانيا: غياب إطار قانوني لحوكمة البنوك الإسلامية

بالرغم من أن البنوك الإسلامية حاولت تطبيق المبادئ الدولية للحوكمة الصادرة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك لجنة بازل، إلا أن هذا غير كافي نظرا لخصوصية البنوك الإسلامية التي تحكم معاملاتها قواعد الشريعة الإسلامية، هو الأمر الذي يجعلها تطبق نوعين من الحوكمة، فبالإضافة إلى المعايير الدولية المطبقة، تعرف البنوك الإسلامية معايير أخرى شرعية تعتبر الحجر الأساس في بناء الصيرفة الإسلامية، وأن غياب قانون متعلق بالحوكمة في البنوك الإسلامية يعرضها للعديد من الأخطار فيما يخص الحماية وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز ثقة العملاء فيها. لهذا لا بد أن يكون للبنوك المركزية ومؤسسات النقد دورا في فرض قانون في هذا المجال الذي يسهل من عملية حوكمة هذه البنوك.

ثالثا: تحدي القانون الجبائي الجزائري

من أهم ما يشكل عقبة أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية هو مشكل الازدواج الضريبي، مثلا في حالة التمويل بصيغة المضاربة يجد البنك نفسه يدفع ضريبتين على أرباح الشركات (IBS)* ضريبة على أرباح المضاربة وضريبة على أرباح البنك التي تحسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للبنوك الإسلامية، كما يتعرض البنك أيضا إلى الازدواج الضريبي.

وحتى يتضح أن الضريبة على الشركات في القانون الجبائي الجزائري تشكل عائقا أمام التمويل بصيغة المضاربة نفترض المثال التالي:¹

- تمويل بعقد المضاربة بقيمة 100.000 دج، وموضوع المضاربة هو شركة.
- اقتسام الأرباح مناصفة بينك والبنك والشركة.
- الشركة حققت ربحا قدره 10.000 دج.
- ومن خلال هذه المعطيات فإن:

- الضريبة على ربح الشركة هي 74.000 دج وبالتالي حصة البنك الإسلامي هي 37.000 دج.
- الضريبة على ربح البنك الإسلامي هي 9.620 دج.
- ومنه مجموع الضرائب التي يدفعها البنك الإسلامي هي 22.620 دج.

ويمكن إيضاح الفرق في قيمة الضريبة المدفوعة من قبل البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي من خلال افتراض أن البنك التقليدي منح قرضا بقيمة 100.000 دج بمعدل فائدة 8%، فقيمة الضريبة

¹ Impôt sur les bénéficiaires des sociétés

¹ سمير جعوتي، عبد القادر فاضل، بعض العقوبات التنظيمية والقانونية التي تعترض التمويل بصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، أبريل 2020، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، ص 303.

المدفوعة ستكون 2.080 دج فقط عكس البنك الإسلامي الذي يعاني من الازدواج الضريبي، وهو الأمر الذي يجعله يدفع ضرائب مرتفعة.

الجدول (02/10): الفرق في قيمة الضريبة على أرباح الشركات بين بنك تقليدي وبنك إسلامي

المبلغ	البنك التقليدي	المبلغ	البنك الإسلامي
100.000	قرض	100.000	ربح شركة المضاربة
8.000	مجموع الفوائد	26.000	IBS المدفوعة
2.080	IBS المدفوعة	74.000	الربح الصافي للشركة
		37.000	نصيب البنك الإسلامي
		9.620	IBS المدفوعة
		22.620	مجموع IBS المدفوعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع السابق

رابعاً: تحدي القانون التجاري والقانون المدني

إن القانون التجاري لم يتناول منتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها وحقوق وواجبات أطراف العقد وكذلك العقوبات في حالة التعدي، كما أنه لا يعترف بالشركات القائمة على العقود الشرعية ومن بينها شركات المضاربة التي تعتبر أحد أركان العمل المالي الإسلامي، وهو ما يعيق أسلوب التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية خاصة وأنها تكون الطرف الذي يقدم رأس المال وفي حال لم ينظم القانون حالات التعدي والتقصير وطرق إثباتها أو نفيها فإن عقود المضاربة سيكتنفها مخاطر أكبر، ولعل تجربة بنك البركة الجزائري الذي استهل نشاطه بإبرام عدة عقود مضاربة مع مستثمرين كلها آلت لخسارة البنك، وهي حجة قوية تدعو لضرورة تنظيم هذا النوع من الشركات في إطار القانون التجاري¹.

خامساً: غياب إطار تشريعي خاص بالصكوك الإسلامية

إن أكبر عائق يواجه الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بها، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:²

- غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها، وذلك بالرجوع للقانون 10/90 وكذلك الأمر 03-11 والأمر 04-10 كذلك النظام 18-03 والقانون 20-02؛

¹ حمزة شوار، *الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية - دراسة استقصائية لتطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم -*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 356.

² الأمير عبد القادر حفوطة، البشير زبيدي، *استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية: تحريتي السودان وماليزيا*، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، 2017، جامعة وهران 2، الجزائر، ص ص 81، 82.

- بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى "السندات الإسلامية" ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية، مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز التعامل بها، إضافة لعدم وجود شركة ذات الغرض الخاص التي تقوم على هذه الأدوات؛
- القانون التجاري: كذلك القانون التجاري لا يتيح إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين؛
- قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع لأجل والسلم والإستصناع وفق قواعد الشريعة الإسلامية بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي لمعاملة ضريبية مجحفة في حق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية.

المطلب الثاني: المعايير التنظيمية

تعمل المصارف الجزائرية تحت إشراف أجهزة رقابية وتنظيمية تحددها وتسيرها القوانين يشرف عليها بنك الجزائر، ومن بين المعايير التي تأثر على عمل البنوك الإسلامية نجد ما يلي:

أولاً: المعايير الاحترازية

لقد تم تصميم اتفاقية بازل (1،2،3) من أجل مسايرة البنوك التقليدية دون الأخذ بعين الاعتبار البنوك الإسلامية رغم الاختلافات الجوهرية فيما بينها سواء كان ذلك من حيث هيكل الأصول والخصوم، والمخاطر وأدوات إدارتها، وبنك الجزائر لا يقوم بالتمييز بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية في تطبيق المنهج الاحترازي ويتضح ذلك من خلال النظام 14-01 المتضمن ما يلي:

- 1- تعزيز نوعية وكمية رأس المال وفرض احتياطات للحفاظ على رأس المال: وذلك من خلال ما يلي:¹
 - تم رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي إلى 7% من الأصول المرجحة بمخاطرها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والتشغيل)؛
 - تم رفع الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي إلى 9.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها؛
 - يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة أمان تقدر 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها. حيث أن هذه النسب لا تراعي طبيعة المخاطرة بين أصول وخصوم البنوك الإسلامية، لأنها تحمله خطراً لا يحتمله، وترفع عنه خطراً يكتنفه بحكم عقودهم مع عملائه.

¹ عبد الحميد بوشرمة، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 112.

2- تعزيز معايير إدارة السيولة: من خلال ما يلي:¹

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها بواسطة مخزون الأصول السائلة؛
 - يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.
- لكن المشكل أن البنوك الإسلامية لا يمكنها تحقيق ذلك بسبب قلة فاعلية وقدرة أدوات السيولة في توفير السيولة مقارنة مع البنوك التقليدية التي تعتمد على السندات مثل سندات الخزينة.

ثانيا: إدارة المخاطر

تعرض البنوك الإسلامية بسبب هيكل أصولها وخصومها إلى نوعين من المخاطر، منها ما هو مشترك مع البنوك التقليدية ومنها ما هو خاص بها، غير أن بنك الجزائر في ظل النظام 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية اكتفى بذكر المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية فقط. دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخاصة بها (المخاطر الاستثنائية، مخاطر الثقة ومخاطر الإزاحة التجارية)، كما لا يمكنها الاعتماد على معيار إدارة المخاطر التي وضعتها لجنة بازل لأنه لا يتناسب مع عملها، ولا الأدوات التقليدية المتمثلة في التوريق، التأمين، المشتقات... إلخ في التقليل من المخاطر لأنها تتضمن الربا.

ثالثا: المراجعة الرقابية

تبنى النظام المصرفي الجزائري الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كنهج للرقابة الاحترازية، وقاعدة أساسية للالتزام بمبادئ اتفاقية بازل 2، وذلك بإصدار النظام 03-02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، الذي يحدد مضمون الرقابة الداخلية الواجب اعتمادها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة تقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها وتشمل هذه المخاطر:² مخاطر (الاعتماد، معدل الفائدة، التسوية، العملياتي والخطر القانوني).

كما أنه لا بد من أن تشمل الرقابة الداخلية النظم الأساسية التالية:³ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر. إلا أن هذه الإجراءات لم تراخ خصوصية عمل البنوك الإسلامية ولا تتلاءم مع طبيعة عملها.

رابعا: العلاقة مع البنك المركزي

هناك العديد من الإشكاليات في علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي من خلال ما يلي:

- 1- **معدل إعادة الخصم:** وهو المعدل الذي يفرضه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية، وبالتالي فهو يتعامل بسعر الفائدة والتي لا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل به؛

¹ المادة 2 و3 من النظام رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

² المادة 2 من النظام 03-02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

³ المادة 3 من النظام 03-02، المرجع السابق.

- 2- **سياسة السوق المفتوح:** قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية والنقدية من السوق المالي، والبنك الإسلامي لا يمكنه الدخول في عمليات السوق المفتوح لأن بنك الجزائر يعتمد كلياً على معدل الفائدة؛
- 3- **نسبة الاحتياطي القانوني:** عند استعمال البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني كسياسة نقدية فإن البنوك والنوافذ الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، وبالتالي فهي تعطل جزء من المال من غير الحصول على عوائد عليه، ما يؤدي إلى تقليص قدرات البنك والنوافذ الإسلامية على الاستثمار وبالتالي التأثير على مداخيله وأرباحه؛
- 4- **السقوف الائتمانية:** يقوم البنك المركزي بتحديد السقوف الائتمانية في حدود تمويل المصارف الإسلامية دون مراعاة أن طبيعتها التمويلية استثمارية وليست إقراضية، وهو ما يوضح أن هذا السقف الائتماني غير ذي علاقة مع المصارف الإسلامية التي يجب أن تعفى منه.
- 5- **عدم وجود ملجأ أخير للإقراض:** عندما يتعرض البنك الإسلامي لمشكلة السيولة فإنه لا يمكنه اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض لأنه يأخذ فوائد على الأموال المدفوعة للبنوك، وهذا ما يتعارض مع عمل المصارف الإسلامية، ويلزمها على الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة والتي يكون لها تأثيرات سلبية على حجم العوائد المحققة.

خامساً: مشاكل إقامة النوافذ الإسلامية

هناك العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق التحول للمصرفية الإسلامية ومن بين أهم هذه المشكلات نذكر¹:

- 1- إشكالية تسيير هذه النوافذ من قبل بنك الجزائر؛
- 2- هيمنة البنوك التقليدية في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية لا يشجع على إنشاء بنوك إسلامية بحتة؛
- 3- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال البنوك الإسلامية يؤثر على عامل الثقة ويشوه العمل المصرفي الإسلامي نظراً لعدم اتضاح الموقف الشرعي لهذه الخدمات؛
- 4- فتح هذه النوافذ في بنوك تقليدية من شأنه أن يساهم في استمرارية هذه الأخيرة وهو غير أمر غير مشجع في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة؛
- 5- التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، وهو الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى الخدمة.

¹ رمضان لعل، أم الخير البرود، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، -حالة الجزائر-**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2017، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 157.

المطلب الثالث: معيقات البنية التحتية

تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من العديد من المعوقات فيما يخص البنية التحتية تتمثل في:

أولاً: نظام ضمان الودائع

قام بنك الجزائر بإحداث نظام رقم 03-04 المتعلق بضمان الودائع المصرفية، وأوجب على جميع المصارف الانضمام إليه¹، وذلك من أجل تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، وقد جاء في المادة 7 من النظام رقم 03-20 أنه يلزم على البنوك الدفع إلى صندوق الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة²، تقدر هذه النسبة بنسبة 0.1% من مجموع الودائع المصرفية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019³، وبما أن حسابات الاستثمار غير قابلة للتعويض فان المشاركة في هذا النظام يحمل المصارف الإسلامية وعملائها على حد سواء تكاليف جائرة تحد من رغبتهم في التوسع الأفقي للمنتجات المالية الإسلامية.

ثانياً: عدم ملائمة المعايير المحاسبية

تقوم البنوك الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)*⁴، المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك منذ جانفي 2010 دون مراعاة خصوصيات البنوك الإسلامية التي لا تتلاءم عملياتها مع هذه المعايير ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يوفر الأسلوب المناسب للقياس والعرض والإفصاح على البيانات المحاسبية، وتبويبها وفق بنود الميزانية المصرفية التقليدية يفقدها ميزتها وخصائصها ولا يظهر طبيعة عملياتها ونتائجها وما فيه من انعكاس سلبي على قرارات أصحاب المصالح والمتعاملين مع البنك⁵. ومنه فالبنوك الإسلامية تجد عدة صعوبات في المعالجة المحاسبية والمنتجات المالية الإسلامية والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ المادة 2 من النظام رقم 03-04 المؤرخ في 4 مارس سنة 2004، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

² المادة 7 من النظام رقم 03-2020 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

³ التعليم رقم 13-202 المؤرخة في 8 ديسمبر 2020 المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

⁴ نظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

⁵ حمزة شوادير، مرجع سبق ذكره، ص 356.

الجدول رقم 02-11: الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبية الإسلامية

المعايير المحاسبية الإسلامية	المعايير المحاسبية الدولية	
يتم الاعتراف بجميع أنواع الإيرادات شرط أن يكون المال متقوما (مملوكا بالحيازة).	يتم الاعتراف بالإيراد المتحقق فعلا دون الأرباح الغير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم.	الاعتراف بالإيراد
التكلفة التاريخية: القيمة العادلة للموجود في تاريخ اقتتاءه مع المبالغ التي يتحملها البنك للتصرف فيه. القيمة العادلة: السعر الذي يتم على أساسه التبادل بين البنك والطرف الآخر عند اقتتاء الموجود عن طريق الشراء، ويقصد بها القيمة السوقية بين أطراف لا تربطهم علاقة.	التكلفة التاريخية: القيمة الدفترية التي تقيد بها عناصر القوائم المالية عند تاريخ الشراء والإنتاج. القيمة الجارية: هي القيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية المطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة في مؤسسات أخرى.	القياس
- المعلومات الأساسية للبنك والسياسات المحاسبية - المصاريف المخالفة للشريعة - مصادر حسابات الاستثمار المطلقة - طرق توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب حسابات الاستثمار	- المعلومات المعرضة في قائمة الميزانية أو حسابات النتائج. - تغيرات في حقوق المساهمين والسياسات المحاسبية.	الإفصاح

المصدر: عبد القادر حديبي، *المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية - الصعوبات والتحديات -*، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، 2020، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 139-141.

ثالثا: عدم وجود سوق مالي إسلامي

إن المصارف الإسلامية في الجزائر تعاني من مشكلة عدم وجود سوق مالي إسلامي التي تتداول فيها الأدوات المالية الإسلامية، كما أن هذه المصارف لا يمكنها اللجوء إلى المؤسسات المصرفية التقليدية في حال نقص السيولة لديها وذلك راجع لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات عن طبيعة عمل المصارف الإسلامية. ومنه فإن ضرورة وجود سوق مالي إسلامي يشكل عنصرا محوريا في بنية النظام المالي القائم على أساس المبادئ الإسلامية.

ثالثا: عدم وجود سوق نقدي إسلامي

نشأ سوق النقد في الجزائر في جوان 1989، في شكل سوق ما بين البنوك يضم خمس بنوك تجارية ومؤسسات ماليتين غير مصرفيتين، وبعد صدور قانون النقد والقرض تم إنشاء سوق البنك المركزي، وقد تم وضع مجموعة من القوانين التي تحكمه وتنظم عمله والمتدخلون فيه، ومن بينها ما يلي:

- صدور تعليمة داخلية لبنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخة في 14 أوت 1991 المتعلقة بتنظيم السوق النقدي؛
 - الأمر 33-91 المؤرخ في 7 نوفمبر 1991 الذي يبين شروط وأصناف التبادلات التي تتم في السوق النقدي؛
 - التعليمة 02-2002 في 11 أبريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة؛
 - التعليمة 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالوديعة المغلقة للفائدة.
- وعلى عكس السوق النقدي فان بنك الجزائر لم يقيم بإصدار أي نظام أو تشريع يتعلق بالسوق النقدي الإسلامي سواء من حيث التنظيم، أو الأدوات التي يتم التعامل بها، وهذا ما يقف حاجزا في طريق حصول البنوك الإسلامية على السيولة.

خلاصة

تقوم البنوك الإسلامية على مبادئ وأسس مستمدة من الشريعة والإسلامية تجعلها متميزة على الصيرفة التقليدية التي تقوم على الفائدة.

اعتمدت الجزائر منذ قانون النقد والقرض 10/90 مصرفين إسلاميين هما بنكي البركة والسلام يمثلان المعاملات المصرفية الإسلامية في النظام المصرفي، وبعدها تم فتح العديد من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في غياب كلي للصكوك الإسلامية، إلا أنها تتشط في بيئة لا تمنع المعاملات المصرفية الإسلامية ولا تعرفها في أي نص قانوني فكان أكبر تحدي لها.

ولقد أصدرت الجزائر النظامين 02-18 و 02-20 المتعلق بقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية محاولة بذلك سد الفراغ القانوني الذي تعاني منه الصيرفة الإسلامية، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا تزال هناك العديد من المعوقات منها ما هو متعلق بالبيئة التشريعية والتنظيمية ومنها ما هو متعلق بغياب البنى التحتية الداعمة.

الفصل الثالث

تطوير الصيرفة الإسلامية كآلية لتعزيز

الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي في

الجزائر

المبحث الثالث: علاقة تعزيز الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الاقتصاد

الكلبي

خلاصة

تمهيد

إن عدم ملائمة البيئة المصرفية في الجزائر لخصوصية البنوك الإسلامية تجعلها أمام العديد من التحديات التي تعيق تطورها، مما يتطلب على السلطات العمل على توفير مجموعة من المتطلبات بشكل متكامل لإدماج وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك لاعتبارها أحد المداخل الأساسية لتعزيز الشمول المالي، وذلك نظرا للدور الكبير الذي لعبته في تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية في العديد من الدول مثل ماليزيا، البحرين والسودان.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية:

- المبحث الأول: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: علاقة تطوير الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: علاقة تعزيز الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها، لأجل تمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة منها في تمويل مختلف القطاعات، ولتمكين مختلف الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية ورفع معدل الإدماج المالي أو الشمول المالي، ذلك أن الصيرفة الإسلامية توفر العديد من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: المتطلبات القانونية

تعاني الصيرفة الإسلامية من فراغ قانوني لا يسعى لتطوير القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية ما يجعلها تخضع مكرهة لقوانين وضعية تتعارض مع التزاماتها الشرعية وخصوصيتها المتميزة، وتتضمن أهم متطلبات الإصلاح في هذا المجال فيما يلي:

أولاً: معالجة نقائص النظام 20-02

انطلاقاً من النقائص الموجودة في النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمتمثلة في حصره لمفهوم العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بالعمليات التي لا تتضمن الربا في حين أغفل المبادئ الأخرى التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، كما أنه حصر منتجات الصيرفة الإسلامية في منتجات معينة دون التطرق لباقي المنتجات، كما أن بعضاً من هذه المنتجات تحتاج إلى تفصيل أكثر، لذا يجب على بنك الجزائر معالجة هذه النقائص لأجل الوصول لبيئة تشريعية ملائمة وواضحة المعالم للعمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال:

- العمل على تعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تحديد مفهوم، شروط وقواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- تحديد العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في تلك التي تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تحديد منتجات الصيرفة الإسلامية سواء تعلق الأمر بجانب الأصول أو الخصوم مع توضيح شروط وقواعد ممارستها؛
- توضيح إجراءات وشروط الترخيص للبنوك الإسلامية بما في ذلك الإفلاس.

ثانياً: تعديل القانوني التجاري والمدني

بسبب العراقيل التي تواجهها الصيرفة الإسلامية على مستوى القانون التجاري والمدني يجب على بنك الجزائر إجراء تعديلات عليهما، بالشكل الذي يسمح للبنوك والنواذ الإسلامية بمزاولة نشاطها، وذلك عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل الإسلامي وشروطها وواجبات كل طرف وحقوقهم، إضافة لمعالجة حالات التقصير والتعدي التي قد تحدث.

ثالثا: وضع إطار تشريعي خاص بالصكوك الإسلامية

إن إدراج الصكوك الإسلامية في السوق الوطنية يستدعي من السلطات المختصة أن تعمل على وضع الإطار القانوني المناسب لذلك، والذي يمكن وضعه من خلال:

- 1- الأمر يتطلب كمرحلة أولى تعديل القانون التجاري، وذلك في الفقرة المتعلقة بتعريف القيم المنقولة، حيث أن القانون حاليا لا يعترف إلا بالأسهم والسندات فيضاف إليها الصكوك الإسلامية؛
- 2- تعديل القانون رقم 06-05 الصادر بتاريخ 20 فيفري سنة 2006 المتعلق بتوريق القروض الرهنية في الجزائر، وذلك بتوسيع نطاق التوريق ليشمل الصكوك (التصكيك)، على أن يتضمن: مفهوم الصكوك، أنواع الصكوك الممكن إصدارها، الجهات التي يمكنها إصدار الصكوك، شروط الإصدار والإطفاء، تسجيل الصكوك وتداولها، هيئة شرعية مركزية للرقابة؛
- 3- إنشاء وتعزيز البنية التحتية لأسواق الصكوك، بما في ذلك الأسواق الأولية (سوق الإصدار) والأسواق الثانوية (أسواق التداول)، إطار ملائم للإفصاح والشفافية، معايير محاسبية ملائمة، إطار إدارة المخاطر والحوكمة، أنظمة التسوية والمقاصة، الحوكمة الشرعية وكفاءة الضمانات؛
- 4- وضع نظام للرقابة الشرعية يعني بالحرص على مدى احترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية، ونشر الثقافة المصرفية لدى الجمهور حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

رابعا: وضع إطار تشريعي للحوكمة في البنوك الإسلامية

إن تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية يعد أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن من تحسين أداء البنك، ومنه يجب وضع إطار تشريعي خاص بها في الجزائر يمكن من تطبيق المعايير التي جاء بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية اللذان يعتبران السباقان في إصدار معايير ومبادئ الحوكمة، وقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار لحوكمة المصارف الإسلامية في ديسمبر 2006 تحت مسمى المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والتمثلة في:¹

- وضع إطار شامل لضوابط الإدارة؛
- إعداد وعرض القوائم وفق للمعايير المحاسبية؛
- الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار؛
- اعتماد استراتيجيه استثمار سليمة وملائمة؛
- سهولة الحصول على الفتوى وتطبيقها وتنسيقها؛

¹ أنظر إلى: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ماليزيا، ديسمبر 2006.

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والإفصاح عنها؛
 - الإفصاح على المعلومات الأساسية والجوهرية.
- لكن بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ونظرا للهفوات ونقاط الضعف التي ظهرت في ممارسات حوكمة البنوك فقد قررت لجنة بازل تنقيح مبادئ الحوكمة كما يلي:
- إصدار مبادئ تحسين حوكمة الشركات سنة 2010¹؛
 - إصدار مبادئ حوكمة الشركات للبنوك سنة 2015²؛
- وعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية يمكنها الاستفادة من مبادئ الحوكمة الجديدة إلا أن معالجة خصوصيات هذه البنوك وطبيعة أعمالها المتميزة يعتبر أمرا ضروريا وحاسما في ترسيخ حوكمة قوية وسليمة على مستوى البنوك الإسلامية، لتحقيق ذلك يجب أن تتضمن هذه المبادئ أمور أخرى تتضمن ما يلي:
- 1- حوكمة فعالة للتعويضات والمكافآت:** من خلال ربط المكافآت والتعويضات بالإدارة الجيدة للمخاطر في البنوك الإسلامية؛
 - 2- حوكمة هياكل البنوك الإسلامية:** حيث ينبغي أن يكون على دراية تامة وقيم باستمرار كل من مجلس الإدارة والدارة العليا الهيكلية التشغيلية للبنك الإسلامي والمخاطر المتوقعة، التي قد تنشأ عنها لا سيما تلك المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة ومدى القدرة على إدارتها وحجم رأس المال اللازم لتغطيتها؛
 - 3- حوكمة المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية:** ويشمل ذلك:
 - إنشاء وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر المصرفية تتولى مهمة تحديد، قياس، تقليل ومراقبة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك الإسلامية بما في ذلك تلك المتعلقة بخصوصياتها وطبيعتها عملها المتميزة كالمخاطر التجارية المنقولة، مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة والمخاطر الاستثمارية؛
 - جعل اختبارات الضغط جزء من عملياتها الداخلية لإدارة المخاطر المصرفية لا سيما تلك المتعلقة بخصوصياتها وطبيعتها عملها المتميزة كالمخاطر التجارية المنقولة، مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة والمخاطر الاستثمارية؛
 - الإفصاح الدوري عن الآليات المستخدمة للتقليل من المخاطر المصرفية؛
 - 4- تعزيز الحوكمة الشرعية:** من خلال:
 - حوكمة الفتوى والتشريع: وضع مرجعية معيارية تشريعية للمعاملات، بما يضمن إتباع التعاليم الصحيحة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال حصولها على الفتاوى والقرارات الشرعية الصحيحة؛

¹ For more details, see : Basel Committee on Banking Supervision, Principles for Enhancing Corporate Governance, Final Version, Bank for International Settlements, October 2010

² Basel Committee on Banking Supervision, Corporate Governance Principles for banks, Final Version,, Bank for International Settlements, July 2015

- **حوكمة الرقابة الشرعية:** لأجل التأكد من تطبيق جميع عمليات وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والتحقق من عدم وجود أية مخالفات شرعية منتجاتها، وذلك من خلال إنشاء جهاز رقابي داخلي وجهاز رقابي خارجي؛

- **حوكمة الإفصاح الشرعي:** ويعد أهم ركائز الحوكمة لما له من أهمية في تمكين إدارة البنوك من تحقيق التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة بها. وهو أمر ضروري لتكوين رأس المال والسيولة في الأسواق والمؤسسات المالية.

5- **معالجة مصالح أصحاب حسابات الاستثمار:** من خلال تطوير آليات لإنفاذ حقوقهم والإفصاح عن طرق وكيفيات حساب معدلات العائد على حساباتهم؛

6- **تعزيز الشفافية والإفصاح:** من خلال إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

المطلب الثاني: المتطلبات التنظيمية

إن الأخذ بالمتطلبات التنظيمية يعد من المقترضات الأساسية التي يجب على بنك الجزائر أخذها بعين الاعتبار لتعزيز استقرار البنوك الإسلامية في الجزائر واستدامتها، وهذه المتطلبات تكمن في:

أولاً: المعايير الاحترازية

1- **معدل كفاية رأس المال:** بما أن معايير كفاية رأس المال المتضمنة في النظام 14/01 تم وضعها لتساير معايير اتفاقية بازل 3، وأن هذه الأخيرة تم تصميمها للبنوك التقليدية ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة، وبالتالي على بنك الجزائر أن يعمل على إصدار أو تعديل معايير كفاية رأس المال لتلاءم طبيعة وخصوصيات البنوك الإسلامية، وفي هذا الإطار فإن معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لاسيما المعيار رقم 15 الذي يساير المعايير الدولية لكفاية رأس المال ويراعي خصوصية البنوك الإسلامية يعتبر أكثر من ضروري لتعزيز استقرار البنوك الإسلامية واستدامتها، فضلا عن خلق بيئة تنظيمية تنافسية ومتكافئة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

معادلة كفاية رأس المال المعدل = رأس المال المؤهل / (إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + المخاطر التشغيلية - (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة¹، وتشمل أوزان المخاطر للموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة. ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق للالتزامات داخل وخارج الميزانية، إذا كانت الأموال مجمعة يتم حساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة حسب الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار أو الاحتياطات الأخرى المتساوية.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي) وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، ماليزيا، ديسمبر 2013، ص 221.

ويمكن إظهار مدى تلائم هذا المعدل مع البنوك الإسلامية من خلال:

- **الفرق 1:** يظهر في الشريحة الثالثة وهي القروض المساندة التي تأخذ الصفة الربوية ولا تقبل بها البنوك الإسلامية؛
- **الفرق 2:** يظهر في المقام، إذ نجد مخاطر السوق المتضمنة لمخاطر أسعار الفائدة في بازل 2، أما في معيار كفاية رأس المال المعدل نجد فقط أسعار العملات، والفرق هو مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر ربا؛
- **الفرق 3:** في معيار كفاية رأس المال المعدل، بالضبط في المقام نجد أنها تطرح مخاطر الأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار وهذا لانتقالها مباشرة لأصحابها، وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- **2- معالجة مشكلة نسبة السيولة:** إن نسبة السيولة التي جاء بها النظام 04-11 والتي تتوافق بشكل كبير مع نسبة تغطية السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل 3، تم تصميمها للبنوك التقليدية ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة، وبالتالي على بنك الجزائر أن يعمل على إصدار أو تعديل هذه النسبة لتلائم طبيعة وخصوصيات البنوك الإسلامية، وفي هذا الإطار فإن إدماج المبادئ رقم 6 (GN-6) المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعتبر أمر بالغ الأهمية لتعزيز إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ووضع هذه البنوك في موقع تنافسي عادل مع البنوك التقليدية. إضافة إلى إيجاد طرق وأدوات بديلة إسلامية لإدارة السيولة مثل:

- **الكيميالات الإسلامية المقبولة شرعا:** التي تقوم استنادا على المرابحة وبيع الدين؛
- **الصكوك الإسلامية:** صكوك التنمية الإسلامية، صكوك التأجير الإسلامي، صكوك السلم...إلخ؛
- **صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة:** تجمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم؛
- **المشاركة الجارية:** هي شركة تقوم على رأس المال المتغير، تتسم بالزيادة والتخفيض في حصص الشريك في رأس المال مما يغير هيكل رأس المال لتتجرم تدفقات المقبوضات والمدفوعات في الحساب الجاري للشركة؛
- **التأجير:** وهو بديل للقرض الإيجاري في البنوك التقليدية، حيث يشتري البنك معدات ويؤجرها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط مع بقاء ملكيتها للبنك.

ثانيا: إدارة المخاطر

يجب على بنك الجزائر أن يقوم بتكييف عمليات إدارة المخاطر المصرفية بما يتوافق وخصوصيات البنوك الإسلامية وذلك كما يلي:

- **1- تحديد المخاطر:** حيث يجب أن تتضمن هذه المرحلة تحديد المخاطر المصرفية المتضمنة في النظام 11-08 السابق الذكر، بالإضافة إلى المخاطر المصرفية المتعلقة بخصوصيات البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة كمخاطر الإزاحة التجارية، مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة والمخاطر الاستثمارية؛
- **2- قياس المخاطر:** حيث يجب تراعي أساليب قياس المخاطر الائتمانية خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية، تحديدا يجب أن تتضمن بالإضافة إلى الأوزان الترجيحية للأصول داخل وخارج الميزانية الأوزان

الترجيحية للمخاطر الناشئة عن الاستثمارات التي تتم في إطار المشاركة في الربح (المضاربة والمشاركة) فضلا عن متطلبات الحد الأدنى لموجودات التمويل الإسلامي؛

3- ضبط المخاطر: حيث ينبغي على بنك الجزائر أن يحدد ويوضح الأدوات التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدمها لتقليل مخاطرها المصرفية، أخذا بعين الاعتبار خصوصياتها والتزامها بمبادئ وأحكام الشريعة، لا سيما التأمين التكافلي، الضمانات، المخصصات، هامش الجدية، العربون، المشتقات المتوافقة مع الشريعة... الخ؛

4- مراقبة المخاطر: حيث يجب أن تحوز البنوك الإسلامية على نظام للمعلومات يمكنها من مراقبة وتقييم أي تطور في حجم التعرض للمخاطر المصرفية.

ثالثا: تنظيم العلاقة مع البنك المركزي

يجب على بنك الجزائر أن يتعامل مع البنوك الإسلامية بطريقة تختلف عن الطريقة التي يتعامل بها مع البنوك التقليدية، دون خروجها عن دائرة رقابته، عن طريق تعديل أدوات رقبته على البنوك والتمثلة في:

1- معالجة معدل إعادة الخصم: يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بدل من معدل إعادة الخصم تبني صيغة أخرى تكون متلائمة مع عمل المصرفي الإسلامي، كأن يكون هناك اتفاق ما بين البنك المركزي والبنك الإسلامي تنص على عدم التعامل بالفائدة. فيمكنه (البنك المركزي) عند استلامه الأوراق التجارية أن يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فوائد عند تحويلها إلى سيولة نقدية، كما يمكنه أيضا أن يقوم بتحديد مستويات أسعار الفائدة تبعا لمستويات الربح والخسارة¹؛

2- معالجة مشكلة سياسة السوق المفتوحة: بسبب عدم جواز التعامل بالسندات في المصارف الإسلامية، فإن البديل لها يكون من خلال قيام البنك المركزي بإصدار أوراق مالية مختلفة تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، تكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف²؛

3- معالجة مشكلة الاحتياطي القانوني: يجب على البنك المركزي فرض هذه النسبة على الودائع الجارية دون الودائع الاستثمارية باعتبار أن تلك الودائع تم إيداعها بغرض الاستثمار، وأن فرض هذه النسبة على هذه

¹ محمد سحنون، ميلود زكري، *انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي*، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 16، 17.

² المرجع السابق، ص 19.

الحسابات الاستثمارية يؤدي إلى تعطيل الأموال المستثمرة ومنه تحقيق عوائد أقل، ولذلك لا يجب إخضاع هذه الودائع في البنوك الإسلامية إلى نسبة الاحتياطي الإجباري أو على الأقل تخفيضها¹؛

4- معالجة مشكلة دور الملجأ الأخير للإقراض: في البنوك الإسلامية يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض عندما تواجه البنوك الإسلامية أزمة السيولة كما يلي:²

- في حالة تعرض البنك الإسلامي لمشكلة سيولة، يمكن البنك المركزي أن يقدم له تسهيلات في شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة لدى الأول؛

- إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق، من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي، بنسبة معينة يحددها البنك المركزي حسب حجم البنك، وتكون المهمة الأساسية لهذا الصندوق هي تمكين البنك المركزي من القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، أي مساندة البنوك الإسلامية في حالة تعرضها لأزمات مالية، ويتم بصيغة القرض الحسن مع ضرورة التأكد من حقيقة ثغرة السيولة من حيث الحجم والتوقيت والأسباب، وفي حالة انتهاء حالة العجز في السيولة يجب إرجاع القرض فوراً؛ - توفير تسهيلات تعاقدية للسيولة من قبل بنك الجزائر تقوم على أساس عقد الوكالة أو المضاربة أو المرابحة أو توسيع قائمة الصكوك المؤهلة كضمانات للحصول على تسهيلات السيولة من طرف البنوك الإسلامية.

رابعاً: توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال:³

- 1- تأهيل الكفاءات وتدريبها ودفعتها للعمل على تطوير هذه الصناعة وجعلها منافساً حقيقياً للمنتجات التقليدي على الرغم من نقص تجربة الصيرفة الإسلامية، إلا أن الذي يسوق الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها؛
- 2- قيام البنوك الإسلامية بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين داخل البنك، ويمكن الاستفادة من تجارب بنوك الإسلامية رائدة في هذا المجال، مثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، وكذلك مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة).

¹ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2009، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 311، 312.

² المرجع السابق، ص 312.

³ حبيبة عبدلي وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر - واقع وتحديات -، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 77.

خامسا: الابتكار المالي في الصيرفة الإسلامية

للرقي بالصيرفة الإسلامية في مجال الابتكار المالي لا بد من:¹

- 1- تحسين نظم المدفوعات البنكية الكترونيا باستغلال التطور الحاصل في مجال الوسائط الإلكترونية والرقمية بما يقلص الضغط على شبابيك السحوبات الجارية لدى البنوك؛
- 2- حل مشكلة السيولة الفورية دون اللجوء للبنك المركزي أو الاقتراض من البنوك التقليدية بابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة تدعم استقطاب الودائع وتزيد من القدرات التمويلية؛
- 3- تسهيل تواصل العميل مع البنك أو النوافذ من خلال الأنترنت أو الهاتف أو مركز خدمة العملاء أو البريد الصوتي أو الرسائل النصية القصيرة؛
- 4- تسريع عملية معالجة البيانات فيما يتعلق بالتحويلات النقدية وغير النقدية ودراسات ملفات التمويل بمختلف الصيغ المالية الإسلامية الكترونيا لربح الوقت.

المطلب الثالث: متطلبات البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية الداعمة للصيرفة الإسلامية مطلب أساسي لأجل تسهيل العمل المصرفي الإسلامي من خلال تكثيف شبكة البنوك الإسلامية وفروعها، إضافة لتوفير سوق مالي ونقدي إسلامي، مع تكييف النظام المحاسبي مع خصوصية عملها.

أولاً: تكثيف شبكة البنوك والنوافذ الإسلامية

يجب على السلطات زيادة عدد البنوك الإسلامية وكذلك النوافذ خاصة في المناطق الريفية، لأجل تحقيق التوسع والانتشار الجغرافي بهدف الاقتراب أكثر من الجمهور واستقطابهم لتوظيف أموالهم على مستواها، وتزويدهم بمختلف التمويلات التي تتماشى مع احتياجاتهم وهو الأمر الذي يعمل على ترسيخ الصيرفة الإسلامية وجعلها البديل الأنسب للصيرفة التقليدية التي تسيطر على الساحة المصرفية.

ثانياً: تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية

وذلك من خلال:²

- 1- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة، والتي تساعد المؤسسات المالية للارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها بما يرفع من قدرتها على إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية مما يساعدها على الاندماج في النظام المالي العالمي، وتمثل هذه الهيئات

¹ الغالي بن إبراهيم، متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 496.

² طارق مخلوفي، مليكة صديقي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2020، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 898.

في: إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يهتم بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة و هيئة لتصنيف المنتجات المالية الإسلامية إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية شرعية للإفتاء؛

2- الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تضع معايير متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يضع القواعد الاحترافية المتوافقة مع معايير لجنة بازل ويراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى؛

3- الاستفادة من المؤسسة المالية الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM)* التي تختص بإصدار الصكوك الدولية لإدارة السيولة على مستوى الأسواق المالية الإسلامية فضلا عن السوق المالية الإسلامية الدولية.

ثالثا: متطلبات المعايير المحاسبية

إن تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية وخصوصيات البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة يعتبر أمر بالغ الأهمية لتوفير بيانات كمية ونوعية ذات مصداقية تعزز مستوى الإفصاح والشفافية لدى البنوك الإسلامية، وفي هذا الإطار على بنك الجزائر أن يعمل على دمج معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)* والتي تساهم في هذا الشأن وتراعي خصوصيات البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة.

رابعا: إنشاء سوق مالي إسلامي

يجب على السلطات الجزائرية إنشاء سوق مالي إسلامي، والذي يعتبر أداة ضرورية للمساعدة في إدارة المخاطر الإسلامية لكونها تعمل بأساليب وأدوات إسلامية حيث أنه عند أسلمة النظام المالي لأي دولة فإنه يجب على البنك المركزي ترقية إطار مؤسسي ضروري للعمل الإسلامي وذلك من خلال ما يلي:

1- إصدار اللوائح التشريعية المنظمة للسوق المالي الإسلامي وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية؛

2- إنشاء بورصات أوراق محلية إسلامية تتضبط بالضوابط الشرعية كخطوة أولية لإقامة نظام مصرفي إسلامي قادر على إدارة مخاطره مع ضمان استقلاليتها عن البورصة التقليدية، مع العمل على خلق تعاون ما بين هيئة الأوراق المالية والحكومة ومشاركي السوق لضمان تحقيق أهداف الخطة الرئيسية لسوق رأس المال؛

3- منع تداول أي أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا، وأنها لن تستخدم في تمويل مشروعات تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

4- إنشاء هيئة رقابة شرعية وتوفير متخصصين من علماء الفقه الإسلامي وخبراء المال والأسواق والاقتصاد الإسلامي، الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية تسهر على مطابقة المعاملات والأدوات المتداولة في السوق للشريعة الإسلامية؛

5- إصدار أوراق مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية تخص الأسهم العادية والصكوك الإسلامية.

خامسا: إنشاء سوق نقدي إسلامي

يقترح العديد من الباحثين في الصيرفة الإسلامية ضرورة وجود سوق نقدي إسلامي يسهل عملية الحصول على السيولة بحيث يكون قائما على العقود الشرعية، تتداول فيه الأدوات الإسلامية، وهذا ما يجنب البنوك الإسلامية التعامل بالأدوات التقليدية الغير متوافقة مع مبادئها، لذلك يجب على السلطات الجزائرية إنشاء هذا السوق مع تدعيمه بالأدوات والآليات التمويلية القصيرة الأجل التي تمكنها من التحكم في سيولتها وتحديد المتدخلين فيه.

سادسا: متطلبات خاصة بالنظام المالي

إن تطوير النظام المالي يعد من أهم خطوات توطين الصناعة المصرفية الإسلامية وذلك من خلال التركيز على:¹

- 1- إدراج مؤسسات الزكاة في النظام المالي الجزائري مع مراعاة استقلاليتها في إطار خصوصيتها الشرعية في توزيع الدخول والثروات؛
- 2- إدماج مؤسسة الأوقاف ضمن آليات نظم الدعم والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر مع الحفاظ على استقلاليتها وشفافية مواردها ومرونة إدارتها.

سابعا: نظام التأمين على الودائع متوافق مع أحكام الشريعة

بما أن مشاركة البنوك الإسلامية في نظام التأمين على الودائع الذي تضمنه النظام رقم 04-03 السالف الذكر، يحمل المصارف الإسلامية وعملائها على حد سواء تكاليف عالية تحد من التوسع في تقديم للمنتجات المالية الإسلامية، فواجب على السلطات الجزائرية إنشاء نظام تأمين على الودائع قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ويستثني حسابات الاستثمار من هذا النظام، لأنها قائمة على المشاركة في تحمل الأرباح والخسائر.

¹ صالح صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في أفق 2024، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة في المالية، 5 و6 ماي 2014، جامعة سطيف، الجزائر، ص 11.

المبحث الثاني: دور تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائري سيؤدي لدمج فئات جديدة في دائرة الخدمات المالية الإسلامية، وهم أصحاب المدخرات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، إضافة لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وهو ما سيساهم في رفع معدلات الشمول المالي فيها.

المطلب الأول: رفع معدلات الادخار والاستثمار

إن اهتمام البنوك الإسلامية بالمدخرين الصغار وسعيها لنشر الثقة والأمان في الوسط الذي تنشط فيه سيمكنها من جذب مدخرات المؤسسات المالية والحكومية وبالتالي رفع معدلات الادخار والاستثمار وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي.

أولاً: أسباب ضعف الادخار والاستثمار في النظام المصرفي الجزائري

تتجلى أسباب ضعف معدل الادخار في البنوك الجزائرية فيما يلي:

1- انخفاض معدل الفائدة على الودائع: الذي ينحصر ما بين 1% و3%، وهو معدل ضعيف جداً لا يشجع على الادخار، كما إن استقراره في مستويات دنيا يعتبر من الأسباب التي تعبر عن عجز النظام المصرفي على استقطاب الودائع؛

2- ارتفاع معدل التضخم: الذي يدل على عجز الحكومة على التحكم في السياسة الاقتصادية، وهو الذي يؤثر على القدرة الشرائية للمدخرات وتآكل قيمتها مستقبلاً، لأن الادخار هو ضحية التضخم.

الجدول رقم (03/01): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	4.5	8.9	3.3	3	4.8	6.4	5.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2017.

3- غياب الثقة في النظام المصرفي: وذلك بسبب إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، إضافة للأزمات التي تعرضت لها مثل أزمة الخليفة، وتعرضها للاختلاس والتزوير.

4- ضعف الدخل الفردي: بسبب أثار انخفاض قيمة الدينار وتدهور قيمته وسياسة تجميد الأجور، إضافة للتسريح الجماعي للعمال، حيث يلاحظ توسع دائرة الفقراء والبطس وتقلص دخل الأفراد، وفي ظل هذه الأوضاع يصعب انتظار إقبال الأسر الجزائرية على الادخار؛

5- الوازع الديني: الذي يؤثر على سلوكيات الأفراد بعزوفهم عن التعامل مع البنوك التقليدية، لأن هذه الأخيرة قائمة على أساس التعامل بالفائدة المحرمة بحكم الشريعة الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى عزوف الأشخاص عن الادخار.

ثانيا: دور تطوير الصيرفة الإسلامية في رفع معدل الادخار والاستثمار

إن تطوير الصيرفة الإسلامية سيمكن من دمج الفئات المستبعدة من النظام المالي بسبب إجماع البنوك التقليدية عن التعامل معها، وكذلك الفئات التي أقصت نفسها عمدا تجنباً للتعامل بالفائدة، وهذا ما سيرفع من مستوى الادخار والاستثمار في هذه البنوك والقضاء على ظاهرة الاكتناز.

1- بالنسبة للأفراد: بفضل السياسة المرنة التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، فإن ذلك يمكنها من جذب نوعين من المدخرين المستبدين ماليا من النظام التقليدي وإدخالهم في دائرة المدخرين وهم:

1-1- إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية: يتم قياس الاندماج المالي للاقتصاد تقليدياً من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وحجم الودائع والقروض المقدمة من وإلى الأسر والشركات ذات الدخل المنخفض، ومع ذلك لا تتساوى توفر الخدمات المالية مع مستوى الشمول المالي بسبب أن الناس يقصون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية تتمثل في سعر الفائدة الربوي الذي يحصلون عليه على ودائعهم الإيداعية والاستثمارية، ومنه فإن البنوك الإسلامية لا توفر عوائد على ودائعهم فقط بل توفر لهم كذلك الشعور بالارتياح الديني؛

1-2- إدماج محدودي الدخل: إن اهتمام الصيرفة الإسلامية بمحدودي الدخل من خلال أدواتها المختلفة، ستستطيع أن تدخلهم في دائرة المدخرين (عكس الفكر الاقتصادي الوضعي الذي يقوم في على فكرة أن الأغنياء هم من يدخرون فقط واستبعد كليا أصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة من لائحة مدخريها) من خلال الودائع الإيداعية والاستثمارية التي تناسب حجم أموالهم. وبما أن أغلبية أفراد الشعب الجزائري يعتبر من محدودي الدخل، فذلك سيمكن من جذب كمية كبيرة من المدخرات المكتنزة في البيوت والمؤسسات المالية الغير رسمية.

وانطلاقاً من مشاركة البنوك الإسلامية مع المدخرين، فذلك سيحول هؤلاء المدخرين إلى مشاركين ومساهمين في المشروعات التي يقوم بها البنك الإسلامي، يحصلون على عوائد ويتحملون الخسائر، وبسبب ارتفاع معدل العائد على هذه المشاريع سيؤدي إلى زيادة العوائد على الودائع الاستثمارية، ما يشكل حافزاً للإقبال على الادخار والاستثمار في البنوك الإسلامية.

2- بالنسبة للمؤسسات: تتلقى البنوك الإسلامية ودائع من جهات خارجية، سواء الحكومية أو المصرفية وهي:¹

1-2- الودائع الحكومية: حيث عادة ما تعتمد الحكومات إلى وضع نسبة من فوائضها المالية في حسابات البنوك الإسلامية، بقصد تنميتها في شكل ودائع ادخارية أو استثمارية، وذلك من خلال الثقة والأمان الذي تزرعه هذه البنوك في الوسط الذي تنشط فيه، كما يمكن لهذه البنوك الاستفادة من هذه الودائع لأجل تحفيز العمل المصرفي الإسلامي؛

¹ حمزة شوار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2005 - 2006، ص 87.

2-2- الودائع المتبادلة بين البنوك: انطلاقاً من مبدأ التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية، هذه الأخيرة التي لها فائض في الأموال بإيداعها لدى البنوك الإسلامية في حالة تعرضها لعجز في السيولة، وذلك في شكل ودائع ادخارية أو استثمارية وذلك في إطار عمليات ما بين البنوك في السوق النقدي الذي يمثل أحد أهم الوسائل للحصول على التمويل.

وتمكن الصكوك الإسلامية البنوك الإسلامية من الحصول على السيولة في حالة أوقات العجز من جهة، ومن جهة أخرى استقطاب المدخرات الفائضة من الأفراد والحكومات والمؤسسات المالية التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كبديل شرعي للقروض المصرفية التقليدية، فهي تعتبر وعاء للمدخرات ويمكن الإشارة في هذه النقطة إلى أنه بالرغم من عدم وجود دراسة تبين أثر الإصدارات الجديدة من الصكوك الإسلامية على حجم الودائع في الجهاز المصرفي الإسلامي، إلا أنه يمكن الإشارة إلى حجم المدخرات التي تم تجميعها من الصكوك في ماليزيا التي كانت بداية التسعينات بحوالي 300 مليون إصدار عام 1994 ثم إلى أكثر من 13 بليون إصدار في 2001 ثم إلى أكثر من 480 ألف مليون دولار أمريكي في نهاية 2015 أي بزيادة قدرها 78.6% وهذا ما يدل على أهمية هذه الأداة في جذب المدخرات.

ومما يزيد الطلب على هذه الأداة بالنسبة للأفراد والمؤسسات هو إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية للصكوك الإسلامية، كما أنها تتيح للمستثمرين فرص استثمارية متنوعة، وذلك لاستثمار السيولة المتوفرة بصورة مربحة، كما أنها تعطي عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى مثل الأوراق المالية الحكومية. وهنا تبرز أهمية تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال إدماج الفئات التي أحجمت البنوك التقليدية عن التعامل معها في النظام المالي، ما يؤدي لرفع معدل الادخار وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي في الجزائر والوصول لمعدلات مرتفعة من الشمول المالي.

المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالجزائر تعتبر من بين الدول الداعمة لهذا القطاع وهذا راجع لإدراكها بأهميته ودوره هذا توسيع قاعدة الاقتصاد الجزائري.

أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة في الجزائر

سننطلق إلى مفهومها، أهميتها ومشاكلها التمويلية مع البنوك التقليدية.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي

4 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 1 مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية¹. والجدول التالي يوضح تصنيفها حسب المشرع الجزائري.

الجدول رقم (03/02): يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصف	عدد الأجزاء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	200 مليون - 2 مليار دج	100 مليون - 500 مليون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواد من 8-10 من القانون 17-02

2- تعريف المؤسسات الناشئة: هي كل مؤسسة خاضعة للقانون التجاري، وتحترم المعايير التالية:²

- ألا يتجاوز عمرها 8 سنوات، وعدد عمالها عن 250 عامل، ورقم أعمالها المبلغ الذي حددته اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمالها مملوك بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- إمكانية نموها تكون كبيرة، ويعتمد نموذج أعمالها على منتجات وخدمات أو فكرة مبتكرة.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة: تكمن أهميتها في:³

- المساهمة في خلق مناصب شغل من خلال قدرتها على إحداث مناصب جديدة واستيعاب عدد كبير من القوى العاملة؛
- المساهمة في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات؛
- المساهمة في زيادة حجم الصادرات من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع محل السلع المستوردة؛
- دعم الصناعات الكبيرة إذ تقوم هذه المؤسسات بصناعة الأجزاء التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة في نشاطها.

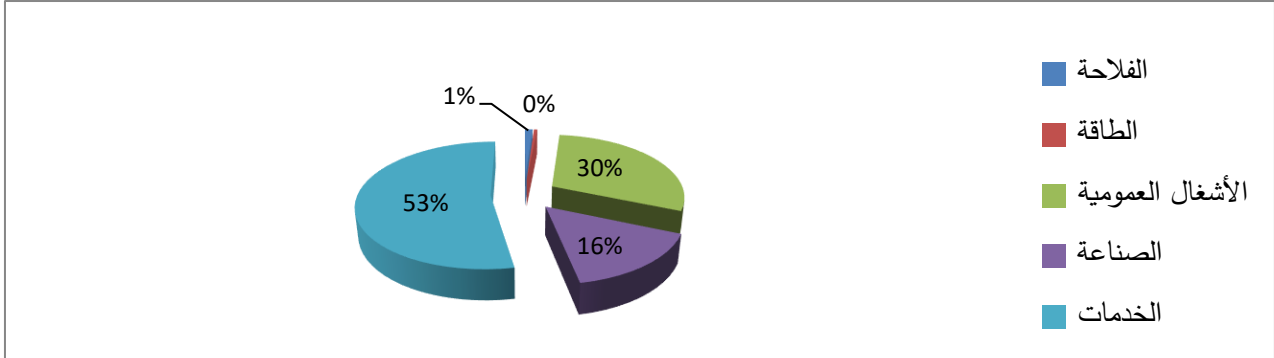
¹ المادة 5 من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، 11 جانفي 2017، ص 5.

² المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، 21 سبتمبر 2020، ص 11.

³ سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني تحت عنوان إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6-7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 3، 4.

4- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لسنة 2017: تعتبر المؤسسات الصغيرة والناشئة العمود الفقري للقطاع الخاص، حيث أن أغلب المؤسسات ذات الطابع الخاص تمثل ما نسبته 99.93% لسنة 2017، إذ تركز أغلب نشاطاتها في قطاع الخدمات كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (03/01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر سنة 2017



Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, *Bulletin d'information statistique de la PME*, N° 31, Novembre 2017, P 10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03/01) أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى والمقدرة بحوالي 53%، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 30% ثم قطاع الصناعة بنسبة 16%، بينما قطاع الطاقة فله النسبة الأضعف المقدرة بحوالي 0.48% سنة 2017.

5- فجوة التمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة: يمكن تلخيص المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في إطار نظام الفوائد بشكل عام في النقاط التالية:¹

- مشكلة تكلفة التمويل وضعف الضمانات: تشكل القروض المتمثلة في أسعار الفائدة ومختلف العمولات من جهة، إضافة إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض من جهة أخرى عائقاً لتمويل هذه المؤسسات؛

- مشاكل متعلقة بالحجم: الحصة المخصصة لهذه المؤسسات التي تمنحها البنوك محدودة جداً سواء من حيث الحجم أو الأولويات، إذ أن آليات النظام التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء خاصة الدول النامية؛

- ارتفاع درجة المخاطرة: تتسم غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطر نظراً لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف مراكزها المالية، مما يشكل عائقاً أمام قيام البنوك بتمويلها؛

- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمنشآت الصغيرة: تحتاج غالبية المنشآت الصغيرة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك التقليدية والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل.

¹ كمال فايد، ياسين قاسي، *بور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، مجلة الاقتصاد التطبيقي والإحصاء، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر 2019، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تيبازة، الجزائر، ص 172.

ثانيا: أهمية تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة من خلال جمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات يمكن للبنوك الإسلامية توفير التمويل اللازم للأفراد للمؤسسات الصغيرة، الناشئة والمتوسطة عن طريق مختلف الصيغ المتنوعة والتي تجعلها تتوافق مع مختلف المجالات الاقتصادية، ويمكن إظهار مدى ملاءمة هذه الصيغ مع الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات كالتالي:

1- القطاع الفلاحي: من بين الصيغ الملائمة لهذا المجال نجد:

- صيغة السلم: يمكن من خلالها توفير مختلف الأصول من آلات ومعدات الإنتاج كرأس مال للسلم، في مقابل حصوله على جزء من منتجات هذه المؤسسات، وهذا ما يساهم في تشغيل المزارع ورفع معدل التشغيل؛
- صيغ المزرعة، المغارسة والمساقاة: حيث تمكن من توفير التمويل اللازم الذي يمكن أصحاب الأراضي من تغطية تكاليف الحراثة من معدات، آلات، بدور، أشتال، وأسمدة لخدمة الحقل، مما يساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى إمكانية التوجه نحو تصدير منتجات هذا القطاع وسد العجز في ميزان المدفوعات، إضافة لاستغلال الأيدي العاطلة والقضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية؛
- صيغة الإجارة: تمكن من توفير آلات الحرث والحصاد للمزارعين الذين لا يستطيعون شرائها، سواء عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك إذا كانت المؤسسة في حاجة دائمة لها أو تشغيلية إذا كان احتياجها مؤقتا.

2- القطاع الصناعي: وتتمثل الصيغ الإسلامية الملائمة للقطاع الصناعي في:

- الإستصناع: يمكن من خلاله توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المؤسسات، أو لأجل توسيع خطوط الإنتاج، وهو يناسب أكثر المؤسسات القائمة التي تريد التوسع في أعمالها الإنتاجية عن طريق توسيع خطوط الإنتاج الحالية، كما يساهم في القضاء على ركود السلع وتحسين تصريفها من خلال إنتاج السلع التي تعرف طلبا فعالا عليها، وتحقيق التكامل بين هذه المؤسسات إذ أن منتجاتها تكون مكملة لبعضها البعض؛
- السلم: إذ يساهم في توفير السيولة العاجلة عن طريق شراء منتجات هذه المؤسسات وهو ما يسمح لها بالبدء في العمل، سواء في مرحلة الإنتاج أو عند التوسع فيه بما يمكنها من الاستمرار في الإنتاج دون توقف، كما يساهم في إنشاء المصانع الكبيرة وتحديث التكنولوجيا، مما يساهم في توفير مناصب الشغل ورفع الصادرات وتغطية العجز في ميزان المدفوعات؛
- المرابحة: توفر التمويل للحصول على السلع والمواد الخام وكذلك الآلات اللازمة لعملية الإنتاج من داخل الوطن وحتى من خارجه عن طريق الاستيراد، وذلك عن طريق تحديد مواصفات السلع التي تحتاجها ويقوم البنك بشرائها ثم إعادة بيعها لها مرابحة، وبالتالي توفير تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات؛
- المضاربة: إن عدم اشتراط توافر المال عند العميل في عقد المضاربة يجعلها تناسب الحرفيين ذوي الخبرة ولا تتوافر لديهم الموارد المالية، وكذلك أصحاب المهارات الذين لا يجدون سبلا تمويلية لتطبيق أفكارهم، مما يساهم في حل مشكلة عدم استغلال الموارد وتوفير فرص العمل.

3- القطاع العقاري: من خلال:

- الإجارة المنتهية بالتملك: حيث يقوم البنك بشراء مختلف العقارات مثل الأراضي والمحلات، ثم يؤجرها لها، مقابل إيجار محدد مع الوعد بتمليكهم تلك العقارات في نهاية تسديد كافة الأقساط؛
- المشاركة المنتهية بالتملك: من خلال دخول البنك في مشروع شراكة مع هذه المؤسسات لشراء العقارات، ثم يؤجر حصته للعميل الذي يقوم بالدفع تدريجيا، وفي نهاية مدة العقد يصبح العقار ملكا له؛
- وتمكن هاتين الصيغتين المؤسسات من استخدام هذه العقارات بكل أريحية خلال فترة العقد، لأنها ستؤول إليها في النهاية، إضافة إلى التقليل من التكاليف على المدى البعيد.
- المرابحة للأمر بالشراء: من خلال قيام البنك بشراء العقار المحدد من قبل هذه المؤسسات، ثم يعيد بيعه له بالتقسيط، وفي حالة عدم قدرتها على السداد يمكن رهن هذه العقار؛
- الإستصناع: يقوم البنك بتوفير العقارات وفق المواصفات المحددة من قبل هذه المؤسسات، ثم يعيد بيعها لها مرابحة.

4- قطاع الخدمات: من خلال:

- الإجارة المنتهية بالتملك: إذ يقوم البنك بتأجير الأصول التي تكون المؤسسات في حاجة إليها مثل السلع والمعدات كأجهزة الحاسوب، العتاد الطبي، المكاتب، السيارات... إلخ، وفي نهاية دفع الأقساط تصبح ملكا لهذه المؤسسات؛
- المشاركة المنتهية بالتملك: من خلال دخول البنك في مشروع شراكة مع هذه المؤسسات مثل بناء المدارس، تجهيز العيادات الطبية... إلخ، ويقوم بتأجير حصته لها، ويستلم منها القيمة التأجيرية المتفق عليها، وبعد مدة تنتقل ملكية هذه الخدمة بالكامل للمؤسسات.
- كما يمكن الاعتماد على القرض الحسن الذي يلاءم كافة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك المشاركة وخاصة المنتهية بالتملك التي تمكن هذه المؤسسات من امتلاك الأدوات والورشات والماكنات والعقارات وبالتالي إتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات لتوسيع قاعدة الإنتاج والإسهام في استثمار الطاقات البشرية المعطلة لصالح المجتمع.
- كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تتكامل هذه الصيغ مع بعضها البعض، فالمرابحة توفر شراء السلع والمواد والعقارات للمشروع فقط في حين يوفر الإستصناع تمويل التكاليف المتغيرة كالأجور والنفقات الإدارية، والسلم يشترط تعجيل دفع الثمن في حين في الإستصناع لا يشترط ذلك، كما يمكن أن تتكامل هذه الصيغ لتحقيق أرباحا إضافية مقارنة بتطبيقها منفردة، إذ يمكن الجمع بين عقد الإستصناع والمرابحة للقيام بإستصناع بضائع معينة ثم عند استلامها يمكن بيعها مرابحة، كما يمكن الجمع بين الإستصناع والسلم وذلك عندما يشترط في البيع الأول دفع الثمن مسبقا أما الثاني فلا يشترط دفع الثمن مسبقا¹.

¹ عبد الرزاق جغوط، كمال سماش، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 65.

الجدول رقم (03/03): مدى تلاءم الصيغ الإسلامية مع مختلف الأنشطة الاقتصادية

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المشاركة	- تمويل شراء الأصول الثابتة. - تمويل احتياجات رأس المال العامل.	- تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. - الأنسب لتمويل الصناعة والزراعة.
المضاربة	- تمويل شراء الأصول الثابتة. - تمويل احتياجات رأس المال العامل.	- تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. - الأنسب لتمويل الحرفيين والمهنيين.
المزارعة	- تمويل شراء الأصول الثابتة. - تمويل احتياجات رأس المال العامل.	- تصلح لتمويل النشاط الزراعي. - الأنسب لتحقيق التنمية الريفية.
المساقاة	- تمويل شراء الأصول الثابتة.	- تصلح لتمويل النشاط الزراعي.
المرابحة	- تمويل شراء الأصول الثابتة. - تمويل احتياجات رأس المال العامل. - تمويل تجارة الصادرات والواردات.	- تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. - الأنسب لتمويل شراء المساكن.
السلم	- تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية. - تمويل احتياجات رأس المال العامل. - التمويل النقدي (احتياجات السيولة).	- تصلح لتمويل النشاط الزراعي. - تصلح لتمويل التصنيع الزراعي.
الإستصناع	- تمويل شراء الأصول الثابتة.	- تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية.
الإجارة	- تمويل شراء الأصول الثابتة. - تمويل الخدمات الصحية...	- الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات.
القرض الحسن	تمويل كل الأغراض	- الأنسب للتمويل التقليدي.

المصدر: مليكة بن علقمة، دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي، ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، 24-25 ماي 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، ص 146.

وإذا كانت هذه المؤسسات في بداية نشأتها، فيمكن الاعتماد على الإجارة بمختلف أنواعها، وذلك لتمكينها من اقتناء الآلات والمعدات، إضافة لبيع السلم بشراء جزء من المنتج لأجل ضمان تمويل دورة استغلالها، كما يمكن استخدام الصيغ الأخرى مع تجنب المربحة، لأنها ستلقي عليها أعباء دفع الأقساط الدورية وهي لم تبدأ في الإنتاج مما يعرقل نموها وتوسعها.

كما يمكن للبنوك الإسلامية استخدام التمويل الأصغر كأداة لتعزيز الشمول المالي للفقراء ومساعدتهم على التخلص من الفقر وذلك من خلال الأموال المجمعة في إطار القرض الحسن، الوقف، الزكاة والصدقات، لأجل توليد مشاريع صغيرة لتعزيز دخلهم، إضافة إلى المربحة، الإستصناع والإجارة ... كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (03/04): أدوات البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي لذوي الدخل المنخفض

مستوى الفقر	أداة إعادة التوزيع	أداة تقاسم المخاطر
الفقر المدقع (تحت خط الفقر)	الزكاة، الصدقة والوقف	تقاسم المخاطر الجماعية من الدعم الجماعي أثناء الأزمات
الفقر (فوق خط الفقر)	الزكاة، الوقف والقرض الحسن	المضاربة والمشاركة والتكافل الأصغر
الدخل المنخفض	الوقف والقرض الحسن	المضاربة والمشاركة والتكافل الأصغر

Source : Golzare Nabi and Al, *Islamic Micro finance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh*, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, No1, 2017, Islamic Bank Training and Research Academy, BD, p 40.

المطلب الثالث: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاع العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية لتمويل المرافق العمومية والمشاريع الكبرى والبنية التحتية، وتقنية التفويض تعتبر من أهم وسائلها، لها ما يميزها عن التقنيات الأخرى كالصفقات العمومية أو الخصخصة.

أولاً: مفهوم تفويض المرفق العام

سنتطرق في هذه العنصر إلى تعريف تفويض المرفق العام، أسسه، أشكاله وواقعه في الجزائر.

1- تعريف تفويض المرفق العام: عرفته المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على أنه تحويل بعض المهام الغير سيادية التابعة للسلطات العمومية لمدة محددة، إلى المفوض له المذكور في المادة 14¹. وقد جاء في المادة 4 أنه يمكن للجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لها والمسؤولة عن المرفق العام، التي تدعى في صلب النص "السلطة المفوضة" أن تفوض تسيير مرفق عام إلى شخص معنوي، عام أو خاص، خاضع للقانون التجاري يدعى المفوض له².

2- الأسس التي يقوم عليها تفويض المرفق العام: تتمثل في:

- **المرافق العامة القابلة للتفويض:** أي أن يكون النشاط الذي يتم تفويضه مرفقا عاما، ويشترط أن يكون المرفق العام قابل للتفويض، إذ أن هناك العديد من المرافق لا يمكن تفويضها؛
- **وجود العلاقة التعاقدية:** بين مانح التفويض الذي يكون شخص عام مثل الدولة، والمفوض له يمكن أن يكون شخص عام أو خاص، ويطلب من هذا الأخير استغلال المرفق العام موضوع العقد؛
- **استغلال المرفق العام:** يشترط لقيام تفويض المرفق العام أن يكون موضوع الاتفاقية استغلال مرفق عام، بأن يقوم المفوض له بتشغيل المرفق العام واستغلاله.

¹ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بتفويض المرفق العام، الجريدة الرسمية، 5 أوت 2018، ص 5.

² المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199، المرجع السابق، ص 5.

3- صور تفويض المرفق العام: تتمثل أشكال تفويض المرفق العام في:¹

3-1- الامتياز: هو اتفاق تكلف الإدارة العامة وهي السلطة المفوضة للمفوض له وهو صاحب الامتياز إما إنشاء منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله، أو تعهد له بتسيير المرفق العام فقط لمدة محددة، بمقابل مالي يدفعه المنتفعين من خدمات هذا المرفق؛

3-2- الإيجار: تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير المرفق العام وصيانته، مقابل إتاوة سنوية يدفعها لها، ويتصرف المفوض له حينئذ لحسابه وعلى مسؤوليته مما قد يعرضه لمخاطر تجارية متعلقة بإيرادات الاستغلال أو صناعية متعلقة بالأعباء، وتمول السلطة المفوضة بنفسها إقامة المرفق العام ويدفع أجر المفوض له من خلال تحصيل الأتاوى من مستعملي المرفق العام؛

يستعمل هذا الأسلوب خاصة على مستوى الجماعات المحلية، حيث يجيز القانون البلدية كراء أملاكها خاصة المنشآت والتجهيزات عن طريق المزاد مثل كراء الأسواق وحقوق الوقف..

3-3- الوكالة المحفزة: السلطة المفوضة هي التي تمول انجاز المرفق العام، في حين يقوم الشخص المفوض له بتسيير المرفق العام وصيانته، وقد تعترض مخاطر تجارية تتعلق بإيرادات الاستغلال، مقابل أجرة شهرية في شكل منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال، تضاف إليها منحة الإنتاجية وحصّة من الأرباح؛

3-4- التسيير: تمول السلطة المفوضة بنفسها انجاز المرفق العام، والمفوض له يسيره ويستغله لحسابه السلطة المفوضة، دون أي خطر يتحمّله، بمقابل يحدد في شكل منحة بنسبة مئوية من رقم الأعمال؛
ويكمن الاختلاف بين هذه الصور في نسبة المخاطر التي يتحملها المفوض له التي تكون كبيرة في عقدي الامتياز والإيجار، ومنخفضة بالنسبة للوكالة المحفزة والتسيير.

4- دوافع الشراكة بين القطاع العام والخاص: تتمثل مبررات اللجوء لتفويض المرفق العام في:²

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها؛
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع يتيح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع؛
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء؛
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة، والتوسع في اتخاذ القرار خدمة للمصالح العام.

5- واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر: لقد اتخذت الشراكة بين القطاع العام والخاص للمساهمة في تحسين الخدمة العمومية عدة أشكال وطبقت على عدة قطاعات ومجالات في الجزائر.

¹ المواد 53-56، المرجع السابق ص ص 10، 11.

² وهبية غربي، *الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة*، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 209.

وعلى سبيل المثال نجد:¹

1- قطاع الطاقة: وهو الذي تربح على عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، بسبب البعد الاستراتيجي لقطاع الطاقة وكذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي، ومن بين هذه العقود نجد: عقد شراكة بين شركة سوناطراك وثلاث شركات نرويجية للتنقيب على البترول واستغلاله لمدة من 4-7 سنوات.

2- قطاع البناء والأشغال: ونجد من بينها:

- **الطريق السيار شرق غرب:** الذي أعلن إنشائه عبر مناقصة وطنية في 2005، ليتم الإعلان عنها لصالح المجمعين الصيني والياباني بالشراكة مع مؤسسة الطرق السريعة الجزائرية.

- **شبكة السكك الحديدية:** من بينها الشراكة الجزائرية السويسرية للنقل بالسكك الحديدية وشركة STADLER الألمانية بهدف صناعة وتركيب عربات القطار في الجزائر.

3- قطاع الاتصالات: أقامت شركة اتصالات الجزائر عقد شراكة بين كل من الشركتين الأمريكيتين SISCO و STONSEFT في 2012 في مجال التحويل والتوجيه وأمن الشبكة واستمرارية العمل.

4- قطاع المياه: أقامت شركة SIACO للمياه والتطهير لقسنطينة بعقد شراكة مع شركة مرسيليا للمياه الفرنسية، أسندت لها مهمة استغلال المياه وتطهيرها وذلك لمدة 5 سنوات ابتداء من 2009 بمبلغ قدره 4.3 مليار دج².

ثانيا: أدوات الصيرفة الإسلامية لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص

تتمثل أدوات الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في العقود أو الصكوك الإسلامية، ويمكن تبيان مدى مساهمة كل منها في دعم هذه الشراكة كالتالي:

1- العقود الإسلامية: وتتمثل في:³

1-1- عقد الإستصناع: من خلاله يمكن لشركة المشروع أن تقوم بتنفيذ المشروع من الجهات المصنعة التي تختارها، ويكون دفع أثمان تلك العمليات الصناعية عبر البنك الإسلامي، الذي يقوم بإبرام اتفاقيات مع شركة المشروع بمبالغ أكبر من أثمان الإستصناع تعادل تكلفة الإستصناع وزيادة أرباح البنك؛

1-2- عقود BOT*: تمثل صورا للعقود بين القطاع العام والخاص التي تلتزم بعمليات البناء - التشغيل - التحويل، وهي أحد أهم العقود المستخدمة في إقامة وتحويل مشروعات البنية الأساسية بواسطة القطاع الخاص، وهي فرصة تمويلية للبنوك الإسلامية لتمويل الشركات التي تقوم بتنفيذ تلك العقود مقابل حصة من الأرباح وذلك

¹ ياسين بجقينة، كنزة مغيش، *الشراكة بين القطاع العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر*، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، جامعة الحلفة، الجزائر، ص 394، 395.

² محمد أشرف خليل، *العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني*، مذكرة ماجستير غير منشورة في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016-2017، ص 68.

³ نعيمة بارودي، *بيدلا عن عقود البوت الوضعية: صكوك وعقود إسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية*، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث للمالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، 12-13 ماي 2016، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 17، 18.

- من خلال العديد من صيغ التمويل مثل المشاركة، الإجارة من خلال كراء المعدات اللازمة للإنشاء أو الإستصناع. وتستخدم هذه العقود في:¹
- **مشروعات البنية الأساسية:** مثل المطارات ومشروعات الطرق..
 - **المجمعات الصناعية:** يعهد للقطاع الخاص إنشاء هذه المجمعات وإدارتها ثم إعادتها للدولة بعد الانتهاء؛
 - **استغلال الأراضي المملوكة للدولة:** مثل استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة مشروعات الري... إلخ؛
- 3-1- عقود المرابحة:** فالبنك يقدم هذه الخدمة مقابل دفع تكاليف السلع مضافا إليها هامش ربح محدد مباشرة بعد الاستلام عن طريق أقساط متفق عليها؛
- 4-1- عقود الإجارة المنتهية بالتمليك:** يمكن استخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك بأن يتفق البنك مع الدولة على منح البنك اكتمال المشروع أو شراء الأجهزة مع الوعد بتأجيره من البنك بأجرة محددة أو مرتبطة بمؤشر معلوم، والبنك من طرفه يعد الدولة ببيع المشروع إليها في الفترة المتفق عليها؛
- 5-1- عقود الإجارة الموصوفة في الذمة:** وهي بديل للإستصناع الطويل الأجل، حيث يتقدم العميل بطلب استئجار عين موصوفة في الذمة، ثم موافقة الحكومة على طلب العميل ثم توقيع عقد الإجارة؛
- 6-1- عقود المشاركة المنتهية بالتمليك:** وذلك عن طريق مشاركة البنك الدولة بنسب معينة ثم يتم الاتفاق على قيام البنك بعد إتمام المشروع ببيع جزء من حصته للدولة؛
- 7-1- عقود المضاربة المنتهية بالتمليك:** وذلك بأن يقوم البنك بتمويل المشروع كله وإعطاء المبلغ المطلوب للجهة المشرفة عليه على أساس المشاركة في الربح بنسب متفق عليها.
- 2- الصكوك الإسلامية:** تعد من أفضل أدوات التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نظرا لقيامها على توريق حقيقي للأصول وتميزها بخاصية تقاسم المخاطر والقدرة على جذب الفوائض المالية من صغار المدخرين وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المنتجة. كما أن تنوعها يجعلها تلائم كافة المشاريع الاستثمارية، حيث نجد أن صكوك المرابحة هي الأكثر ملائمة للأعمال التجارية، وصكوك السلم لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية، كما تستخدم صكوك الإستصناع والإجارة في تمويل قطاع العقارات، في حين تستخدم صكوك المشاركة لتمويل كافة القطاعات. وبالتالي فهي تلبي احتياجات الدول بدلا من سندات الخزينة والدين العام.

* Build-operate-Transfer

¹ هشام ذباح، سمية حاجي، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية**، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، سبتمبر 2017، جامعة تبسة، الجزائر، ص 130.

المبحث الثالث: علاقة تعزيز الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الاقتصاد الكلي

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر سيعزز من الشمول المالي لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة، وبالتالي تمويل العجز الموازي من خلال الصكوك الإسلامية السيادية إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر مطلب أساسي في كل دولة.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة

اعتمدت الجزائر منذ الألفية الثالثة على سياسة الميزانية في تمويل اقتصادها من خلال مختلف البرامج التمويلية، وهذا ما جعلها تسجل عجوزات سنوية أخذت تتنامى سنة بعد سنة، بفعل التوسع في السياسة الاتفاقية التي تزامنت مع التراجع الحاد في موارد الجباية البترولية منذ 2014.

أولاً: عجز الميزانية في الجزائر

لقد أصبح العجز الموازي من أهم المشاكل الاقتصادية التي الجزائر، خاصة في ظل اتساع الحاجات العامة ونقص الموارد المالية للدولة.

1- تعريف عجز الميزانية: يقصد بعجز الموازنة العامة الحالة أو الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات العامة أو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.

2- واقع الموازنة العامة في الجزائر: تعتبر سنة 2008 سنة محورية انتقلت فيها الميزانية العامة من حالة الفائض لحالة العجز الذي استمر حتى يومنا هذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03/05): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزانية	-3972.4	-3059.8	-3438	-4173.5	-3236.78	-1247.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال الفترة 2012-2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03/05) أن رصيد الميزانية في حالة عجز متواصل خلال فترة الدراسة، إذ وصل سنة 2015 إلى أكثر من 4173.5 مليار دج وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014، حيث أن إيرادات الجزائر مرتبطة بالجبابة البترولية، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات مسببا عجز في الموازنة العامة.

3- أسباب عجز الموازنة في الجزائر: تتمثل أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر في:

3-1- عوامل متعلقة بهيكل إيرادات الدولة: إذ أن الجباية البترولية تمثل الحصة الأكبر في حجم الإيرادات العامة، وهذا ما يجعلها معرضة للعجز بسبب عدم استقرار أسعار البترول.

الجدول رقم (03/06): تطور مكونات إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 2012-2017

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الإيرادات	3455.6	3820.0	4218.2	4684.6	4747.4	5635.5
الجبابة البترولية	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9	1682.6	2200.1
الجبابة العادية	1894	2204.1	2640.5	2961.7	3064.8	3435.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال الفترة 2012-2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03/06) أن موارد النفط تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة مقارنة بالجبابة العادية، وهذا ما يؤكد ارتباط الاقتصاد الجزائري بالجبابة البترولية.

3-2- عوامل متعلقة بزيادة النفقات العامة: تنقسم النفقات العامة إلى نفقات التجهيز ونفقات التسيير، والجدول التالي يوضح تطورها خلال الفترة 2012-2017.

الجدول رقم (03/07): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع النفقات	7428.7	6879.8	7656.2	8858.1	7984.2	6883.2
نفقات التسيير	4608.3	4335.6	4714.5	4972.3	4807.3	4591.8
نفقات التجهيز	2820.4	2240.2	2941.7	4079.7	3176.8	2291.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية 2012-2017

من خلال الجدول رقم (03/07) نلاحظ تذبذب حجم النفقات العامة خلال الفترة 2012-2014 نتيجة البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج التوظيف والنمو، وانخفاضها منذ سنة 2015، وذلك راجع إلى توجه الدولة إلى سياسة انكماشية تهدف لترشيد الإنفاق العام.

4- أساليب تمويل عجز الميزانية في الجزائر: قبل 2006 كانت الجزائر تعتمد في تمويل عجز الميزانية على 3 أساليب هي: التمويل البنكي الذي يستند إلى التسبيقات من قبل البنك المركزي، التمويل الغير بنكي من خلال إصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب العام، والتمويل الخارجي من خلال الاقتراض من الخارج، لكن منذ 2006 اعتمدت الجزائر أسلوب جديد في تمويل عجز الميزانية من خلال صندوق ضبط الموارد (FRR)*¹. وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة، يضم الفوائض الناتجة عن تجاوز إيرادات الجبابة البترولية لتقديرات قانون المالية، أنشئ في سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول.

* Fond de Régulation Des Recettes

¹ المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

الجدول رقم (03/08): تطور أساليب تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2012-2016

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل البنكي	-254.8	-165.46	18.676	-	-
التمويل الغير بنكي	1003.4	241.11	204.84	-	-
التمويل الخارجي	-2.5	-2.18	-2.44	-	-
صندوق ضبط الموارد	2283.2	2132.4	2965.6	2037.4	1803.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال الفترة 2012-2017

ثانيا: الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الميزانية في الجزائر

لقد أثبتت الأساليب التقليدية التي تعتمد عليها الجزائر فشلها في تمويل عجز الميزانية من خلال تأزيمها لمشكلة العجز نتيجة الآثار الجانبية لها على غرار التضخم والمساس بسيادة الدولة، وتعد الصكوك الإسلامية الحكومية (الصكوك السيادية) البديل المناسب لتمويل هذا العجز من خلال فتح الباب للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، إذ يتميز لكل نوع منها بالاستجابة للاحتياجات بطريقة مرنة، وتتمثل في:

1- صكوك المضاربة: يمكن للحكومة أن تستخدم صكوك المضاربة من خلال إصدار كمية معينة منها وطرحها للاكتتاب العام من أجل تمويل مشروع معين أو توسيع مشروع محدد، بحيث تكون قيمة هذه الصكوك مساوية لقيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة، كما يمكن لهذه الأخيرة استخدامها في المشروعات المدرة للربح، إذ أنها تمول دون مشاركة أصحابها في اتخاذ القرار الاستثماري أو التدخل في إدارة المشروعات؛

2- صكوك المشاركة: يمكن للدولة أن تقلص من عجز الموازنة من خلال صكوك مشاركة عن طريق استثمار حصيلتها في المشاريع التي تدر دخلا مثل محطات توليد الكهرباء، مع تحمل المكتتبون فيها الربح والخسارة في نتيجة المشروع وهو ما لا يترتب على الدولة أي التزامات اتجاههم؛

3- صكوك المراجعة: يمكن استخدامها لتمويل مختلف المشتريات العمومية مثل شراء السلع، المستلزمات والمعدات... إلخ، على أن يدفع الثمن في أجل معين سواء دفعة واحدة أو على دفعات عن طريق المراجعة مع وسيط مالي مثل البنوك الإسلامية لشراء السلعة مقابل ربح معين؛

4- صكوك السلم: لها القدرة في توفير الاحتياجات العاجلة للسيولة، للإنفاق على المشاريع الصناعية والزراعية، بحيث تقوم الدولة ببيع منتجاتها الصناعية والزراعية وتسليم الأموال لحملة الصكوك، سواء دفعة واحدة أو على دفعات؛

5- صكوك الإستصناع: إذ تتفق الحكومة مع ممولي المشروع على إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، ثم تسليمه لها عند الانتهاء، مقابل دفع ثمنه بأقساط خلال فترة محددة، كما يمكنها أن تتفق مع

المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع جزء من المبلغ مقدما، أما الجزء المتبقي فيمكنها دفعه في شكل أقساط يتفق عليها؛

6- صكوك الإجارة: يمكن استخدامها لتعبئة الموارد الضخمة الخاصة بالبنية التحتية، وهي تمكن الدولة من استغلال الآلات والعقارات ... دون الحاجة لشرائها، يمكن استخدامها في تمويل المشروعات العقارية مثل قطاع الصحة، التعليم، السكن... إلخ، بحيث تقوم الدولة بشراء الأصل من خلال ما جمعته من الصكوك ثم تؤجره، وتدفع لحملة الصكوك الأجرة المتفق عليه.

المطلب الثاني: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

لقد أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسات الاقتصادية الجزائرية، ولتعزيز الشمول المالي دور في ذلك من خلال رفع مستوى الإنتاج للمؤسسات الصغيرة بما يساهم في القضاء على البطالة وضبط ميزان المدفوعات والتحكم في معدلات التضخم.

أولاً: الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

سننطلق إلى تعريف الاستقرار الاقتصادي، مؤشرات، وواقعه في الجزائر.

1- تعريف الاستقرار الاقتصادي: هو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والوصول لمعدلات تضخم وبطالة منخفضة، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، لأجل تحقيق نسب في معدلات النمو الاقتصادية ومنه تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر.

2- آلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وتعرف بالمربع السحري KALDOR، وتتمثل في:¹

- **البحث عن النمو الاقتصادي:** يجب أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية؛

- **تحقيق التشغيل الكامل:** يجب أن يبلغ معدل البطالة 0%، إذ أن التشغيل الكامل سيزيد من حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف وتخفيض معدل البطالة؛

- **تحقيق التوازن الخارجي:** إن اختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر عن حالة العجز، يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للاقتصاد، ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%؛

- **التحكم في التضخم:** فمن الأفضل الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، إذ أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية للدولة.

3- واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: يمكن معرفة واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

¹ حسني شيشوي، عاشور حيروش، **تأثير السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، 2020، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص 166.

الجدول رقم (03/09): تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	8.8	3.2	2.9	4.8	6.4	5.59
البطالة %	10.97	9.8	10.2	11.2	10.2	10
ميزان المدفوعات مليار دولار	22.2	0.13	-5.8	-27.5	-26	-21.7
النمو الاقتصادي %	3.30	2.8	3.8	3.99	3.83	1.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير بنك الجزائر 2017

من خلال الجدول رقم (03/09) نلاحظ ما يلي:

- التضخم: تعاني من ارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت إلى 8.8% سنة 2012، ثم تراجعت خلال السنوات 2013-2017 حيث عرفت أدنى مستوى لها خلال 2014 إلى 2.9%؛
 - البطالة: تذبذب معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، إذ تقدر في حدود 10%، وهذا راجع إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلبات العمل المتزايد سنويا، كما أن مناصب الشغل المتاحة تكون مؤقتة؛
 - ميزان المدفوعات: هناك عجز متواصل في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2017، إذ وصلت أعلى نسبة إلى 27.5% سنة 2017، ويعود هذا العجز إلى ارتباط صادرات الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول المتذبذبة؛
 - النمو الاقتصادي: هناك تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك راجع لارتباطها بالإيرادات البترولية، إذ أنها لم تتعدى 4% وهو معدل ضعيف جدا.
- وبالتالي فالاقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص بعد من الطبيعة الربيعية المسيطرة عليه، ما يشكل تهديد حقيقي للاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي يحتم على الدولة وضع خطة بديلة على الأقل على المدى القصير.

ثانيا: أهمية تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن الجزائر لا يمكنها تحقيق معدلات استقرار اقتصادية مستقرة في ظل غياب الموارد المالية المخزنة خارج الدائرة المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى توجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاطلة بسبب عدم وجود مصادر تمويلية تغطي نشاطاتها.

وللصيرفة الإسلامية قيمة مضافة في ذلك، من خلال قدرتها على جذب العديد من المدخرات وتقديمها في شكل صيغ مختلفة تلائم مختلف الاحتياجات التمويلية لكافة المشروعات، ما يساهم في:

1- تحقيق النمو الاقتصادي: وذلك من خلال ما يلي:

1-1- جمع المدخرات: حيث تقوم البنوك الإسلامية بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات المستبعدة من النظام التقليدي، أو الذين استبعدوا أنفسهم تجنباً للتعامل بالفائدة، وهذا ما سيؤدي لزيادة حجم المدخرات في البنوك الإسلامية. وهذا ما سيؤدي لتوسيع قاعدة الودائع سواء الودائع الجارية، الادخارية أو الاستثمارية، أي إعادة هيكلة عرض النقود من خلال زيادة نسبة هذه الحسابات في إجمالي عرض النقود وبالتالي تجنب الجولة الجزائرية للجوء للإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد وما ينجز عنه من آثار تضخمية وخيمة؛

1-2- تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة: من خلال تقديم التمويل اللازم لأنشطتها الاقتصادية، خاصة التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا ما سيساهم في رفع معدل التشغيل والقضاء على البطالة والفقر اللذان يعتبران من المشاكل العويصة التي تعرقل نمو الاقتصاد الجزائري، والاستفادة من التجارب الدولية مثل تجربة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني الذي قام بإدخال أكثر من 2075570 مواطن للتعامل في الجهاز المصرفي، والاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح الحسابات المصرفية وتسهيل الضمانات منح التمويل الأصغر، وهو ما ساعد في توسيع دائرة مشروعات التمويل الأصغر بنسبة 57% من حجم التمويل المقدم من طرف البنك، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (03/10): تطور حجم التمويل الأصغر المنفذ من طرف بنك الادخار والتنمية الاجتماعي السوداني وعدد الأسر المستفيدة منه خلال الفترة 2014-2017

(الوحدة: ألف جنيه)

السنة	2014	2015	2016	2017
حجم التمويل الأصغر المنفذ	364180	39500	513478	802117
عدد الأسر المستفيدة	58383	55298	55375	67108

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني، ص 28، 29. <https://cbos.gov.sd>

إن تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال: زيادة الاستهلاك بسبب ارتفاع دخل الأفراد، زيادة الاستثمارات بسبب توفر الأموال للقيام بالمشاريع الصغيرة، زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

حيث: الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق + (الصادرات - الواردات).

2- ضبط معدلات البطالة: إن تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة سيوفر العديد من مناصب الشغل أمام العاطلين عن العمل، ما سيساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة التي تعاني منها الجزائر؛

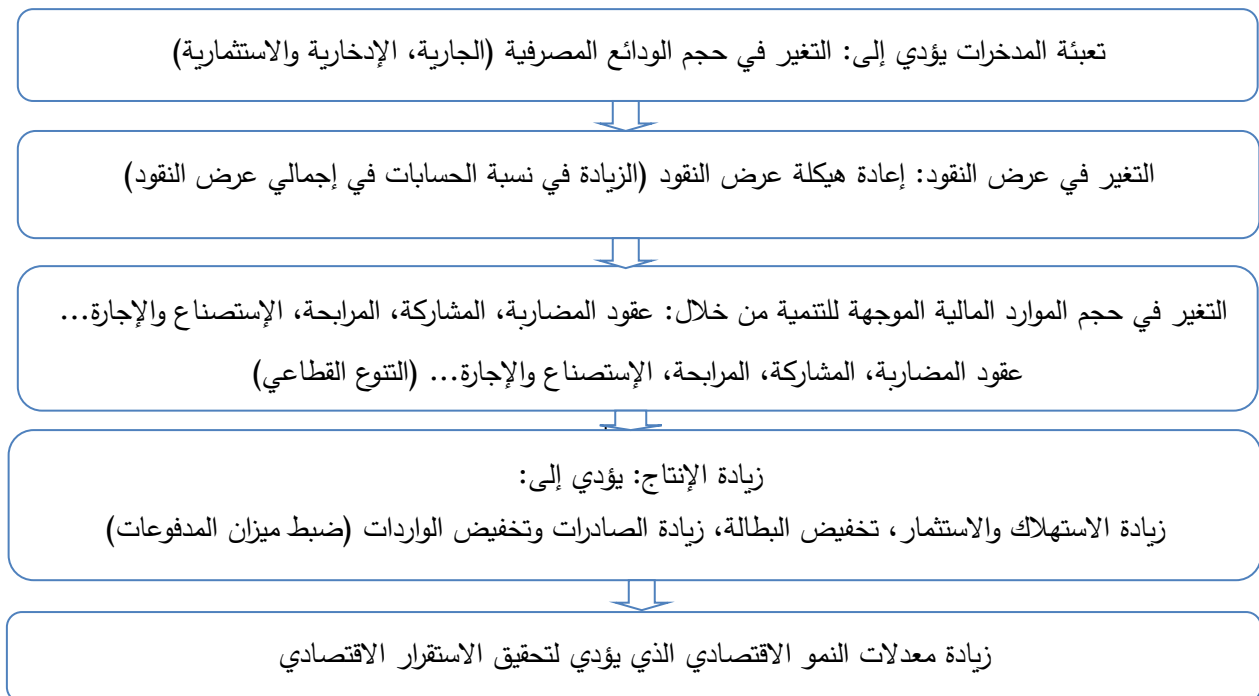
3- ضبط معدلات التضخم: التمويل المقدم من البنوك الإسلامية غير مرتبط بنسبة الفوائد المترتبة على القروض، أي أنه مرتبط بالإنتاج الحقيقي، فالبنوك الإسلامية عندما تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (المشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية) فإن هذه المؤسسات تقوم بتوفير كمية كافية من السلع والخدمات

المنتجة (زيادة المعروض من السلع)، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من ارتفاع الأسعار (التضخم مرتبط بانخفاض المعروض من السلع والخدمات مقابل زيادة في الطلب عليها في السوق)؛

4- ضبط ميزان المدفوعات: من خلال تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة يمكنها أن تساهم في معالجة هذا العجز، من خلال قيام هذه المؤسسات بأنشطة إنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (تكوين فائض من السلع والخدمات)، هذا الفائض المحقق يوجه إلى التصدير، فتزداد الصادرات وتتنخفض الواردات ومنه مواجهة العجز في ميزان المدفوعات؛

5- تحقيق الاستقرار المالي: من خلال تجنب التعامل بالفائدة الذي يحدث تقلبات دورية، مثلما حدث في أزمة 2008، كما أن البنوك الإسلامية تمول الإستثمارات الحقيقية الخالقة للقيمة المضافة وليست وهمية مثلما هي في النظام التقليدي، أي عدم وجود فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي وهو ما يجنب الدولة الوقوع في الأزمات المالية، وفي حالة حدوث الأزمة يمكنها تغطيتها من خلال الاعتماد على ودائع المدخرين الصغار الذين لا يسحبون ودائعهم في فترات الأزمات، واعتمادها كمصدر مستقر للتمويل، عكس كبار المدخرين الذين يهرعون لسحب مدخراتهم من البنوك في حالة شعورهم بوجود أزمة، وبهذا فإن تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية سيؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي ما يؤثر إيجاباً على أوضاع السيولة وهو ما يدعم الاستقرار الاقتصادي.

الشكل (03/02): أهمية تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي



المصدر: عبد الحليم محمد جبران، *بور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات القومية في الاقتصاد الأردني*، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي 12 تحت عنوان الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها، 3-4 ماي 2017، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 4.

خلاصة

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر للرفع من مستوى الشمول المالي يتطلب سهر السلطات المصرفية على توفير جمة من المتطلبات، منها ما هو متعلق بالجانب التشريعي خاصة معالجة نقائص النظام 20-02، ومنها ما هو متعلق بالجانب التنظيمي خاصة تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، إضافة لتأسيس الهيئات المحلية الداعمة لها والاستفادة من تجارب الهيئات المحلية والدولية في هذا المجال. وسيساهم تطوير الصيرفة الإسلامية في رفع معدلات الادخار من خلال استقطاب الفئات المستبعدة من النظام التقليدي، مما سيساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والناشئة التي تحتاج للتمويل، وهذا سيؤثر إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال سد العجز الموازي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الخاتمة

على الرغم من انتشار البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، إلا أنها لا تلبى طلب كافة الأفراد، خاصة الشرائح ذوي الدخل المحدود و كذلك الذين يفضلون الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذا ولأجل توسيع الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي بات تطوير الصيرفة الإسلامية ركيزة أساسية تدعم المجهودات الجزائرية لتعزيز الشمول المالي، من خلال اهتمامها بتطوير أدوات تتماشى مع هذه الفئات، كما أنها تعتبر وسيلة فعالة لتسهيل وصول الأفراد للخدمات المالية وبأقل تكلفة، وهو ما يضمن زيادة الادخار الذي يؤدي للتوسع في تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية، ما يساهم في الحد من الفقر والبطالة وتمويل العجز الموازني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: النتائج واختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- إن الشمول المالي يعتبر من القضايا التي توليها السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا، لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛
- لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار مراسيم تنفيذية في سبيل تحسين الوصول للخدمات المالية؛
- من خلال تحليلنا لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر اتضح أن هذه الأخيرة لا تزال تسجل مستويات دنيا، رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الجزائرية رفقة البنك المركزي، وهو ما يحتم على السلطات تبني استراتيجية فعالة للشمول المالي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- تنحصر الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بنكين إسلاميين هما بنكي البركة والسلام، إضافة لمجموعة من النوافذ الإسلامية التي تنشط في بيئة مصرفية غير بيئتها القانونية والتنظيمية وهذا ما يعرقل نموها؛
- يعتبر إصدار النظامين 02-18 و 02-20 بالرغم من تأخرهما خطوة كبيرة من السلطات الجزائرية لتوطين العمل المصرفي الإسلامي وسد الفراغ القانوني في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أنه ورغم إقراره لفتح الشبائيك الإسلامية في البنوك التقليدية فهو لم يوفر المتطلبات الضرورية لتطوير الصيرفة الإسلامية فهي لا تزال تنشط في بيئة لا تراعي خصوصياتها وهو ما يتطلب العمل على معالجة هذه النقائص وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من العديد من التحديات منها ما هو مرتبط بعدم توفر البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة لعملها ومنها ما هو متعلق بغياب البنية التحتية؛
- يتطلب تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر توفير البيئة اللازمة من خلال تعديل النظام 02-20 ووضع إطار قانوني خاص بالحوكمة والصكوك الإسلامية مع تنظيم العلاقة مع البنك الجزائر وإنشاء سوق مالي ونقدي إسلاميين؛

- إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر سيساهم في دمج الشرائح المستبعدة من النظام المالي خاصة محدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والذين أقصوا أنفسهم لأسباب دينية، وهذا ما سيساهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة حصة القطاع المالي الرسمي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
 - إن تعزيز الشمول المالي في الجزائر سيساهم في تحقيق معدلات استقرار اقتصادي غير مرتبطة بالإيرادات البترولية المتذبذبة مع إمكانية تمويل العجز المواني من خلال الصكوك الإسلامية.
- ثانيا: اقتراحات الدراسة

- لأجل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي نضع مجموعة من الاقتراحات هي:
- إيجاد إدارة سياسية واضحة تتبنى تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال تعديل قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع بنك الجزائر، وتفعيل القوانين على غرار النظام 20-02؛
- الاستفادة من المجهودات الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والدولية المهمة بتطوير الصيرفة الإسلامية والاستفادة من مجهوداتها؛
- دعوة الجهات التشريعية لاعتماد رؤية واضحة وخطة إستراتيجية لإصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، مع تنويعها لاستيعاب جميع الفئات الاستثمارية؛
- وضع إطار حوكمة خاص بالصيرفة الإسلامية بما يضمن الشفافية والمسائلة والالتزام بالشرعية الإسلامية؛
- دعوة الحكومة الجزائرية لإصدار الصكوك السيادية كمبادرة لتشجيع الإصدارات الأخرى، مع التأكيد على توظيفها في تمويل مشروعات الموازنة العامة وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- توسيع شبكة البنوك الإسلامية والفروع والنوافذ خاصة في المناطق النائية بما يسهل من عملية وصول كافة الأفراد للخدمات المالية الإسلامية؛
- الاهتمام بإقامة سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر لحل مشكلة السيولة التي تعاني منها الصيرفة الإسلامية؛
- تفعيل سوق رأس المال والسوق الثانوي لبورصة الجزائر من خلال إصدارات دورية للصكوك؛
- إنشاء معهد مصرفي لدى بنك الجزائر لأجل تأهيل العاملين في استيعاب آلية الرقابة على الصيرفة الإسلامية؛
- إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحتى الناشئة؛
- دمج البرامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل، مع إنشاء مراكز للأبحاث متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية ترصد تطوراتها وتتابع تطبيقاتها.

3- آفاق الدراسة

من المواضيع الجديرة بالدراسة مستقبلا نجد:

- أثر دمج المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية؛
- تحليل أثر دمج المنتجات المالية الإسلامية على تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. قائمة الكتب

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها-، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
2. أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
3. أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
4. أحمد محمد غنيم، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
5. أحمد يعرب الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
6. حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
8. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
9. خديجة خالدي، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
10. رائد نصيري أبو مؤنس، تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013. 2
11. سامر جليدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
13. عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2013.
14. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
15. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
16. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
17. مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

18. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- II. المقالات
1. أحلام فرج الله، موارد حمادي، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، أبريل 2021، جامعة بشار، الجزائر.
2. أحمد بلخير، الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة أم البواقي، الجزائر.
3. أحمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال 2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 8، العدد 15، ديسمبر 2018، جامعة مستغانم، الجزائر.
4. أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي، دور الشمول المالي في تعزيز العملاء في الخدمات المصرفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 2، 2019، جامعة القاهرة، مصر.
5. أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 1، العدد 4، جويلية 2020، جامعة مستغانم، الجزائر.
6. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2018، جامعة الجلفة، الجزائر.
7. الأمير عبد القادر حفوطة، البشير زيبيدي، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية: تجرتي السودان وماليزيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، 2017، جامعة وهران 2، الجزائر.
8. الزبير عياش وآخرون، تقييم مساهمة البنك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني - دراسة حالة بنكي البركة والسلام-، مجلة المنهل الاقتصادي، جوان 2020، جامعة الوادي، الجزائر.
9. العباس بهناس وآخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية وطنية للشمول المالي مع الإشارة للتجربة الأردنية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، جامعة البويرة، الجزائر.
10. الغالي بن إبراهيم، متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، جامعة باتنة 1، الجزائر.
11. إيمان بوقرة، واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، 5426-2602، ديسمبر 2018، جامعة الجلفة، الجزائر.

12. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، جانفي 2021، جامعة الأغواط، الجزائر.
13. بن عيسى بن علي، عبد القادر قرش، الصيرفة الإسلامية كشكل من الصيرفة الشاملة، في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري -، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018، جامعة الجلفة، الجزائر.
14. حبيبة عبدلي وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر - واقع وتحديات -، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط، الجزائر.
15. حسني شيشوي، عاشور حيروش، تأثير السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، 2020، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
16. حمزة شوار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعيقات القانونية المحلية - دراسة استقصائية لتطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، جامعة سطيف 1، الجزائر.
17. حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020، جامعة المسيلة، الجزائر.
18. ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، جوان 2020، جامعة الوادي، الجزائر.
19. رقية بوحضر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، 2010، الإمارات.
20. رمضان عارف، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، جانفي 2020، جامعة جنوب الوادي، مصر.
21. رمضان لعل، أم الخير البرود، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، - حالة الجزائر -، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2017، جامعة الأغواط، الجزائر.
22. سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور بنك الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، جامعة ورقلة، الجزائر.
23. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2009، جامعة ورقلة، الجزائر.

24. سمير جعوتي، عبد القادر فاضل، بعض العقبات التنظيمية والقانونية التي تعترض التمويل بصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، أبريل 2020، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر.
25. صليحة فلاق وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 1، 2021، جامعة تسمسيت، الجزائر.
26. صليحة فلاق، سامية شارف، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، جوان 2019، جامعة باتنة، الجزائر.
27. صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة المسيلة، الجزائر.
28. طارق مخلوفي، مليكة صديقي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2020، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
29. عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية نموذجا-، مجلة المشورة، العدد 8، أبريل 2018، قطر.
30. عبد الحليم عمار، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، جامعة سطيف، الجزائر.
31. عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2013، ص 278.
32. عبد الحميد بوشرمة، مقررات اتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر.
33. عبد الرزاق جعوط، كمال سماش، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر.
34. عبد القادر حدبي، المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية - صعوبات والتحديات -، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، 2020، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة الجزائر، الجزائر.
35. عمار ياسين أوسياف، شافية داوي، الشمول المالي في الجزائر -الواقع، المعوقات والحلول-، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، جوان 2020، المجلس العام للبنوك الإسلامية، البحرين.
36. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.

37. كمال فايدي، ياسين قاسي، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد التطبيقي والإحصاء، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر 2019، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تيبازة، الجزائر.
38. محمد سحنون، ميلود زنكري، انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر.
39. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2019، جامعة الشلف، الجزائر.
40. مصطفى العراقي، ندير طروبيا، توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، سبتمبر 2020، جامعة بشار، الجزائر.
41. مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، أبريل 2020، جامعة الأغواط، الجزائر.
42. نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر 2019، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
43. نور الدين كروش وآخرون، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020، جامعة البويرة، الجزائر.
44. هشام ذباح، سمية حاجي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، سبتمبر 2017، جامعة تبسة، الجزائر.
45. وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي -حالة الدول العربية-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، أبريل 2020، جامعة سكيكدة، الجزائر.
46. وهيبة غربي، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014، جامعة بسكرة، الجزائر.
47. ياسين بجقينة، كنزة مغيش، الشراكة بين القطاع العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر.

III. الرسائل الجامعية

1. رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية -دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة الفلسطينية خلال الفترة 2014-2018، مذكر ماجستير غير منشورة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة غزة، فلسطين، 2018-2019.
2. حمزة شوادير، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2005-2006.
3. حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2016-2017.
4. سيف الإسلام خميس عبد الخالق ففيشة، واقع الشمول المالي في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2019-2020.
5. ماجد محمود أبو دية، دور الاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم المحاسبية، جامعة غزة، فلسطين، 2017-2018.
6. محمد أشرف خليل، العوامل المحددة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير غير منشورة في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016-2017.

IV. المؤتمرات والملتقيات.

1. بختة بطاهر، عبد الله عقون، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول-تجارب بعض الدول العربية-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، 27-28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر.
2. حدة بتبينه، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية -عينة من البنوك الجزائرية-، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان "التنمية والإبداع المحاسبي دعامة أساسية للتنمية المستدامة"، 5-6 ديسمبر 2018، جامعة بغداد، العراق.
3. حسين محمودي وآخرون، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر.
4. سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني تحت عنوان إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6-7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

5. سيد أحمد مجاهد وآخرون، الشمول المالي - الأسس النظرية والمفاهيم، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر.
 6. صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة في المالية، 5 و6 ماي 2014، جامعة سطيف، الجزائر.
 7. عبد الحليم محمد جبران، دور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات القومية في الاقتصاد الأردني، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي 12 تحت عنوان الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها، 3-4 ماي 2017، جامعة الزرقاء، الأردن.
 8. محمد موساوي، سمية زيرار، أهمية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي لتحقيق التنمية - تجربة فلسطين، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر.
 9. مليكة بن علقمة، دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي، ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، 24-25 ماي 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.
 10. نعيمة بارودي، بديلا عن عقود البوت الوضعية: صكوك وعقود إسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث للمالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، 12-13 ماي 2016، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
 11. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر العلمي التخصصي الرابع بعنوان الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، 28-29 نوفمبر 2018، جامعة بغداد، العراق.
7. التقارير
1. محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، أكتوبر 2012.
 2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، نوفمبر 2013.
 3. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015.
 4. الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، أكتوبر 2017.

5. بنك الجزائر، التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2017.
 6. الديوان الوطني للإحصائيات 2017.
 7. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017.
 8. تقارير وزارة المالية خلال الفترة 2012-2017.
 - التقرير السنوي لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني 2017.
 9. تقارير بنك البركة والسلام والخليج 2012-2018.
 10. قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي 2018. <https://globalfindex.worldbank.org>
 11. جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.
 12. هبة عبد المنعم، كريم زايد، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، جوان 2020.
- ### IV. القوانين
1. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
 2. النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
 3. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003.
 4. النظام رقم 03-04 المؤرخ في 4 مارس سنة 2004، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.
 5. النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
 6. النظام رقم 08-11 مؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
 7. القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014.
 8. القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، 11 جانفي 2017.
 9. المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بتفويض المرفق العام، الجريدة الرسمية، 5 أوت 2018.
 10. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، 09 ديسمبر 2018.

11. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020.
12. التعليم رقم 2020-03 المؤرخة في 2 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
13. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، 21 سبتمبر 2020.
14. التعليم رقم 13-2020 المؤرخة في 8 ديسمبر 2020 المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.
15. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17، البحرين، 2007.
16. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، ماليزيا، 2013.
17. المواقع الإلكترونية

- 1-<https://www.albaraka-bank.com>
- 2-<https://www.alsalamalgeria.com>
- 3-<https://www.agb.dz>
- 4-<https://badrbanque.dz>
- 5-<https://www.bna.dz>
- 6-<https://www.trustbank.dz>
- 7-<https://housingbankdz.com>
- 8- <https://www.theglobaleconomy.com>

VI. مراجع أخرى

1. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ماليزيا، ديسمبر 2006.
2. ياسر جامع، إصلاح سياسات الإدماج في الخدمات المالية الشاملة، برنامج الأمم المتحدة، السودان، 2010.
3. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس ورام الله، 2016.

4. معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة 8، العدد 7، 2016، الكويت.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

I. ARTICLE

1. Golzare Nabi and Al, *Islamic Micro finance As à Tool of Financial Inclusion in Bangladesh*, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, No1, 2017, Islamic Bank Training and Research Academy, BD

II. REPORTES

1. Basel Committee on Banking Supervision, Principles for Enhancing Corporate Governance, Final Version, Bank for International Settlements, October 2010.

2. Basel Committee on Banking Supervision, Corporate Governance Principles for banks, Final

Version, Bank for International Settlements, July 2015.

3. world Bank, *Finance for All ?* Policies and Pitfalls in Expanding Access, Washington DC, 2008.

4. Haning A and Jansen S, *Financial report and Financial Stability: current policy issues*, The World Bank, 2010, Washington.

5. Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, *Bulletin d'information statistique de la PME*, N° 31, Novembre 2017.

6. Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2015– 2020.

7. Sukuk Report, International Islamic Financial Market,10 the edition 2020.

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر، وكيفية مساهمة تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيزه، باعتبارها أحد المداخل الأساسية والضرورية لتعزيز الشمول المالي، ولإلمام بهذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية التالية: كيف تساهم عملية تطوير الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟
وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في سبيل تعزيز الشمول المالي في المنطقة، إلا أنها لا تزال تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي؛
 - إن إصدار الجزائر للمراسيم التشريعية المتعلقة بتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها لا تصل للمتطلبات الحقيقية لتطويرها؛
 - إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر سيساهم في تحسين وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية وهو ما سيعزز الاستقرار الاقتصادي.
- الكلمات المفتاحية:** شمول مالي، خدمات مالية، صيرفة إسلامية، إقصاء مالي، صكوك إسلامية، الجزائر.

Abstract

This study aims to identify the reality of financial inclusion and Islamic banking in Algeria, and how the development of Islamic banking contributes to its promotion, as it is one of the basic and necessary entrances to promoting financial inclusion, in order to understand this topic, the descriptive analytical approach was used to address the following problem: How does the process of developing Islamic banking contribute to enhancing financial inclusion in Algeria?

Through this study we reached the following results:

- Despite the measures taken by the Algerian government to enhance financial inclusion in the region, it still suffers from a high rate of financial exclusion;
- Algeria's issuance of legislative decrees related to the regulation of Islamic banking, but it does not reach the real requirements for its development;
- The development of Islamic banking in Algeria will contribute to improving the access of all segments of society to financial services, which will enhance economic stability.

Key words: financial inclusion, financial services, Islamic banking, financial exclusion, Islamic sukuk, Algeria.